جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية ومحاسبة

المـوضــوع:

# دور المراجع الداخلي في اكتشاف الأخطاء والغش في ظل الرقمنة –دراسة حالة بتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبروقية –

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة

من إعداد الطالـــبين:
رضا دباب
إلياس حبيب

تحت إشـــــراف
د/ صحراوي ياسين

| | | |
|---|---|---|
| زواق كمال | أستاذ تعليم عالي | رئيسا |
| حناشي مصطفى كمال | أستاذ محاضر أ | مناقشا |
| ياسين صحراوي | أستاذ محاضر ب | مشرفا |

السـنة الجامـــعية: 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم



## الشكر


الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

اما بعد

نخص بالشكر والإمتان والعرفان إلى أستاذنا الفاضل ياسين صحراوي الذي أرشدنا وناصحنا ورافقنا في الإشراف على هذا العمل، اقتسم معنا من وقته في سبيل اعلاء راية العلم لإتمام هذا العمل في أفضل وأحسن صورة ينبغي لها أن تكون.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى جميع الأساتذة الافاضل الذين حظينا بالرعاية عندهم وكانوا منارات ضياء طوال مسيرتنا الدراسية، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد، على الدعم المعنوي والمساندة المستمرة.



# الاهداء

## أهدي تخرجنا إلى

**العزيز الذي حملت اسمه وفخوا إلى من كان سندي وداعما لي في كل محطات حياتي إلى من حصد الاشواك عن دربي وزرع لي الواحة بدلا منها إلى أبي الغالي**

**وإلى من غوست مكارم الأخلاق قبل أن أتعلمها، إلى الجسر العبور الذي ارتقي بيه نحو الجنان، إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي العقبات ومن ظلت دعواتها تحمل اسمي ليلا ونهارا أمي محبوبتي هذا النجاح لكي.**

**إلى من وهبني الله نعمة وجودهم إلى مصدر قوتي وأرضي الصلبة وجدار قلبي المتين. ... إخوتي وأخواتي.**

**وإلى من إن ضاقت بي الدنيا وسعت بخطاهم وإن سقطت كانوا أول من رفعوني بكلماتهم إلى من رافقني بالقلب قبل الدرب رضا، ريان وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.**

**وآخر دعواهم ان الحمد لله ربي العالمين**

**إلياس حبيب**



# الإهداء

**وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا**

**وما توفيقي الا بالله ، لم تكن بمجهودي، دائمًا كانت بفضلك و كرمك يا الله**

**أهدي فرحتي و تخرجي إلى من كانوا سندي في كل خطوة من طريقي...**

**أهدي تخرجي وثمره جهدي إلى نور حياتي وضياء عمري إلى من كانت لي اما وابا ،**

**سندا ونورا في دربي صاحبة القلب الحنون أمي الغالية.**

**إلى روح والدي الغالي رحمه الله فحضورك في قلبي كان وما زال الدافع الأكبر لأصل إلى هذا اليوم اسال الله ان يجعل فرحتي هذه نورا لك.**

**إلى أولادي الأعزاء وأمهم، أنتم الدافع الذي منحني القوة، ومن أجلكم سهرت واجتهدت**

**لأكون قدوة تفتخرون بها**

**هذه اللحظة ليست "النهاية"، بل بداية حلم تحقق بفضلكم جميعًا بالخصوص إلياس، ريان.**

**رضا دباب**

# قائمة المحتويات

**المستخلص:**

تهدف الدراسة إلى تبيان مسؤوليات ومهام المراجع الداخلي بالمؤسسات الاقتصادية من خلال تقييم مدى الالتزام المراجعين الداخلين بمسؤولياتهم المهنية وقدرتهم على اكتشاف الاخطاء الغش في ظل البيئة الرقمية.

تطرقنا إلى الجانب التطبيقي واعتمدنا في دراسة الحالة بالتعاونية الحبوب والبقول الجافة بمدينة البرواقية، حيث تم جمع البيانات عبر المقابلات الميدانية والملاحظات والملاحق المقدمة من قبل مصلحة المالية والمحاسبة، ومصلحة المراجعة ومصلحة الاستغلال.

خلصت الدراسة إلى أن المراجع الداخلي له دور كبير في الحد من الأخطاء والغش وهنا تكمل أهميته بالنسبة للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المراجع الداخلي، الأخطاء، الغش، الرقمنة.

**Abstract**:

The study aims to clarify the responsibilities and tasks of internal auditors in economic institutions by evaluating the extent to which internal auditors adhere to their professional responsibilities and their ability to detect errors and fraud in the digital environment.

We addressed the applied aspect and relied on a case study of the Cooperative of Grains and Pulses and the Dry Foods in the city of Berrouaghia, where data were collected through field interviews, observations, and notes and annexes provided by the Finance and Accounting Department, the Audit Department, and the Operations Department.

The study concluded that the internal auditor plays a major role in limiting errors and fraud, and that is where its importance to the institution lies.

Keywords: Internal auditor, errors, fraud, digitization

| العنوان | لصفحة |
|---|---|
| الاهداء | |
| الشكر | |
| قائمة المحتويات | II-I |
| المستخلص | I |
| قائمة الجداول | II |
| قائمة الاشكال | II |
| قائمة الملاحق | II |
| مقدمة | أ-د |
| الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلي ودورها في الحد من الخطأ والغش | |
| تمهيد | 01 |
| المبحث الأول: مفاهيم حول المراجعة الداخلية | 02-18 |
| المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية | 02-07 |
| المطلب الثاني: أنواع أهمية واهداف المراجعة الداخلية | 08-14 |
| المطلب الثالث: معايير المراجعة الداخلية | 14-18 |
| المبحث الثاني: مفاهيم حول الأخطاء والغش | 19-31 |
| المطلب الأول: الخطأ أسبابه وانواعه | 19-22 |
| المطلب الثاني: الغش أسبابه وانواعه | 22-30 |

قائمة المحتويات


| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: مسؤولية المراجع الداخلي اتجاه الأخطاء والغش | 31-30 |
| خلاصة | 32 |
| الفصل الثاني: الرقمنة ودورها في تطوير المراجعة الداخلية | |
| تمهيد | 33 |
| المبحث الأول: مفاهيم حول الرقمنة | 44-34 |
| المطلب الأول: مفهوم الرقمنة والتحول الرقمي | 38-34 |
| المطلب الثاني: التحول الرقمي وعلاقته بالرقمنة | 41-38 |
| المطلب الثالث: أثر الرقمنة على فعالية نظام المراجعة الداخلية | 44-41 |
| المبحث الثاني: اكتشاف الأخطاء والغش في ظل الرقمنة | 56-45 |
| المطلب الأول: الكفاءات والمسؤوليات المهنية للمراجع الداخلي في ظل الرقمنة | 47-45 |
| المطلب الثاني: دوافع الرقمنة وآليات اكتشاف الأخطاء والغش | 52-47 |
| المطلب الثالث: تحديات وانعكاسات الرقمنة على المراجعة الداخلية | 56-52 |
| الخلاصة | 57 |
| الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر الرقمنة على فعالية المراجعة الداخلية في اكتشاف الأخطاء والغش | |
| تمهيد | 58 |
| المبحث الأول: التعريف بتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية | 69-59 |
| المطلب الأول: بطاقة فنية حول المؤسسة | 60-59 |
| المطلب الثاني: إمكانيات المؤسسة الأهداف والغايات | 66-60 |
| المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والتحليل الوظيفي للتعاونية | 69-66 |
| المبحث الثاني: واقع الرقمنة في التعاونية واثارها على أساليب المراجعة الداخلية | 80-70 |

قائمة المحتويات


| | |
|---|---|
| المطلب الأول: الانتقال الرقمي في التعاونية للحبوب والبقول الجافة | 75-70 |
| المطلب الثاني: الاليات الرقمية المتاحة للمراجع الداخلي بالتعاونية | 78-75 |
| المطلب الثالث: التحول من الرقابة بالعينات الى الرقابة الشاملة والفورية | 80-78 |
| المبحث الثالث: نتائج الرقمنة على التعاونية | 84-81 |
| المطلب الأول: أنظمة المطابقة الرقمية ومعاينة العمليات الخاطئة والشاذة | 82-81 |
| المطلب الثاني: مقارنة لحجم الأخطاء والغش قبل وبعد تطبيق الرقمنة | 83-82 |
| المطلب الثالث: النتائج الفعلية المحصل عليها جراء الرقمنة | 84-83 |
| خلاصة الفصل | 85 |
| الخاتمة | 88-86 |
| المصادر والمراجع | 95-89 |
| الملاحق | 98-96 |

# قائمة الجداول


| رقم الشكل | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (01-02) | الفرق بين الرقمنة والتحول الرقمي | 41 |
| (01-03) | الإمكانيات البشرية التي تضمها التعاونية الحبوب والبقول الجافة | 64-63 |
| (02-03) | المراجعة الداخلية قبل وبعد الرقمنة | 83-82 |

# قائمة الاشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (01-01) | عوامل ونتائج الغش | 25 |
| (02-01) | مثلث الغش | 28 |
| (03-01) | شرح لأشكال الغش | 29 |
| (01-03) | الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة | 67 |
| (02-03) | واجهة برنامج المحاسبي (pc compta) | 71 |
| (03-03) | واجهة البرنامج المحاسبيpc paie | 72 |
| (04-03) | نظام تسيير ميزان الجسر | 72 |
| (05-03) | واجهة برنامج تسيير المخزونات (GESTION MATIER) | 73 |
| (06-03) | واجهة المنصة الرقمية المدمجة | 73 |
| (07-03) | المطابقة بين المصالح التجارية ومصالح تسيير المخزونات | 74 |
| (08-03) | بوابة الولوج إلى المنصة الرقمية | 76 |
| (09-03) | واجهة المنصة الشق الخاص بالجرد | 77 |
| (10-03) | واجهة المنصة الخاصة بمراقبة سيرورة حملة الحصاد | 78 |
| (11-03) | تطبيق يتيح للمراجع حجم الفواتير المنجزة وغير المنجزة مقارنة بالإيداعات البنكية | 78 |
| (12-03) | نافذة رقمية تتيح للمراجع الداخلي الاطلاع على عمليات البيع بالمؤسسة | 80 |

# قائمة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | قصاصة الميزان بالتعاونية الحبوب والبقول | 96 |
| 02 | وصل الخروج | 97 |

# مقدمة

أدى التغير المتسارع في عالم التكنولوجيا الى توجه العديد من القطاعات نحو تطبيق التقنيات الرقمية في معظم وظائفها، بالخصوص القطاع الاقتصادي فاليوم الرقمنة تعتبر الركيزة الأساسية لتطوير المؤسسات والرفع من أداءها المالي.

من هنا أصبحت أنظمة الرقابة الداخلية لها دور في المحافظة على أصول واموال المؤسسات إذ تعتبر المراجعة الداخلية من اهم الوظائف بالمؤسسة لما لها من أثر قي تفعيل وتطوير نظام الرقابة الداخلي وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، وعليه يجب الالتزام بتطبيق الإجراءات الازمة لمنع التحريفات والتلاعب في القوائم المالية وإعطاء صورة ذات مصداقية وموثوقية.

وعليه يمكن القول ان معظم الحالات التي تواجه المراجع الداخلي هي حالات غش وتحريفات غير قانونية بالقوائم المالية، ومن مسؤولياته القيام بالفحص والتأكد من صحة ودقة المعلومات ويعتبر كذلك المراجع الداخلي مسؤولا عن اكتشاف معظم حالات الغش والافصاح عنها.

تعتبر تعاونية الحبوب والبقول الجافة من بين المؤسسات الاقتصادية المواكبة للتحول الرقمي لاسيما في الجانب المحاسبي والمالي، عبر تحديث أنظمة الرقابة الداخلية ويبرز هنا دور المراجع الداخلي كأساس لحماية أصول المؤسسة، حيث تمكنه التقنيات الرقمية الحديثة من رصد مختلف الاختلالات واكتشاف الأخطاء المحاسبية والتلاعبات التي تحدث، وبهذا تساهم المراجعة الداخلية الرقمية في قطع كافة السبل على الفساد المالي ووضع حد لأساليب الغش.

وعلى ضوء ما سبق فإن البحث يهدف إلى تقييم دور المراجع الداخلي في الكشف عن الأخطاء والغش في ظل الرقمنة، حيث نجد أنفسنا امام إشكالية تتمحور في السؤال التالي:

**ما هو دور المراجع الداخلي في الكشف عن الأخطاء والغش في ظل الرقمنة بتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية؟**

تقودنا هذه الإشكالية لطرح التساؤلات التالية:

1. ما مدى تأثير استقلالية المراجع الداخلي على فعالية أداء المراجعة الداخلية وتحسين جودة نتائجها؟

2. كيف يساهم المراجع الداخلي في اكتشاف الأخطاء والغش في ظل الرقمنة؟
3. هل تساهم المنصات الرقمية والتطبيقات التي يستخدمها المراجع الداخلي في التعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية من اكتشاف الأخطاء والتلاعبات والغش في بيئة عمل الرقمية؟

➢ **فرضيات الدراسة**

- إن استقلالية المراجع الداخلي تلعب دورا هاما في تعزيز فعالية وكفاءة المراجعة الداخلية بالمؤسسات والمنشئات، وتتيح الفرصة للمراجعين بأن يصدروا أحكام عادلة وغير متحيزة.
- إن استخدام أساليب وآليات حديثة لجمع البيانات في عملية المراجعة الداخلية ترفع من قيمة ومصداقية أدلة الإثبات.
- إن استخدام المراجع الداخلي بالتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية للمنصات وتطبيقات رقمية حديثة يساهم بشكل فعال في تحسين عملية المراجعة واكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات آنيا واختبار شامل للبيانات.

➢ **أسباب اختيار الموضوع**

هناك جملة من الأسباب التي دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر منها ما يلي:

- حداثة الموضوع ومحاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص المدروس؛
- معرفة مدى مساهمة التكنولوجيا الرقمية في تقليل الأخطاء والغش المحاسبي؛
- التعرف على دور الرقمنة في تحسين إجراءات تنفيذ المراجعة الداخلية بالتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية؛
- أهمية المراجعة الداخلية من خلال حماية أصول المؤسسة من مختلف التلاعبات وتدارك الأخطاء في الوقت المناسب؛

➢ **أهداف الدراسة:**

هناك عدة أهداف يرمي إليها بحثنا نوجزها فيما يلي:

- التطرق إلى مفاهيم متعلقة المراجعة الداخلية في ظل الرقمنة؛

- اظهار أهمية المراجعة الداخلية التي تحد من الغش وتحسن من الأداء المالي للمؤسسات؛
- تقديم توصيات علمية يمكن ان تساهم في تعزيز استخدام التقنيات الرقمية للمراجعة الداخلية بالمؤسسات؛
- قياس مدى تحسن أداء المراجعة الداخلية بالمؤسسات من خلال استعمال الرقمنة؛
- بيان دور المراجعة الداخلي في كشف الغش والخطأ في التعاونية الحبوب والبقول بالبرواقية؛
- الوقوف على دور المراجع الداخلي في اكتشاف الأخطاء والغش المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية؛
- التعرف على دور الرقمنة في تحسين العناية المهنية للمراجع الداخلي في تعاونية الحبوب والبقول الجافة؛
- اقتراح آليات تحسين من جودة المراجعة الداخلية في ظل البيئة الرقمية من أجل تعزيز الأداء المالي بالمؤسسات؛

➢ **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يمس قضية العصر في العمل المؤسساتي، وهي دور المراجع الداخلي في الحد من الأخطاء والغش في ظل البيئة الرقمية لهذا يكتسي هذا الموضوع أهمية تكمن في:

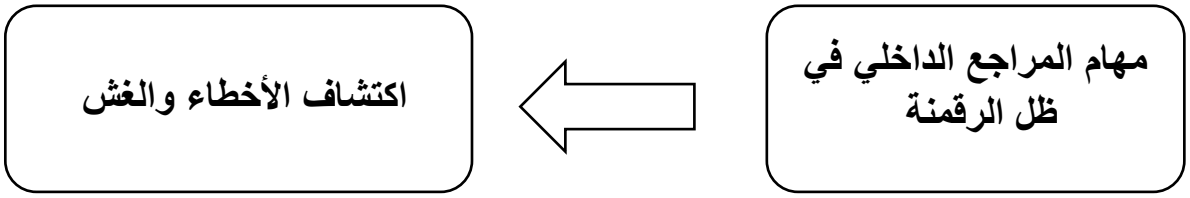
➢ **الأهمية العلمية:**

تتمثل في توضيح مفهوم المراجعة الداخلية في اكتشاف الغش والخطأ في ظل تطبيق الرقمنة بالمؤسسات الاقتصادية.

➢ **الأهمية العملية:** تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في تسليط الضوء على المراجعة الداخلية في الكشف عن الغش والاخطاء التي تقع فيها المؤسسات الاقتصادية من خلال استخدام تقنيات رقمية حديثة، ومن خلال تطوير الرقابة الميدانية في المؤسسات ومواكبة التحول الرقمي بالمؤسسة والخروج من المراجعة التقليدية للمراجعة الرقمية الحديثة.

➢ **متغيرات الدراسة:**

تتمحور هذه الدراسة حول مجموعة من المتغيرات الأساسية حيث يعتبر المتغير المستقل هو المراجع الداخلي واستعماله لتقنيات الرقمية، أما المتغير التابع فهو الغش والخطأ.




➢ **حدود الدراسة الزمانية والمكانية:**

تتحدث هذه الدراسة عن جملة من الحدود التي يجب أخذها بعين الاعتبار عن تفسير النتائج كما يلي:

- **من حيث الزمان:** تمتد الدراسة التي قمنا بها لتشمل تحليل دور المراجع الداخلي في الكشف عن الغش الخطأ في ظل البيئة الرقمية حيث شملت هذه الدراسة الفترة الزمنة الممتدة من سنة 2025-2026.
- **من حيث المكان:** تم تطبيق هذه الدراسة على تعاونية الحبوب والبقول الجافة البرواقية بولاية المدية لأنها قطعت شوطا كبيرا في الرقمنة من خلال المنظومة الرقمية الضخمة التي تمتلكها.

➢ **الدراسات السابقة**

- سوياد امينة، الغش المحاسبي ودوافع ارتكابه دراسة استقصائية لآراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 4 العدد01، الجزائر،2021.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دوافع ارتكاب الغش المحاسبي في بيئة الأعمال الجزائري من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين، حيث تم التركيز على نوعين من الغش المحاسبي

وهما التقارير المالية الاحتيالية وكذا اختلاس الأصول، حيث تم إعداد استبانة وتوزيعها على مراجعي الحسابات الخارجيين في ولاية سطيف، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تفيد أصحاب الشركات في تجنب الوقوع في أزمة عامة قد تؤدي إلى إفلاسها مما يجلب الضرر للاقتصاد الوطني.

- دراسة هروال محمد أمين، زياني عبد الحق واقع وظيفة التدقيق الداخلي في ظل التحول الرقمي قراءة تحليلية لمخرجات التجربة الرقمية الهولندية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 8، العدد 1، 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وظيفة التدقيق الداخلي في ظل مخرجات التحول الرقمي (تقنيات التحول الرقمي) وذلك من خلال التطرق إلى تحليل ودراسة تقرير مشترك بين كل من معهد المدققين الداخليين (IIA) وشركة إرنست يونغ للتدقيق والاستشارات (EY)، والذي اعتمد بدوره على استبيان موجه إلى عينة من الشركات الهولندية حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة 73، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها: أن الشركات الهولندية محل الدراسة لا تزال حديثة العهد نسبيا باستخدام تقنيات التحول الرقمي ضمن أنشطة التدقيق الداخلي حيث يوجد العديد من العقبات تحول دون تبني هذه التقنيات والتي من أهمها (التكلفة، مستوى الجهد، نقص المهارات لدى موظفي قسم المراجعة الداخلية).

- قرون ملاك، مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين مخرجات المحاسبة الإدارية في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، شعبة علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2023-2024.

تهدف من هذه الدراسة هو محاولة توضيح مساهمة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين مخرجات المحاسبة الادارية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش – بسكرة)، وقد تم الاعتماد على الزيارات الميدانية والدراسة التحليلية لبعض

البيانات المالية المستخرجة من مصلحة المحاسبة والمالية ومصلحة الانتاج للمؤسسة محل الدراسة. توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن المراجعة الداخلية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش بسكرة تساهم في تحسين مخرجات المحاسبة الادارية من خلال ضمان سلامة نظام المعلومات ومنه ضمان صحة ودقة المعلومات المالية التي تعتبر من بين أهم مدخلات نظام المحاسبة الادارية.

- دراسة رقية عامر عبد المجيد، دور المراجعة الإلكترونية في الكشف عن الغش والخطأ المحاسبي دراسة حالة بنك الخرطوم للفترة من 2008 – 2018م

تناولت هذه الدراسة المراجعة الإلكترونية وبيان دورها في الحد من الغش والأخطاء المحاسبية وكذلك توضيح كيفية تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش لوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك، دراسة حالة بنك الخرطوم. وتمثلت مشكلة الدراسة في الدور السليم للمراجعة الإلكترونية في الحد من الغش والأخطاء المحاسبية وكذلك في الجهل بالمبادئ والفروض المحاسبية وعدم استخدام التقنية الإلكترونية في المحاسبة والتي يمكن أن تساعد إلى حد كبير في تقليل الغش والأخطاء المحاسبية وعدم إدخال التقنية الإلكترونية في عملية المراجعة. أتبعت الدراسة المنهج التاريخي من خلال استعراض الدراسات السابقة وكذلك المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحقيق أهداف الدراسة.

وتم تجميع بيانات الدراسة بواسطة استبانة وزّعت على فروع بنك الخرطوم في العاصمة، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها وجود نظام فعال للمراجعة الإلكترونية يؤدي إلى اكتشاف الغش والأخطاء، وأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المراجعة الداخلية الفعال ودرجة الغش والأخطاء المكتشفة بواسطة المراجع.

- ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

تميزت الدراسة التي قمنا بها عن الدراسة الأولى بالبعد التكنولوجي وتم التركيز على المراجع الداخلي للحد من الغش والاخطاء وتم الاعتماد على دراسة الحالة بدلا من أسلوب الاستبيان تميزت الدراسة التي قمنا بها عن الدراسة هروال وزياني بإسقاط الموضوع على البيئة المحلية من خلال القيام بدراسة حالة في التعاونية الحبوب والبقول بينما الدراسة الأخرى ركزت على وظيفة التدقيق الداخلي باستعمال لاستبيان.

ركزت الدراسة التي قمنا بها على الدور الأساسي الذي يلعبه المراجع الداخلي في اكتشاف الأخطاء والغش في ظل الرقمنة بينما ركزت الدراسة قرون ملاك على البعد الرقابي وعلاقته بالمحاسبة الإدارية في المؤسسة.

تختلف الدراسة التي قمنا على دراسة رقية عامر عبد المجيد أنها تركز على دور المراجع الداخلي في اكتشاف الأخطاء والغش في ظل البيئة الرقمية، أما الدراسة الأخرى فهي ترتكز على المراجعة الإلكترونية بصفة عامة، مما يسمح بإبراز واقع تطبيق الرقمنة والأدوات الرقمية التي يعتمد عليها المراجع الداخلي في أداء مهامه، وهو ما يمنح الدراسة بعدا تطبيقيا يتلاءم مع واقع المؤسسات الجزائرية.

- **المنهج المستخدم:**

اعتمدت الدراسة التي قمنا بها على المنهج الوصفي التحليلي بشقيه النظري والتطبيقي، حيث خصص الجانب النظري لوصف مفاهيم متعلقة بالمراجع الداخلي لاكتشاف الخطأ والغش في ظل الرقمنة.

أما الجانب التطبيقي فقد تم من خلال دراسة حالة بتعاونية الحبوب والبقول الجافة لوصف واقع الرقمنة بالمؤسسة والتعرف عن الدور الهام الذي يلعبه المراجع الداخلي في الكشف عن الأخطاء والغش من خلال تحليل واقع الممارسات الميدانية والاليات الرقمية المستخدمة في عمليات المراجعة.

➢ **الصعوبات التي واجهت الدراسة**

لا يخلو أي بحث علمي من تحديات وصعوبات تواجهه اثناء الإعداد والدراسة، ويمكن تلخيص أبرز الصعوبات التي واجهتنا في النقاط التالية:

- نقص الدراسات السابقة حول موضوع؛
- نقص الأبحاث والمراجع حول موضوع دور المراجع الداخلي ودوره في كشف الغش والخطأ في ظل الرقمنة نظرا لحداثة الموضوع؛
- سرية الأنظمة الرقمية للمؤسسة تفرض واقع الشح في المعلومات؛
- التحديث المستمر للبرمجيات وصعوبة مواكبة التغيرات التقنية؛
- واجهت الدراسة تحديا في حصر المراجع التي تربط بشكل مباشر ومفصل بين مفاهيم الرقمنة والمراجعة الداخلية؛

➢ **محتوى الدراسة**

قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين يمثلان الجانب النظري، وفصل ثالث تطبيقي يعكس الدراسة الميدانية حيث يتمثل هيكل الدراسة على النحو التالي:

- الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية ودورها في الحد من الأخطاء والغش وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين

  المبحث الأول: مفاهيم حول المراجعة الداخلية

  المبحث الثاني: مفاهيم الأخطاء والغش
- الفصل الثاني: الرقمنة ودورها في تطوير المراجعة الداخلية

  المبحث الأول: مفاهيم حول الرقمنة

  المبحث الثاني: اكتشاف الأخطاء والغش في ظل الرقمنة
- الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر الرقمنة على فعالية المراجعة الداخلية في اكتشاف الأخطاء والغش

  المبحث الأول: التعريف بتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية

  المبحث الثاني: واقع الرقمنة في التعاونية وآثارها على أساليب المراجعة الداخلية

  المبحث الثالث: نتائج الرقمنة على التعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية.

# الاطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية، ودورها للحد من الأخطاء والغش

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية، ودورها للحد من الأخطاء والغش

### تمهيد

تحتل المراجعة الداخلية مكانة جوهرية في الهيكل التنظيمي للمؤسسات الاقتصادية الحديثة، وقد تطورت من أداة للكشف عن الغش والأخطاء المحاسبية إلى وظيفة استراتيجية تهدف إلى حماية الأصول وتحسين الأداء المالي للمؤسسات، اليوم مع التطور التكنولوجي الحاصل في بيئة أعمال التي تتسم بالتنافسية العالية والمخاطر المتزايدة، أصبحت المؤسسات في حاجة ماسة إلى نظام رقابي داخلي يحميها من مختلف أشكال الغش والتلاعبات، لا يكتفي برصد الأحداث المالية بل يمتد ليشمل تقييم المسارات التي تتخذ فيها القرارات لضمان توافقها مع القوانين والمعايير المهنية.

إن المشكلة الأساسية التي تواجه المراجع الداخلي هي الفصل بين الأخطاء التقنية الناتجة عن تعقيد النظم أو نقص الخبرة، وبين عمليات غش وتلاعب تتسم بالقصدية التمويه، هذا التباين يفرض على المراجع الداخلي امتلاك مهارات تحليلية عالية وقدرة على أداء عمله.

وبناء على ذلك سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم حول المراجعة الداخلية

المبحث الثاني: مفاهيم حول الأخطاء والغش.

## المبحث الأول: مفاهيم حول المراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية من بين الوظائف الإدارية الداخلية للمؤسسة، والتي تقدم خدماتها للإدارة العليا بغية مساعدتها في التوصل إلى تحقيق الأهداف المرسومة لها، وقد برزت أهميتها خاصة في السنوات الأخيرة من قبل المؤسسات، وسنتطرق في هذا المبحث الى الإلمام بالإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية وأنواعها بالإضافة الى مبادئها وأهدافها وأهم المعايير المتعلقة بها.

### المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية

تعد المراجعة الداخلية وظيفة أساسية داخل المؤسسات الحديثة، تهدف إلى تعزيز الرقابة وتحسين الأداء وضمان سلامة العمليات، وقد تطورت هذه الوظيفة لتشمل عدة أبعاد تجعلها أكثر شمولا وفعالية، ومن هذا المنطلق سنتناول نشأة وتعريف المراجعة الداخلية وأهم مبادئها:

**أولا: نشأة المراجعة الداخلية:**

**1. ظهور المراجعة الداخلية:**

كفكرة تعود إلى ثلاثينات القرن الماضي وذلك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب التي أدت إلى ظهورها هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل تكاليف المراجعة الخارجية خاصة إذا علمنا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إخضاع حساباتها لمراجعة خارجية حتى يتم المصادقة عليها، وبقي دور المراجعة الداخلية مهمشا بحيث أنها لم تحض بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر، إلى أن انتظم مجموعة من الممارسين والمهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941 وكونوا ما يسمى بمعهد المراجعين الداخليين الأمريكيين (IIA) الذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة وتنظيمها. [1]

[1] طماش أمينة، المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية، مذكرة الماستر العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، سنة 2018-2019، ص21.

في سنة 1947 تم اصدار اول قائمة تتضمن مسؤوليات المراجع الداخلي، وفي سنة 1957 تم ادخال تعديلات عليها، وفي سنة 1964 تم اعتماد دليل مفهوم المراجعة الداخلية على انها مراجعة للأعمال والسجلات التي تتم داخل الشركات والمؤسسات بصفة مستمرة أحيانا وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض، وفي وقتنا الحاضر أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر حيث بدأت بنطاق ومجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية بغرض اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات، الى المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة تطور الظروف الاقتصادية.[1]

وبالنسبة للجزائر يمكن القول إن الوظيفة المراجعة الداخلية حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 الذي ينص "على أنه يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها".[2]

**2. العوامل التي ساعدت على تطور المراجعة الداخلية**

هناك عدة عوامل ساعدة على تطوير المراجعة الداخلية بالمؤسسات ونذكر: [3]

أ. الحاجة إلى الوسائل لاكتشاف الأخطاء والغش.

ب. ظهور المؤسسات ذات فروع منتشرة جغرافيا، وكذلك تعدد عملياتها وتنوع أنشطتها.

ج. التقدم العلمي الكبير في مجال استخدام الحاسب الآلي.

---

[1] خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2018، ص 31.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02، القانون 88-01، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، ص 36.

[3] خالد أحمد محمد حمودة، فاطمة شادي هدية حسن، واخرون، دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع العدد الخامس، 2018، ص11.

د. الحاجة إلى كشوف دورية دقيقة حسابيا وموضوعيا.

هـ. الاعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة، مما أدى إلى إنشاء معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية حيث قام هذا الأخير بوضع المعايير التي تؤطر ممارسة مهنة المراجعة الداخلية.

**ثانيا: مفهوم المراجعة**

المراجعة من الأنشطة التي تمارس منذ القدم وقد اختلفت مصطلحات المراجعة من زمن لآخر بسبب التطورات الحاصلة في مختلف المجالات ولهذا ظهرت لها عدة تعاريف والتي سوف نذكر منها:

عرفها الاتحاد الأمريكي للمحاسبيين بأنها عبارة عن مجموعة من إجراءات منظمة للحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث، وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين الإقرارات ومقياس معين لإيصال النتائج للمستفيدين، ويقصد بتحديد درجة العلاقة مدى صحة تمثيل البيانات المالية لقائمة المركز المالي، أما المقياس فيقصد به الجهة التي يقيس عليها المراجع القرارات الإدارية ويحكم بتوافقها أو تنافيها، وهذا المقياس قد يكون مصدره الدولة أو الجمعية المهنية ذات الاختصاص أو المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.[1]

المراجعة هي فحص القوائم المالية، أو تقييم تحليلي للسجلات وإجراءات ونواحي الرقابة، مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات لإصدار رأي فني محايد عن مدى تفسير القوائم المالية للمركز المالي ونتائج العمليات خلال فترة زمنية معينة.[2]

[1] قرون ملاك، مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين مخرجات المحاسبة الإدارية في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، شعبة علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2023-2024، ص03.

[2] عميرة امين، دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار في ظل حوكمة المنظمات الاقتصادية، مجلة إدارة ودراسات الاعمال الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سوناطراك الجزائر، المجلد 04، العدد 02، سنة 2018، ص17.

المراجعة هي جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا وللتقرير عن ذلك يجب أداء المراجعة عن طريق شخص كفئ ومستقل.[1]

المراجعة هي عبارة عن تقييم مستقل يتم إنشاؤه داخل التنظيم كخدمة له، وهو نوع من الإجراءات الرقابية التي تتم عن طريق فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية الإجراءات الرقابية.[2]
ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج ما يلي: [3]

المراجعة عملية منظمة ومنهجية حيث يحكم عملية المراجعة إطار عام من معايير متعارف عليها ويتم تنفيذها بإتباع إجراءات المراجع.

وهي جمع الأدلة والقرائن حيث يتحتم على المراجع تجميعها للإثباتات بغرض إعطاء مرجعية لأراءه.

المراجعة هي تحديد التوافق والتطابق بين النتائج والمعايير، حيث أن المعلومات الخاضعة للمراجعة والناتجة عن النظام المحاسبي المستخدم يجب أن تتوافق وتكون طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.

توصيل النتائج للأطراف المعنية حيث أن مصادقة المراجع على المعلومات المتضمنة بالقوائم المالية (وهي وسيلة التواصل) عليها الثقة.

**ثالثا: تعريف المراجعة الداخلية ومبادئها**

تعددت وتنوعت التعاريف التي تناولت المراجعة الداخلية بتعدد المتخصصين والهيئات المهتمة بهذه المهنة حيث سيتم التعرف على مجموعة من التعاريف تتمثل فيما يلي:

**1. تعريف المراجعة الداخلية**

[1] الفين أرينز، جيمس لوبك، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، المراجعة مدخل متكامل، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009، ص 21.

[2] عميرة امين، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] خالد احمد محمد محمود، فاطمة شادي هدية حسين، واخرون، مرجع سبق ذكره، ص07.

المراجعة الداخلية من اهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة بغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية وتعرف المراجعة الداخلية على أنها:

كلمة المراجعة لغويا هي التأكد من صحة أي عمل من الأعمال من خلال القيام بعملية الفحص والدراسة.

في هذه الحالة تكتسب المراجعة معنى خاص هو الدلالة على المهنة المسماة بهذا الاسم وهي مراجعة الحسابات والفن الذي تستخدمه في أداء مهامها.[1]

المراجعة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل المؤسسة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية المرسومة حيث لها هدفان رئيسيان تتمثل في التقييم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية.[2]

المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل وموضوعي، يعطي ضمان عن درجة تحكم المؤسسة في عملياتها، كما يقدم توصيات ونصائح للإدارة العليا، ويعمل على خلق قيمة مضافة، ومساعدة المؤسسة للوصول إلى أهدافها المسطرة من خلال تقييم منهجي وتقديم مقترحات للحد من المخاطر وتعزيز الحوكمة.[3]

**حسب المعهد الفرنسي للمراجعين والمراقبين الداخليين:** المراجعة الداخلية هي الفحص الدوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف المديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة، هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى، إن هذه الأهداف الرئيسية للمراجعين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هو التدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول

[1] محمد فاتح محمود بشير المغربي، المراجعة والتدقيق الشرعي، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2016، ص16.

[2] إدريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، سنة 1996، ص 56.

[3] براق محمد، برابح بلال، المراجعة الداخلية ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة بومرداس الجزائر، المجلد 6 العدد الأول، 2022، ص349.

بها تؤمن الضمانات الكافية، أي أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة وهذا ما يساهم في خلق قيمة مضافة.[1]

وقد عرف المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين المراجعة الداخلية على أنها عبارة عن نشاط مستقل، وانه تأكيد موضوعي، وكذلك استشاري مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، لأنها تتم بطريقة منهجية منظمة تساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة والسيطرة.

بينما يعرفها مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية (IIA) على أنها وظيفة يؤديها موظفون من داخل المؤسسة وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها دقيقة وكافية.

**2. مبادئ الأساسية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية:**

تتمثل المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية حسب معهد المدققين الداخلي:[2]

أ. أن يكون المراجع موضوعيا ومتحررا من أي تأثيرات غير مناسبة أي مستقل.

ب. أن يكون متوافقا مع إستراتيجيات وأهداف ومخاطر المؤسسة.

ج. أن يكون في المركز الوظيفي المناسب ويمتلك الموارد الكافية.

د. إظهار نزاهة كاملة والكفاءة والعناية المهنية اللازمة.

هـ. إظهار الجودة والتحسن المستمر والتواصل بشكل فعال.

و. تقديم تأكيد مرتكز على المخاطر أي أن يكون ذو بصيرة ونظرة مستقبلية يتمتع بالمبادرة، يدعم تطوير وتحسين المؤسسة.

[1] رضا خلاصي، المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 32.

[2] مرابط عبد الرؤوف، الوافي شهرزاد، متطلبات تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الجزائر، الملتقى الوطني حول اليات تبني المراجعة في المنظمات، جامعة الجزائر03، سنة 2022، ص04.

## المطلب الثاني: أنواع، أهمية وأهداف المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية أداة أساسية تساعد المؤسسات الاقتصادية على تحسين أدائها وضمان سلامة عملياتها، ولم تعد تقتصر على اكتشاف الأخطاء فقط، بل تسعى إلى تقييم الرقابة وإدارة المخاطر، ومن هذا المنطلق يتناول هذا المطلب أنواع المراجعة الداخلية وأهميتها، إضافة إلى أهم الأهداف التي تسعى إليها.

### أولا: أنواع وصور المراجعة الداخلية

تعددت صور وأنواع المراجعة الداخلية في نظام المؤسسة، وهذا حسب طبيعة العمليات التي تقوم بها، والتي تؤدي بدورها إلى ضمان إتمام خدماتها وتحقيق أهداف المؤسسة.

وبالرغم من تعدد أنواع المراجعة الداخلية إلا أنه من الصعوبة فصل هذه الأنواع عن بعضها أثناء المراجعة، فمن الصعوبة أن تتم مراجعة تشغيلية دون الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي أو الأثر الإداري أو قياس مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات، ومع كل هذا فقد عمد معهد المراجعين إلى تقسيم المراجعة الداخلية لعدة أقسام وذلك لتبسيط فهم كل نوع وتسهيل التعامل معه من أجل تحقيق أهداف المراجعة.

#### 1. أنواع المراجعة الداخلية

**أ. مراجعة الالتزام (Audit de Conformité)**

يهدف إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعة من المؤسسة، وتقع على عاتق إدارة المراجعة الداخلية عبء: التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المؤسسة، الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة، رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إدارتهم[1].

**ب. المراجعة التشغيلية (Audit Opérationnel)**

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص ص،55- 56.

يعرف هذا النوع بأنه الفحص والتقويم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعية المتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة، كما يشمل هذا النوع من تقويم كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية في المؤسسة، ويجب أن تتضمن المراجعة أيضا التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة والربحية، وقد وسع هذا النوع من مجال المراجعة التقليدية التي كانت تركز بصفة خاصة على المراجعة المالية والمحاسبية[1].

**ج. مراجعة نظام المعلومات (Audit des systèmes d'information)**

إن الهدف من مراجعة نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وتكون صحيحة وكاملة ومفيدة[2].

**د. المراجعة المالية (Audit financier)**

وتعرف بأنها الفحص الكامل والمنظم الذي يقوم به المراجع الداخلي للقوائم المالية والسجلات المحاسبية وجميع العمليات المتعلقة بتلك السجلات، لتحديد مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إن هذا النوع من المراجعة يعتمد على أساس تحليل مدى كفاءة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، وتقييم الأنظمة المحاسبية المطبقة فيها، وأنظمة المعلومات والتقارير المالية وإظهار مدى الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المناسبة.[3]

**هـ. المراجعة الداخلية الإدارية (Audit interne Administratif)**

في هذا النوع من المراجعة يجب على المراجع أن ينظر إلى نفسه على أنه عضو في الفريق الإداري للمؤسسة، وعليه أن ينظر إلى الأمور التي يقوم بمراجعتها بنظرة إدارية بحتة، وأن

---

[1] برابح بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014_2015، ص 45.

[2] خلف عبد الله الواردات، مرجع سابق، ص 58.

[3] يحي سعيدي، لخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 5، 2012، ص 193.

يقوم بتحديد المجالات الإدارية التي يجب أن يقوم بمراجعتها على أساس خبرته الإدارية وليس المحاسبية أو المالية فقط، وعليه أن يقوم بتقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر في المؤسسة والرقابة[1].

**2. صور للمراجعة الداخلية**

أ. **مراجعة الجودة (Audit de Qualité):** هي عبارة عن فحص منهجي ومستقل لمجموع نشاطات ونتائج المؤسسة لتحديد مدى مطابقتها مع المعايير الخاصة بالجودة، وهي تضمن وتتحقق من أن العمليات المنجزة داخل المؤسسة قد تمت على أكمل وجه وبأحسن صورة وكما كان مخططا لها.

ب. **المراجعة الاستراتيجية (Audit de la Stratégique):** هي التي تعمل على تقديم الاقتراحات والتحسينات على الخيارات الاستراتيجية قصد مواجهة المحيط المتغير باستمرار سواء داخليا أو خارجيا.[2]

ج. **المراجعة الاجتماعية(L'Audit Social)** : هي تضم أشكال المراجعة المطبقة في تسيير الظروف الاجتماعية للعمل والعمال داخل المؤسسة وتساهم في تحقيق الرفاهية.

د. **المراجعة البيئية(Audit de l'environnement)** : هي عبارة عن فحص انتقادي دوري منظم وموثق وموضوعي بواسطة جهة مستقلة ذات سلطة للعمليات الإنتاجية وما يرتبط بها من أنشطة فرعية لتحديد تأثيرها على البيئة ومتغيراتها.

هـ. **مراجعة نظم معالجة البيانات الكترونيا:** تعرف على انها عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول المؤسسة، ويؤكد سلامة بياناتها ويحقق أهدافها بفعالية ويستخدم مواردها بكفاءة ودقة.[3]

---

[1] خلف عبد الله الواردات، مرجع سابق، ص 58.

[2] برابح بلال، مرجع سابق، ص 46.

[3] بري ام الخير، دور نظام المعلومات المحاسبية في المراجعة الداخلية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017_2018، ص 49.

**ثانيا: أهمية المراجعة الداخلية**

ترجع أهمية المراجعة الداخلية باعتبارها وسيلة وليست غاية تهدف لخدمة الجهات المستفيدة من مختلف القوائم المالية التي تمت مراجعتها وتدقيقها وتتمثل أهمية المراجعة الداخلية في:[1]

1. تطور حجم الشركات والمؤسسات، وانتشارها جغرافيا وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وكافة العاملين، كذلك تعدد منتجاتها وتشابك عملياتها وحاجة عملائها إلى بيانات آمنة وموثوقة، حيث أن مصالحهم لا تسمح لهم بالانتظار حتى يتم تدقيق القيود من قبل المدقق (أو المحاسب)، لذا تحتاج تلك المؤسسات إلى أعمال التدقيق الداخلي للتأكد من صحة بياناتها المالية والمحاسبية بالتفصيل.
2. ظهور شركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والكشوف والحسابات الختامية المنشورة.
3. التغلب على الصعوبات التي الناتجة عن الظروف الاقتصادية، وذلك من خلال تسليط الأضواء على الطريقة التي يتم بها إنجاز الأنشطة والعمليات داخل المؤسسة، فهي تصبح أداة رقابية هامة تساعد الإدارة العليا على مواجهة الظروف الاقتصادية المعقدة.
4. تحول التدقيق الخارجي إلى أسلوب (التدقيق الاختباري) يعتمد فيه على حجم العينة التي يتم اختيارها غالبا على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، ومن المكونات الرئيسية لتنظيم الرقابة الداخلية تكون مطمئنة للمراجع الخارجي أكثر من المؤسسة التي لا يوجد بها مدقق داخلي.
5. حاجة المجتمع إلى توفر بيانات ومعلومات دقيقة في التقارير يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الإدارية، سيما القرارات المتعلقة باستخدام الموارد المتاحة، كما أن مسؤولية الإدارة عن حماية أموال المؤسسة ضد السرقة أو الاستخدام غير المرغوب به إضافة إلى منع الأخطاء والغش وتقليل فرص ارتكابها تقع على الإدارة، ولكي تخلي

[1] كوثر احمد خلف الله عمر، المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل الحوكمة في المصارف، أطروحة دكتوراه، تخصص المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزعيم الازهري، السودان، 2016، ص79.

الإدارة نفسها من هذه المسؤولية لا بد من توفر نظام سليم للرقابة والمراجعة الداخلية من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها وكذلك إيجاد الوسائل اللازمة لاكتشاف أي خطأ أو تلاعب في حال حدوثه وحتى لا تتكرر آثاره، وفي الغالب فإن الإدارة العليا تحصل على المعلومات من مصدرين من الإدارات التنفيذية، معلومات واردة في تقارير مدققي الحسابات الخارجيين[1].

**ثالث: أهداف المراجعة الداخلية**

بينت نشرة معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية أن الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية يتمثل في مساعدة جميع أعضاء المؤسسة على تأدية مسؤولياتهم بكفاءة وفعالية، وذلك من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقييمات والتوصيات والمشورة، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تتم مراجعتها، ويمكن تميزها كالتالي:

**1. الأهداف الكلاسيكية للمراجعة الداخلية:**

تهدف المراجعة الكلاسيكية إلى تحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية والتأكد من عدم وجود الأخطاء والتلاعبات وتتمثل الأهداف كالتالي: [2]

**أ. هدف الحماية**

يقصد به حماية أصول المنشأة والتأكد من سلامة نظم المراجعة الداخلية، وبالتطرق إلى هدف الحماية فإن دور المراجع الداخلي يتمثل في:

- ✓ ـ التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية المعدة ومدى الاعتماد عليها.
- ✓ ـ التأكد من التوافق بين أساليب القياس والسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح الموضوعة.

[1] قرون ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] محمد الرملى احمد عبد الله، إطار المقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة أسيوط مصر، كلية التجارة سوهاج، المجلد 08، العدد 02، 1994، ص ص، 256-257.

- ✓ ـ حماية أصول المنشأة والتأكد من الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد.
- ✓ ـ التأكد من إنجاز الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية.

**ب. ثانيا هدف البناء**

يتحقق هدف البناء من خلال اقتراح العلاج والتوصيات نتيجة لما قام به من فحص ومراجعة، ويواجه المراجع الداخلي مشاكل تتمثل في معارضة من الإدارة الوسطى والتنفيذية في التنظيم وذلك خلال قيامه بمراجعة العمليات، لأن المراجع هنا يقيم عمل الإدارة ويعطي اقتراحات بشأنها، ويعتبر هذا الجانب من الجوانب السلوكية المؤثرة على المراجعة الداخلية وعلى معايير الأداء فيها.

**2. الأهداف الحديثة للمراجعة الداخلية:**

يمكن أن تشمل أنشطة قسم المراجعة الداخلية واحدا أو أكثر من الأهداف التالية:[1]

أ. **الإشراف على الرقابة الداخلية:** يمكن أن يكلف قسم المراجعة الداخلية بمسؤولية مراجعة جميع الأنظمة الرقابية والإشراف على عملها، والتوصية بإجراء تحسينات عليها.

ب. **فحص المعلومات المالية والتشغيلية:** يمكن أن يكلف قسم المراجعة الداخلية بمراجعة كل الوسائل المستخدمة وهذا لتحديد وقياس وتصنيف ومن ثم إعداد التقارير حول المعلومات المالية والتشغيلية، وإعداد استفسارات واختبارات للمعاملات والأرصدة والإجراءات.

ج. **مراجعة الأنشطة التشغيلية:** يكلف قسم المراجعة الداخلية بمراجعة الأنشطة التشغيلية من الناحية الاقتصادية، ومن حيث الكفاءة والفعالية، بما في ذلك الأنشطة غير المالية للمؤسسة.

د. **مراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة:** يكلف قسم المراجعة الداخلية بمراجعة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية، بالإضافة إلى السياسات والتوجيهات الإدارية.

[1] توام زاهية، التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية ومدى تطبيقاتها في البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015-2016، ص10.

هـ. **إدارة المخاطر:** يمكن أن تساهم المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر الهامة التي تواجه المؤسسة، وتعمل على المساعدة في تحسين نظم إدارة المخاطر ونظام الرقابة.

و. **الحوكمة:** يمكن أن يقيّم قسم المراجعة الداخلية عملية الحوكمة في المؤسسة، خاصة ما يتعلق بالقيم والأخلاق والأداء، والمساهمة في إيصال معلومات المخاطر والرقابة إلى الجهات المعنية.

**المطلب الثالث: معايير المراجعة الداخلية**

تعتبر المراجعة الداخلية الركيزة الأساسية لضمان مصداقية الأداء المؤسساتي، حيث تستند في فعاليتها إلى منظومة متكاملة من المعايير تشمل الخصائص العامة للمراجع، ضوابط الفحص الميداني، ودقة إعداد التقارير، وينعكس هذا الإطار المعياري بشكل مباشر على نطاق تطبيقها، الذي يتسع ليشمل تقييم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بما يضمن توافق العمليات التشغيلية مع الأهداف الاستراتيجية والمعايير المهنية المعتمدة.

تستند المراجعة الداخلية إلى مجموعة من المعايير التي تتضمن الاستقلالية والكفاءة والتأهيل ونطاق العمل ومعيار كيفية إدارة قسم المراجعة الداخلية ويمكن توضيحها كالتالي:

**أولا: معيار الاستقلالية**

وقد أورد معهد المراجعين الداخليين الأمريكي معيار الاستقلالية كالتالي[1]:

إن الاستقلالية تتيح الفرصة للمراجعين الداخليين بأن يصدروا أحكام عادلة وغير متحيزة، وبصفة أساسية تتيح القيام بالإدارة الصحيحة لأعمال المراجعة، وهذه الأمور جميعها تتحقق من خلال الوضع التنظيمي والموضوعية التي يجب أن تتمتع بها شخصية المراجع الداخلي.

**1. الوضع التنظيمي:**

يقصد به أن قسم المراجعة الداخلية يخضع مباشرة لسلطة الإدارة العليا هذا من المنظور النظري، غير أنه من المنظور العلمي وبسبب كثرة أعباء رئيس مجلس الإدارة وجد ما يسمى لجنة المراجعة والتدقيق وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة حيث تتكون من أربعة أعضاء

[1] خالد احمد محمد حمودة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 15-17.

على الأقل وتكون مسؤولة عن نشاط المراجعة الداخلية بالإضافة إلى التنسيق بين إدارة الشركة والمراجع الخارجي، والغرض من تبعية المراجع الداخلي لأعلى مستوى يضمن تحقيق هدفين أساسين هما:

أ. قيام قسم المراجعة الداخلية بمراجعة جميع أنشطة الشركة دون تدخل المستويات الإدارية المختلفة في عملها أو منعها.

ب. دعم النتائج المتوصل إليها من قبل المستوى الأعلى الذي يملك اتخاذ قرار التنفيذ لها.

**2. الموضوعية:**

حيث عرفها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي بأنها الاستقلال الذهني للمراجع الداخلي عند قيامه بعمله، فأحكامه يجب ألا تكون خاضعة لتأثير وآراء الآخرين، وحتى يكون المراجع الداخلي موضوعيا يجب عليه ان يقوم بتأدية عمله بصدق وأمانة ولا يضع نفسه في مواقف تجعله غير قادر على إصدار أحكامه بشكل موضوعي.

فإن الموضوعية تتعلق مباشرة بموظفي قسم المراجعة الداخلية حتى يؤدون عملهم باستقلالية وحيادية تامة، ومن أهم النقاط التي يجب مراعاتها:

أ. الزامية عدم وجود علاقة باي شكل من الاشكال بين المراجع الداخلي والأشخاص المراد مراجعة أعمالهم من شانها التأثير على مصداقية القرار.

ب. عدم قيام المراجع الداخلي بأي عمل تنفيذي، حيث أن مهمته تكون استشارية ورقابية.

**ثانيا: معيار الكفاءة والتأهيل:**

موظفي قسم المراجعة الداخلية في أي شركة يجب أن يكون لديهم التدريب الفني المناسب والكفاءة المناسبة للعمل كمراجعين، ومعايير المراجعة الداخلية لم تطلب مؤهلاً علمياً بعينه أو خبرة عملية بذاتها كما هو الحال عليه بالنسبة للمراجعة الخارجية، ولكن يجب توفر الحد الأدنى من التأهيل والكفاءة العلمية التي تطلبه وظيفة المراجعة الداخلية حسب وجهة نظر الشركة المعنية، وقد حددت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصفات الواجب توافرها في موظفي قسم المراجعة الداخلية كما يلي:

1. التحلي بصفات أخلاقية وشخصية تتناسب مع ظروف وظيفة المراجعة الداخلية (النزاهة، الصدق المحافظة على السرية)
2. الحصول على مستوى مناسب من الكفاءة والتأهيل.[1]

**ثالثا: معيار نطاق العمل**

يتحدد نطاق عمل المراجعة الداخلية في وظيفتين أساسيتين تتمثلان في:

1. وظيفة فحص العمليات التشغيلية والبرامج وذلك للتأكد من أن النتائج تتوافق مع الأهداف المسطرة.
2. وظيفة التوجيه والبناء ويجب أن تحتوي على اليقين من مصداقية ودقة المعلومات المالية والتشغيلية، والتأكد من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات واللوائح والقوانين الموضوعة إضافة إلى المساعدة على حماية أصول الشركة. [2]

**رابعا: معيار أسلوب أداء عمليات المراجعة:**

فيما يلي نستعرض كيفية أداء عمل قسم المراجعة الداخلية، حيث نصت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية على ضرورة أن يشمل عمل المراجعة، تخطيط المراجعة، فحص وتقييم المعلومات، إبلاغ نتائج المراجعة ثم المتابعة، من خلال هذا المعيار يتضح أن أي عملية مراجعة يجب أن تتم وفق الخطوات التالية:

1. **التخطيط:**

قبل التخطيط لعملية المراجعة يجب أن يتم تحديد المجال الذي سيتم مراجعته كوظيفة المشتريات مثلا أو نظاما مثل نظام التخزين، وبعد ذلك تبدأ مراحل التخطيط لعملية المراجعة في مجال معين بتشكيل فريق المراجعة بقيادة رئيس المراجعة ومن ثم تحديد أهداف العملية، وبرنامج أداء المهام. [3]

2. **التجميع والفحص والتقييم للمعلومات:**

---

[1] فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 102.

[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005-2006، ص 508

[3] عميرة أيمن، مرجع سبق ذكره، ص 22.

بعد أن يتم وضع الخطة (برنامج العمل) تبدأ مرحلة التجميع والفحص للمعلومات عن طريق الاستقصاء والمقابلات والملاحظة المباشرة لمجريات الأمور يليها تحليل وتفسير البيانات والمعلومات التي يتم تجميعها وصولا إلى تقييم تحليل المعلومات للوصول إلى الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تحسين الوضع القائم.[1]

3. **إعداد التقرير**: هذه الخطوة تمثل المرحلة الأخيرة لعملية المراجعين، حيث يقوم رئيس فريق المراجعة بصياغة تقريره موضحا فيه: بيان الهدف من عملية المراجعة، نطاقها وحدودها، الإجراءات التي اتبعت في عملية المراجعة وكذا النتائج التي تم التوصل إليها من عملية المراجعة وصولا إلى المقترحات والتوصيات مراعيا الوضوح والموضوعية والتوقيت المناسب كما يجب أن يحتوي على حلول للمشاكل ومقترحات للتصحيح ومن ثم يقوم رئيس قسم المراجعة الداخلية بمراجعة التقرير والتصديق عليه قبل إصداره وتحديد الجهات التي يوجه لها هذا التقرير.

4. **المتابعة:**

تعتبر مرحلة المتابعة مهمة من حيث التأكد من مدى فهم وقبول النتائج والتوصيات من قبل الإدارة العليا والجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى التأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات المناسبة والمطلوبة بناء على النتائج والتوصيات الواردة في التقرير النهائي.[2]

**خامسا: معيار كيفية إدارة قسم المراجعة الداخلية:**

المراجع الداخلي مطالب بمراجعة الأمور الإدارية وتقييمها وإبداء الرأي حيالها، فهو مطالب بإدارة قسم يضم مجموعة من الموظفين بالمفهوم العلمي للإدارة من تخطيط، تنظيم، إشراف، ورقابة وذلك تحقيقاً لأهداف القسم الذي أنشأ من أجلها، وطبقا لمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية يمكن الاعتماد في إدارة قسم المراجعة على عنصرين أساسيين يتمثلان في:[3]

[1] خالد احمد محمد حمودة، مرجع سابق، ص22.

[2]. عميرة أيمن، مرجع سابق، ص 22.

[3] خالد احمد محمد حمودة، مرجع سابق، ص23.

أ. تحديد المسؤوليات: الهدف من إنشاء القسم، تبيان المسؤوليات والسلطات، توضيح طبيعة مهمة المراجعة الداخلية استشارية وليست تنفيذية.

**ب.**التخطيط: تحديد وصياغة الأهداف، وضع وتصميم برامج العمل، إعداد التقارير الدورية للمتابعة مع التقدير الزمني لمدة الإنجاز.

## المبحث الثاني: مفاهيم حول الأخطاء والغش

يعتبر حدوث الأخطاء أمرا محتملا للغاية في المستندات والسجلات والدفاتر المحاسبية نظرا لتعدد عمليات المؤسسة وخطوات المعالجة المحاسبية، أما الغش فيكون عند توفر النية لدى القائم به أو هو الخطأ المتعمد، وعليه سنقوم بالتمييز بين العنصرين التاليين: الأخطاء والغش.

### المطلب الأول: الخطأ وأسبابه وانواعه

يعد الخطأ من الظواهر الشائعة التي قد تحدث أثناء تسجيل أو معالجة البيانات، سواء بشكل غير مقصود أو نتيجة ضعف في النظام أو نقص الخبرة، ونظرا لتأثيره على دقة المعلومات، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى التعريف بالخطأ، وأهم أسبابه، إضافة إلى أبرز أنواعه.

#### أولا: تعريف الخطأ

هو عبارة عن القيام بعملية أو جزء منها تخرج عن القواعد والتعليمات أو إسقاط عملية بكاملها بحسن نية أي عن غير قصد، إن هذه الأخطاء قد تسيء إلى مصداقية المعلومات المحاسبية انطلاقا من عدم تمثيلها للحقيقة وعدم ملاءمتها لاتخاذ القرارات المناسبة.[1]

وعرف معيار التدقيق الدولي رقم 240 الخطأ على أنه التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية مثل أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات وفي المعلومات المحاسبية والسهو أو اساءة فهم الحقائق، وسوء تطبيق السياسات المحاسبية.[2]

يعرف الخطأ أيضا بأنه عبارة عن تعديل أو تغيير أو حذف أو عدم صحة تبويب بعض العمليات المالية في المشروع أو عدم إتباع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بسبب

[1] محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 140.

[2] منذر طلال مومني، جمال إبراهيم بدور، مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم240 والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه، مجلة دراسات العلوم الإدارية، 2008، مجلد 35 العدد 01، ص 40.

جهل أو إهمال أو تقصير أو بهدف إخفاء عجز أو اختلاس أو تلاعب أو إخفاء حقائق تتعلق بالأوضاع المالية للمشروع، فإذا اقترن بسوء نية القائمين به اعتبر نوعا من الغش أو التزوير، كما يشير اصطلاح "الخطأ" إلى أخطاء غير مقصودة في القوائم المالية والسجلات والدفاتر، مثل:

أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات والبيانات المالية

أخطاء فنية: وهي ناتجة عن الجهل بقواعد وأصول المحاسبة، كالخلط بين المصروفات الإرادية والمصروفات الرأسمالية.[1]

**ثانيا: أسباب الخطأ**

إن ارتكاب الأخطاء يرجع الى عدة أسباب قد تكون مقصودة أو غير مقصودة وتتمثل في: [2]

**1. الأخطاء (غير المتعمدة) Errors unintentional :**

الأخطاء غير المتعمدة تقع في السجلات المحاسبية نتيجة السهو عن إثبات بعض قيود عمليات تمت فعلا أو سهوا عند ترحيل بعض العمليات للحسابات الخاصة في دفتر الأستاذ.

الجهل وعدم الدراية الكافية ببعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فمن الواجب اتباعها في النظام المحاسبي المطبق في الوحدة الاقتصادية ويشترط في هذه الأخطاء (حسن النية) لمن يرتكبها.

**2. الأخطاء المتعمدة Errors intentionnel :**

يتم ارتكاب الأخطاء المتعمدة بقصد التلاعب أو التضليل، أي ارتكاب أعمال وأحداث غير عادية، وتتعدد أشكالها وطرق ارتكابها ومنها:

[1] رقية عامر عبد المجيد، دور المراجعة الالكترونية في الكشف عن الغش والخطأ المحاسبي، دراسة حالة بنك الخرطوم، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية المجلد 03، العدد 11، 2019، ص64.

[2] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، الطبعة الولي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص،39-40.

أ. التلاعب في عمليات (الإفصاح)، بإخفاء حقائق أو تغيير بعض النتائج لتضليل بعض الجهات المتعاملة مع الوحدة الاقتصادية.

ب. التلاعب في المستندات (الداخلية والخارجية).

ج. القيام بعمليات تجميع أو ترحيل خاطئ للمتحصلات أو المدفوعات النقدية.

د. التلاعب في النقدية أو كميات المخزون، لتغطية عجز أو سرقة واختلاس.

**ثالثا: أنواع الخطأ**

تنقسم الأخطاء المحاسبية التي تواجه المراجع عند فحصه للدفاتر والسجلات إلى أنواع متعددة، إذا نظرنا إليها من زوايا مختلفة نذكر منها:

1. **أخطاء الحذف أو السهو:** وهي الأخطاء التي تنشأ عن قصد أو غير قصد، وهي تنتج عن عدم قيد عملية بالكامل أو أحد طرفيها في دفتر اليومية، أو عند القيام بتحويلها إلى دفتر الأستاذ كليا أو جزئيا، أو حذف العملية بالكامل وفي هذه الحالة فإن هذا الحذف لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة أو دفتر الأستاذ، بسبب حذف الطرفين المدين والدائن. [1]
2. **أخطاء عمدية:** هي الأخطاء التي تتم مع التدبير المسبق بهدف إخفاء حقيقة معينة وتغطية اختلاس معين.
3. **أخطاء غير عمدية:** هي الأخطاء التي ترتكب عن غير قصد ولا تكون هناك تدبير للقيام بها وتنتج عن جهل بالمبادئ المحاسبية أو التقصير.
4. **الأخطاء الكتابية (المتكافئة):** تنشأ هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب آخر مثل ترحيل مشتريات آجلة من مورد بالجانب الدائن ولكن بحساب مورد آخر، وفي هذه الحالة نجد أن هذا الخطأ لا يؤثر على ميزان المراجعة، وفي حالة أخرى ترحيل

[1] محمد التهامي طواهري، مرجع سبق ذكره، ص 141.

نفس المبلغ الى نفس الحساب ولكن بالجانب المدين مثلا بدلا من الجانب الدائن، في هذه الحالة يمكن اكتشاف مثل هذا الخطأ حيث ان ميزان المراجعة لن تتساوى اطرافه.[1]

5. **الأخطاء الفنية (الخطأ في السياسة المحاسبية):** وتنتج من عدم صحة المعالجة المحاسبية لعمليات المنشاة، وتعد من أخطر أنواع الأخطاء لأنها تؤثر بشدة على عدالة وصدق نتائج الاعمال والمركز المالي.[2]

**المطلب الثاني: الغش وأسبابه وانواعه**

يعد الغش من أخطر الممارسات التي تهدد مصداقية القوائم المالية، كونه يتم بشكل متعمد بهدف تحقيق منافع غير مشروعة، ونظرا لآثاره السلبية على المؤسسة سيتم في هذا المطلب الإلمام بتعريف الغش إضافة إلى أبرز أسبابه وأهم أنواعه.

**أولا: تعريف الغش**

هناك العديد من التعاريف قدمت لمفهوم الغش نقوم بتحليل أربع جوانب منها:

1. **الجانب النفسي:** ركزت العديد من البحوث في هذا الجانب على تحديد الاسباب التي تحفز الشخص لارتكاب الجريمة، وفقا لنظرية التحليل النفسي السلوك الاحتيالي هو نتيجة خلل في التطور الفردي، حيث أكدت نظرية التعلم المبكر أن السلوك الاحتيالي هو نتيجة تفاعل الفرد مع بيئته، كما يمكن أن يكون المحتال ذهنيا، أنانيا أو إيديولوجيا، المحتال الذهني لديها عادة جنائية، أما الأناني فلديه سلوك عدواني والرغبة في الحصول على منصب مرموق، وأخيرا المحتال الإيديولوجي يرى أن سلوكه متفوق على الآخرين.
2. **الجانب الاجتماعي:** السلوك الاحتيالي ظاهرة اجتماعية حيث تشكل العوامل الاجتماعية السبب الرئيسي للسلوك الاحتيالي للأشخاص، إن الأشخاص المحتالين يتأثرون ببيئتهم والتفاعلات الاجتماعية وكذا العلاقات الشخصية.

[1] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية المجلد الأول، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن ،2006، ص 150.

[2] زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2009، ص179.

**3. الجانب القانوني:** من الناحية القانونية الغش أو التدليس هو أن يستعمل أحد طرفي العقد وسائل غايتها تضليل الطرف الآخر والحصول على رضاه في الموافقة على أي عمل حقوقي آخر. [1]

من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن الغش يفترض وجود أربعة شروط:

أ. استعمال الوسائل أو الطرق الاحتيالية ويتمثل في:[2]

العنصر المادي حيث يكفي الكذب، أو مجرد الكتمان، إذا كان المدلس عليه جاهلا للأمر المكتوم عنه ولا يستطيع أن يعرفه من طريق آخر حسب المادة 86 الفقرة 2 من القانون المدني الجزائري: يعتبر تدليسا السكوت عمدا عن واقعة أو ملابسة إذا ثبت أن المدلس عليه ما كان لان يبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة.

ب. العنصر المعنوي: وهو توفر نية التضليل لدى المدلس، مع قصد الوصول إلى غرض غير مشروع.

ج. اعتبار التدليس الدافع للتعاقد حسب المادة 86 الفقرة 1 من القانون المدني الجزائري: يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل التي لجأ إليها المتعاقدين أو النائب عنه، من الجسام بحيث لولاها ما أبرم الطرف الثاني العقد.

د. أن يكون التدليس صادر من المتعاقد الآخر، أو على الأقل يكون متصلا بما المادة 87 من القانون المدني الجزائري أن: إذا صدر التدليس من غير المتعاقدين، فليس للمتعاقد المدلس عليه أن يطلب العقد، ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم، أو كان من المفروض حتما أن يعلم بهذا التدليس.

---

[1] سوياد أمينة، دور مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفق معايير المراجعة الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2016.2017، ص 35.

[2] سوياد امينة، الغش المحاسبي ودوافع ارتكابه دراسة استقصائية لآراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، الجزائر، المجلد 4 العدد01، 2021، ص 4

**4. الجانب الاقتصادي:** يعرف الغش على أنه الخطأ الذي يرتكب عن قصد أو عمد أو تدبير من قبل قسم المحاسبة أو الهيئة الإدارية للتضليل أو الإخفاء أو الغش أو الاختلاس أو التأثير على القوائم المالية

أ. كما يعرف الغش أنه تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو التضليل طرف آخر والحيلولة بينه وبين الحصول على أصول وممتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في الأغراض الخاصة. .[1]

ب. وأيضا عرف الغش على أنه: ارتكاب أخطاء عن عمد وسبق إصرار، ويعني ذلك أن الغش مرادف للخطأ المتعمد، ويحدث الغش عن طريق التلاعب في البيانات الإفصاح والتعارض في المصالح وإساءة استخدام السلطة. [2]

ج. وقد أشار المعيار الدولي للتدقيق رقم (240) الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين إلى أن الغش: فعل مقصود من قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون أو أطراف خارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية. [3]

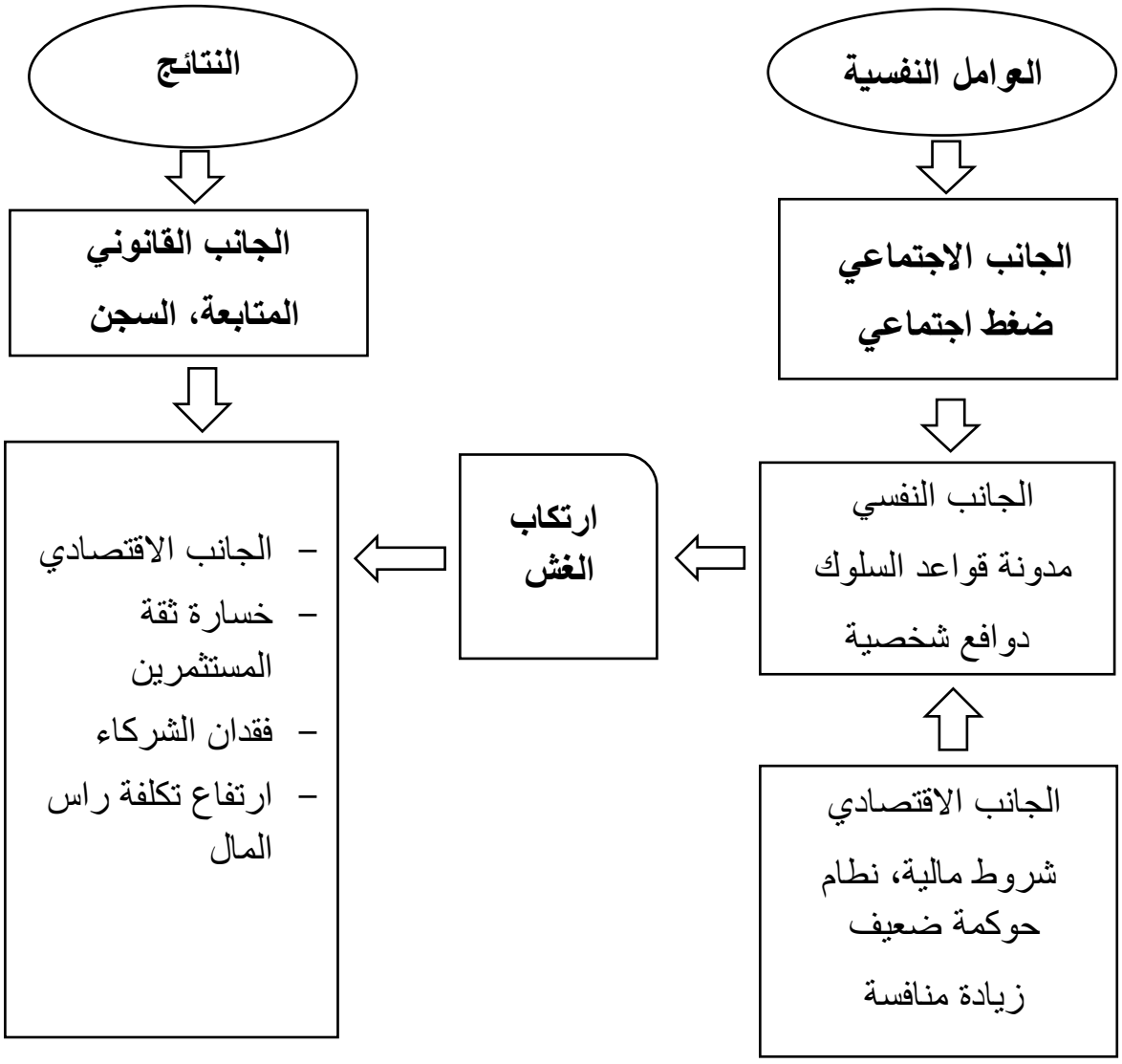
من خلال ما سبق يمكن وضع نموذج يساعد في التعرف على مختلف عوامل ونتائج الغش، نوضحه في الشكل التالي:

[1] احمد يوسف كلبونة، رأفت سلامة محمود، واخرون، علم تدقيق الحسابات النظري، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2011، ص 30.

[2] الوقاد، سامي محمد وديان، لؤي محمد، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، 2010، عمان، الأردن، ص 93.

[3] الإتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة. معيار التدقيق الدولي رقم 240 (مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق)، 2003، ص 202.

**الشكل رقم (01-01): عوامل ونتائج الغش**




المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات تم ذكرها سابقا

الشكل الذي تم التطرق إليه يمثل مجموعة من العوامل والجوانب التي تؤدي للقيام بالغش مع تحديد اهم نتائجه الوخيمة على المؤسسات الاقتصادية.

**ثانيا: أسباب الغش**

هناك مجموعة من العوامل تتعلق بالعاطفة وأخرى تتعلق بالظروف فإن الحاجة النفسية والاقتصادية وعدم وجود احتمال باكتشاف الغش يشجع الشخص على ارتكابه، إضافة إلى أن

هناك من حدد ثلاث مجموعات من العوامل تشترك فيما بينها لتحفز الشخص على ارتكابه يطلق عليها مثلث الغش، هذا الأخير يستعمل من طرف الباحثين في تحليل أسبابه، وعليه إن الغش هو نتيجة توافق مجموعة من العوامل متمثلة في ثلاثة أضلاع متكاملة لتحقق ارتكاب الغش:

**مثلث الغش** FRAUD TRIANGLE

قدم مثلث الغش سنة 1953 كجزء من الدراسات السوسيولوجيا للاختلاس، ينص على وجود ثلاث عوامل لارتكاب الغش، تتمثل العناصر الثلاثة في: الفرصة، الدافع، والتبرير، وتعتبر الفرص هي العنصر الذي يمكن السيطرة عليه من الشركة والحد منه. [1]

**1. الفرص لارتكاب الغش**

الفرص هي القدرة على ارتكاب الغش، لأن المحتالين لا يرغبون في القبض عليهم ويعتقدون أن أنشطتهم لن يتم الكشف عنها، هناك عدة عوامل رئيسية تزيد من الفرص لارتكاب عملية الغش داخل المؤسسة والتي تظهر في مثلث الغش في خانة الفرص ونذكر من بينها: [2]

أ. عدم وجود ضوابط تمنع أو تكشف السلوك الاحتيالي.

ب. الفشل في تأديب مرتكبي الغش: حيث إن الفرد الذي يرتكب الغش ولا يعاقب غالبا ما يستأنف السلوك الاحتيالي.

ج. عدم الحصول على المعلومات: تحدث العديد من عمليات الغش التي ترتكب بسبب أن الضحايا لا يستطيعون الوصول إلى المعلومات التي يمتلكها مرتكبو الغش، خصوصا في

[1] Nadia smaili, la gouvernance comme moyen de prévention et de détection des irrégularités comptables pouvant mener à la fraude, thèse présentée en vue d`obtention du garde de philosophie doctor (ph.d) en administration, décembre 2006, HEC université Montréal, p 157.

[2] ماهر عياش، محمد عبد الغني بهلول، واخرون، أثر مؤشرات عوامل مثلث الغش على تقدير الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية "دراسة تجريبية في بيئة التدقيق السورية"، اربد للبحوث والدراسات المجلد التاسع عشر، العدد الثاني ،2017، ص 169.

كثير من حالات الغش الإداري التي ارتكبت ضد المستثمرين، المساهمين، وأصحاب الديون.

**2. الضغوط أو الدوافع لارتكاب الغش**

هناك مجموعة من الضغوط والحوافز تدفع الفرد للتصرف بالشكل الغير قانوني، وينشأ الحافز عادة عند وجود مشكلة غير قابلة للمشاركة، لأن عدم القدرة على حل المشاكل مع أحد يدفع الشخص للتصرف بطريقة غير الشرعية، وصنفت الضغوطات الأكثر شيوعا للسلوك الاحتيالي كالتالي:

أ. **الضغوط المالية:** الضغوط المالية مثل الأعمال التجارية المتعثرة أو الفاشلة وهو الحافز الذي يدفع العديد من المتلاعبين لارتكاب عمليات احتيال، ويكون مثلا عن طريق تلاعب المديرين الماليين بالبيانات المالية المنشورة في شكل إدارة أرباح. [1]

ب. **الرذائل:** تمثل الفئة الثانية من الضغوط التي تدفع للغش، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالضغوط المالية، ويمثل القمار الدافع الرئيسي للغش، حيث إن تزايد السلوك الاحتيالي يعكس ارتفاع الوصول إلى القمار، وتُخلق عادات القمار دورة لا تنتهي من الضغوط[2].

ج. **الضغوط الغير مرتبطة بالعمل:** هذه الفئة تمثل المستضعفين في المؤسسة، وتعرضهم باستمرار الى الظلم الإداري يولد لديهم الرغبة في الغش كانتقام اتجاه صاحب العمل.

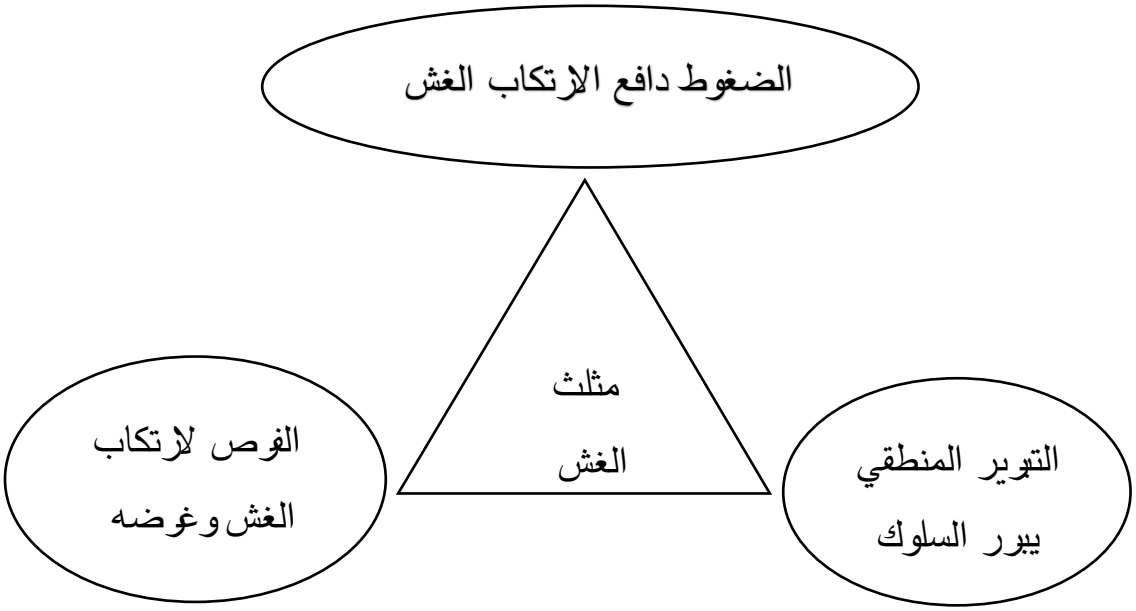
د. **الضغوط الأخرى (صفات شخصية):** إن الناس الذين لهم هاجس السلطة والسيطرة هم أكثر عرضة للانخراط في السلوك المنطوي على مخاطر يمكن أن تؤدي إلى الغش.

[1] ماهر عياش، محمد عبد الغني بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[2] سوياد أمينة، دور مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفق معايير المراجعة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 39.

3. **التبرير:** يقصد به إعطاء الشرعية لفعل الاختلاس للموظفين إما بجعل الاختلاس حق مشروع أو بداعي أنه لا يلحق ضررا بالمؤسسة أو أنه إجراء عقابي اتخذه كرد على تجاوزات المؤسسة في حقه.[1]

**الشكل رقم: (01-02): مثلث الغش**

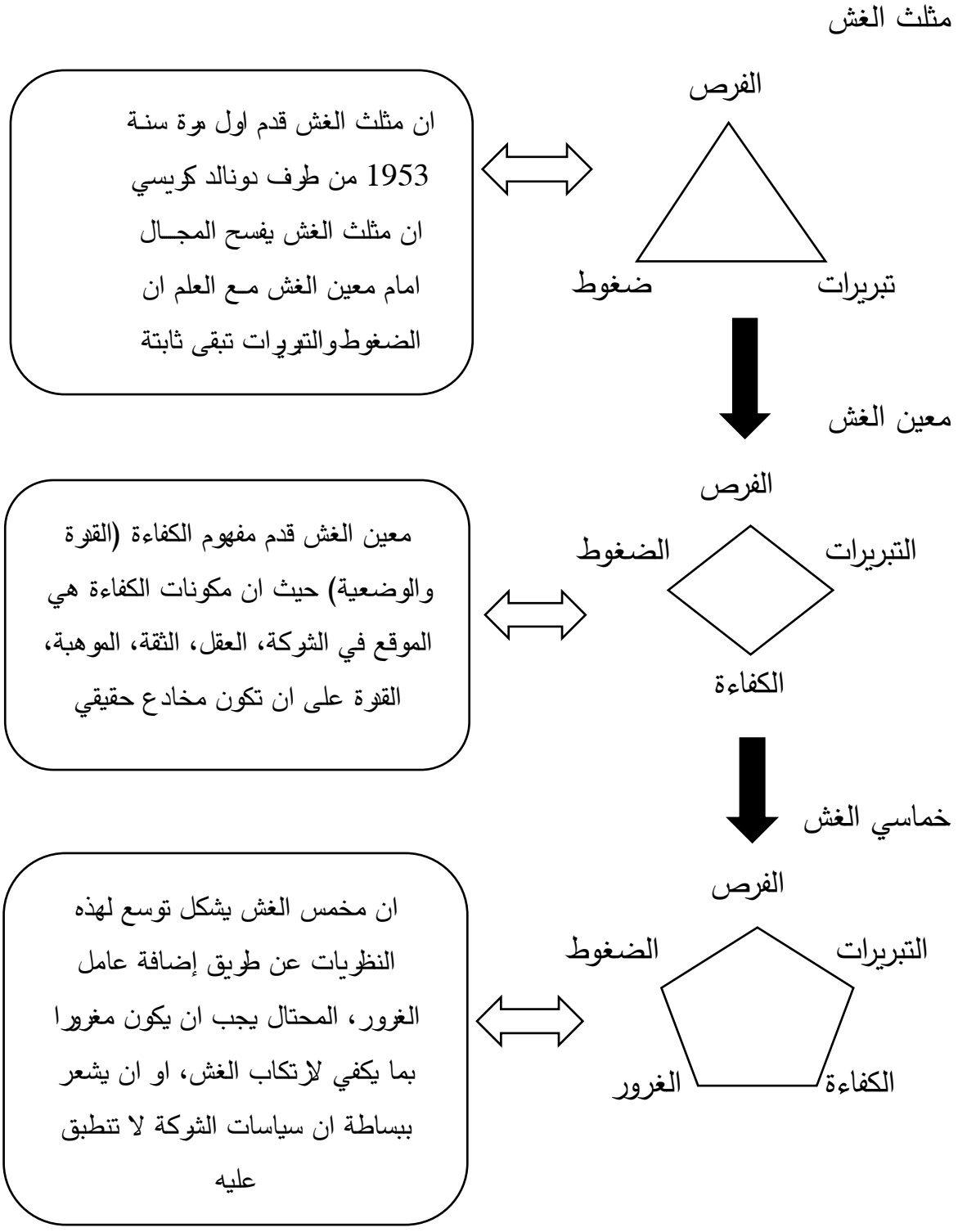



**المصدر:** سوياد أمينة، دور مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفق معايير المراجعة الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2016.2017، ص 42.

تطور مثلث الغش هندسيا إلى معين بإضفاء العنصر الرابع إلى العناصر الثلاثة السابقة وهو القدرة وتضم عدة عناصر منها الموقع في الشركة، العقل، الثقة، مواهب الاجبار او الاكراه، في ضوء التغيرات التي طرأت على التطور الهندسي للغش دخل عنصر جديد هو عامل الغرور والتكبر ليصح الشكل خماسي او ما يعرف خماسي الغش.

[1] غالم نادية، برياطي حسين، مساهمة المدقق الخارجي في الحد من اثار الممارسات المحاسبية الإبداعية على جودة القوائم المالية على ضوء المعيار الدولي للتدقيق ISA 240، مجلة الاستراتيجية والتنمية، الجزائر، المجلد 13، العدد 1، 2023، ص 261.

**الشكل رقم (01-03): شرح لأشكال الغش**




**المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات سابقة**

**ثالثا: أنواع الغش**

الغش له أنواع متعددة وتختلف حسب المجال وكل سياق ومن بين هذه الأنواع نذكر: [1]

**1ـ غش واحتيال العاملين:** هو مجموع الأفعال التي يقوم بها العاملون لتغطية سرقاتهم المتعلقة بالأصول ويصاحبه ارتكاب أخطاء بغية تغطية هذه السرقات وهذا النوع يمكن الحد منه من خلال قيام الإدارة بتصميم منظومة رقابة داخلية جيدة وقيام المراجع بدراستها وتقويمها وتحديد نقاط الضعف فيها وتبليغها للإدارة، وأن وجود نظام رقابي داخلي جيد يقلل من إمكانية ارتكاب هذا النوع من الغش.

**2ـ غش واحتيال الإدارة:** يتم هذا النوع من قبل الإدارة وهو أخطر أنواع الغش لأنه يحدث حتى في وجود نظام رقابة داخلي جيد، وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها حيث يمكن أن تتغلب الإدارة على إجراءات الرقابة ومن الصعب اكتشاف هذا النوع على الرغم من تأثيره الكبير على صدق وعدالة القوائم المالية.

**3ـ الغش الناتج عن تحريفات ذات صلة بسوء استخدام الأصول:** وتشمل هذه التحريفات إساءة استخدام الأصول وسرقتها واختلاسها، كإختلاس المتحصلات النقدية او سرقة المخزون اومن خلال تواطؤ أحد موظفي الشركة مع طرف خارجي بهدف الاستيلاء على احد الأصول.

**المطلب الثالث: مسؤولية المراجع الداخلي اتجاه الأخطاء والغش**

يقع على عاتق المراجع الداخلي مسؤولية الحد من الأخطاء والغش عن طريق وضع تحفظات تدفع بالإدارة إلى اتخاذ إجراءات للحد من التلاعبات وذلك كما يلي: [2]

[1] شبرو ندير، بن خليفة بلقاسم، أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 240 الخاص بمسؤولية المراجع في الكشف ومنع الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية في التقليل من ممارسة المحاسبة الإبداعية، مجلة التنمية الاقتصادية، الجزائر، المجلد رقم 6، العدد01، 2021، ص 96.

[2] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 155.

**أولا:** تقوية شخصية العاملين بنشر تعاليم الأمانة والسلوك القويم عن طريق التأثير والقدوة والمحاكات، وكذا وضع معايير للسلوك الأمين والسلوك غير الأمين أي وضع أخلاقيات المهنة، إضافة إلى اختيار العاملين المشهود لهم بالأمانة مع تهيئة بيئة خالية من الضغوطات وغرس ثقافة الاعتراف بالخطأ.

**ثانيا:** تخفيض الضغوط عادة ما يكون هناك ضغوطات على العاملين من قبل الإدارة لتحقيق أهدافها وعليه وجب على الإدارة تفادي اعداد تنبؤات غير واقعية لأداء العاملين وتوفير وسائل عمل مناسبة، إعداد برنامج خدمات اجتماعية للعاملين مع انتهاج سياسة تكافؤ الفرص.

**ثالثا:** تقليل فرص إتمام التلاعب بمتابعة العمليات الاقتصادية من خلال التحقق من علاقة الإدارة بالمتعاملين، تحري المصداقية في كل المعاملات المحاسبية، محاربة الاحتكار الوظيفي مع وضع هيكل وظيفي متماسك وقوي.

خلاصة الفصل

من خلال ما تناولناه سابقا تبين أن المراجعة الداخلية تمثل أداة محورية في مكافحة الغش والاحتيال داخل المؤسسة، فهي لا تقتصر على فحص الحسابات والسجلات المالية فحسب، بل تمتد لتشمل التقييم الكامل داخل المؤسسة لضمان نظام رقابة داخلي فعال وتحديد نقاط الضعف التي قد تستغل في عمليات الغش، كما أظهرت لنا الدراسة أن المراجعة الداخلية تؤدي دورا مزدوجا وقائي من خلال تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية داخل المؤسسة، وكاشفة عبر استخدام أساليب تحليلية لاكتشاف المخالفات، وعليه يمكن القول إن تفعيل وظيفة المراجعة الداخلية وتطوير مهارات المراجعين يعد من أهم العوامل لضمان الحوكمة الجيدة والرشيدة وحماية المؤسسة من مخاطر الغش والاحتيال لضمان الاستمرارية.

# الفصل الثاني: الرقمنة ودورها في تطوير المراجعة الداخلية

## تمهيد:

تشهد المؤسسات الاقتصادية في الآونة الأخيرة تحولا جذريا نحو الرقمنة، حيث تم استبدال السجلات الورقية بأنظمة محاسبية إلكترونية وبرمجيات متطورة لمعالجة البيانات المالية، هذا الانتقال وإن كان قد ساهم في تسريع العمليات الإدارية، إلا أنه أدى في المقابل إلى ظهور تحديات رقابية جديدة لم تكن معروفة من قبل، ففي ظل هذه البيئة الرقمية، أصبحت الأخطاء المحاسبية وحالات الغش تأخذ أشكالا تقنية معقدة، مما جعل طرق المراجعة الداخلية التقليدية غير كافية للحد من هذه المخاطر، ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري إعادة النظر في دور المراجع الداخلي ومنحه أدوات ومهارات تكنولوجية تمكنه من التعامل مع هذه الأنظمة بفعالية.

إن مسؤولية المراجع الداخلي اليوم تتمثل في قدرته على فهم تدفق البيانات داخل البرامج المحاسبية، وتحديد الثغرات التقنية التي قد تستغل في إخفاء التلاعبات أو التسبب في أخطاء مالية جسيمة، فالمشكلة الأساسية لا تكمن فقط في وجود النظام الرقمي، بل في كيفية الرقابة عليه وضمان نزاهة المخرجات التي يقدمها، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الآليات العملية التي يمكن للمراجع الداخلي من خلالها اكتشاف الأخطاء وتتبع محاولات الغش في ظل البيئة الرقمية، مع التركيز على ضرورة تطوير الممارسات الرقابية لتصبح أكثر قدرة على مواجهة التلاعب الإلكتروني، وبناء على ذلك سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم حول الرقمنة

المبحث الثاني: اكتشاف الأخطاء والغش في ظل الرقمنة

## المبحث الأول: مفاهيم حول الرقمنة

يشهد العصر الحالي تطورا سريعا في التكنولوجيا، خاصة الانتشار السريع للأنترنيت والتطبيقات البرمجية والهواتف الذكية والذكاء الاصطناعي، أنتج كل ذلك تحولا رقميا وانتشار استخدامه في المنظمات لذا سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على الرقمنة مرورا بنشأتها وأهميتها مع مفهوم التحول الرقمي وفوائده وكذا أثر الرقمنة على فعالية نظام المراجعة الداخلية وإبراز مزايا وعيوب استخدامها.

### المطلب الأول: مفهوم الرقمنة والتحول الرقمي

أصبح مصطلح الرقمنة يحظى باهتمام كبير لارتباطه بالتحول من الأساليب التقليدية الروتينية إلى رقمية حديثة خاصة في الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية نظرا لما يفرضه العصر الرقمي من تقنيات وتسهيلات تتيح الحصول على البيانات وتبادلها بطريقة أسرع.

**أولا: نشأة الرقمنة.**

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات لتسيير بعض الأنشطة المكتبية، وذلك بعد إدخال الحاسب الآلي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الخمسينيات، حسب ستيفن هارتر (Stiven Harter) من خلال النتائج الجيدة المحققة لإخفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكات السجلات وتبادلها في مجال الفهرسة التعاونية، كما سهلت الإعارة بين المكتبات في إطار مشروع المكتبة الكونية ضمن الاجتماع المنعقد من طرف القوى الغربية العظمى والتي مفادها توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم بإشراف هذه الدول وهذا بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عر شبكة الأنترنيت باعتبارها فضاء للمعلومات والمعرفة، وقد تبع ذلك عقد عدة اجتماعات لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسع المعرفة إلى أوسع حدود، ويعتبر اجتماع بروكسل

سنة 1995 من أهم الاجتماعات لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الامريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية نازا. [1] انتقلت بعدها إلى أوروبا بمشاريع مماثلة أطلق عليها اسم ذاكرة ميموارى، بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية و(أكسفورد تاست أرشيف) ومعهد (تولوز) للأبحاث العلمية والمؤسسات والمعلوماتية، أو ما يعرف بالتوجه نحو حفظ الإنتاج الفكري الإلكتروني لقطاعات نوعية وموضوعية، ليرتبط بعدها بمكتبات العديد من الدول المتقدمة من خلال مشاريع عملاقة للمكتبات الرقمية.[2]

**ثانيا: تعريف الرقمنة**

تعددت التعريفات لمفهوم الرقمنة حيث نذكر فيما يلي أبرزها:

الرقمنة هي عملية تحويل البيانات إلى صيغة رقمية لغرض معالجتها بواسطة الحاسوب، وفي سياق نظم المعلومات عادة ما تشير الرقمنة إلى عملية تحويل النصوص المطبوعة أو الصور أو الخرائط إلى إشارات ثنائية (1،0) تسمح بعرض نتيجة ذلك على شاشة الحاسوب.[3] عرفها تايلور أنها تمثل الفرق بين البتات (Bits) وهي كل ما ليس له لون أو حجم أو وزن ويستطيع السفر في سرعة الضوء، أي أن الرقمنة من الناحية العلمية هي نظام إلكتروني يمكن بعض الأجهزة من التقاط الصور للمواد المطبوعة وإتاحتها بلغة مشفرة ومن ثم تخزينها ونقلها واسترجاعها ونسخها وحتى تغييرها.[4]

---

[1] أحمد الكبيسي، تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية، مجلة العربية 300، العدد 29، 2008، ص 6.

[2] بضياف زهير، دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الطارف الجزائر، العدد الخاص بالملتقى الافتراضي الدولي، 2021، ص 70.

[3] حسام الدين إسماعيل سعيد محمد أبو هلالي، معوقات الرقمنة في المصارف الإسلامية، الجامعة الأردنية كلية الشريعة، قسم المصارف الإسلامية، سنة 2020-2021، ص06.

[4] نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، دار العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013، ص 16.

وعرفها دوج هودجز Doug Hodges: على أنها عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل (مقالات، الكتب، المخطوطات، الخرائط) إلى شكل رقمي.[1]

أما تيري كاني Terry Kunny عرفها على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من الكتب والتسجيلات الصوتية والصور إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البتات Bits)، والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها الرقمنة ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.[2]

وحسب Larousse يشار إلى الرقمنة باللغة الفرنسة بمصطلح Numérique وهي كل ما يتم تقييمه أو التعبير عنه بالكم أي بالأعداد، أما من ناحية أخرى أصبح كل ما هو رقمي Numérique اليوم يشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أما Numérisation فهي تعني تحويل هذه التخصصات إلى تكنولوجيا.

في حين لاحظ فيتال روزاتي Vitali–Rosati: أن مصطلح رقمي يتم استخدامه لتحديد مجموعة من الممارسات التي تميز حياتنا اليومية، ويؤكد على تعميم وظيفته وقيمته الاجتماعية والثقافية وكذلك فوائده العظيمة خصوصا وأن الرقمنة في الآونة الأخيرة أصبحت في المقام الأول بفضل بروز شبكة الإنترنت منذ التسعينيات.

من هذا التعريف يظهر أن للإنترنت والتطور التكنولوجي دور كبيرا في استخدام الرقمنة في جميع ميادين الحياة الشخصية والمهنية والاجتماعية وكذا الترفيهية نظرا لما وفرته من خدمات

[1] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الرقمنة وحماية التراث الرقمي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2016، ص 06.

[2] حميدوش علي، بوزيدة حميد، اقتصاديات الاعمال القائمة على الرقمنة متطلبات وعوائد تجارب دولية دروس وعبر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر المجلد 08، العدد 01، 2020، ص44.

(تطبيقات، برامج، ألعاب، ...الخ) فأصبح التعامل والتواصل عن طريق هذه الشبكة، ما جعل من الرقمنة مدخلا أساسيا تبنته معظم المؤسسات لتحسين منتوجاتها وخدماتها. [1]

**ثالثا: أهمية الرقمنة**

في خضم هذه الثورة الرقمية التي امتدت لتشمل شتى المجالات وجب العمل بها وتفعيلها بكل مؤسسة ولدى كل فرد، فمن لم يقتنص فرصة الإغتراف منها فمصيره إما الاندثار أو التراجع إلى مستويات أداء متدنية، فإن لم تتواكب معها فسترى جميع من حولك استنجد بها وحقق أقصى منفعة بها، وهي لا تقتصر على فئة أو مجتمع معين بل تشمل حتى دول بعتادها ومؤسساتها، وكان لزاما على الأنظمة الاقتصادية أن تولي لها اهتماما بالغا.[2]

ويمكن أن نبرز أهمية الرقمنة في: [3]

1. تساهم بشكل كبير في التقليل من الوقوع في الخطأ.
2. توفر الأرشفة التلقائية للمعلومات والبيانات ما يساعد في الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة لتسهيل عملية المراجعة.
3. الكشف عن الاحتيال في ظل التهديدات المتزايدة المتعلقة بالجرائم السيبرانية في المؤسسة وخاصة الجانب المالي منها.
4. حوسبة العمليات الإدارية تخدم بشكل كبير الأفراد في التواصل مع الإدارة بكل سهولة.
5. تسمح الرقمنة بمتابعة حاجيات جميع أفراد المؤسسة وتلبية تطلعاتهم.
6. تيسير إجراءات إنجاز المهام والأعمال في المنظمة.
7. تقلل الأعباء الورقية.
8. تسهيل إجراءات الاتصال والتواصل بين الإدارة والموظفين.

---

[1] مختار خديجة، تحديد احتياجات التكوين بالمؤسسة المتحولة إلى الرقمنة في سبيل بنار البرامج التكوينية مركب تمييع الغاز الطبيعي سوناطراك نموذجا، أطروحة دكتوراه، تخصص علم النفس العمل والتنظيم، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2022-2023، ص 74.

[2] حسام الدين إسماعيل سعيد محمد أبو هلالي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[3] مختار وقاف، زديرة خمار، الرقمنة وإشكالية العمل الجماعي في المؤسسة المعاصرة الأبعاد والتصورات، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد 09، العدد 02، 2024، ص ص 432 433.

9. سهولة الوصول إلى المعلومات بصورة واسعة ومعمقة بأصولها وفروعها، ويحل محل البريد الوارد والصادر البريد الإلكتروني.
10. القدرة على طباعة المعلومات عند الحاجة.

**المطلب الثاني: التحول الرقمي وعلاقته بالرقمنة**

التحول الرقمي يعتبر استثمار استراتيجي في التقنيات الحديثة لتطوير نماذج الاعمال وتحسين الكفاءات التشغيلية وتعزيز الابتكارات من أجل خلق قيمة مضافة بالمؤسسات من خلال هذا سنقوم بإعطاء مجموعة من التعارف المتعلقة بالتحول الرقمي وإبراز علاقته بالرقمنة.

**أولا: تعريف التحول الرقمي**

لغويا تحول هو اسم مصدر، تحول/تحولا، وهو يعني تغيرت من حال إلى حال، أو حول الشيء وغير طبيعته ليكون شيء آخر ومختلف، وحدث تغيرا في طريقة سير الأمور.

اصطلاحا، يعرف التحول الرقمي على انه تغيير طريقة القيام بالأعمال من خلال استخدام تكنولوجية المعلومات والاتصال من أجل تحسين بيئة العمل وإحداث تغيير في طريقة تفكير الأفراد داخل العمل، بمعنى الانتقال من النظام الكلاسيكي أو التقليدي للقيام بالأعمال إلى نظام آخر قائم على أسلوب رقمي.[1]

ويعبر عن مصطلح التحول الرقمي باللغة الفرنسية la transformation numérique أما باللغة الانجليزية Digital transformation، وقد عرف بعض الباحثين التحول الرقمي أنه استخدام التقنيات الرقمية الجديدة، مثل الوسائط الاجتماعية أو الأجهزة المحمولة أو التحليلات، وذلك لتحسين الأعمال مثل تبسيط العمليات أو إنشاء نماذج عمل جديدة، وينتج عن التحول الرقمي قيمة وإيرادات.[2]

[1] سي طيب الهشمي رضا، التحول الرقمي وإشكالية التغيير التنظيمي، أطروحة دكتوراه، تخصص التنظيم والطفرة الرقمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير، جامعة محمد إسطمبولي معسكر، 2024/2023، ص 117.

[2] مختار خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ويعرف أيضا أنه السعي إلى تحقيق استراتيجية المنظمات وتطوير نماذج الأعمال والتشغيل المبتكر من خلال الاستثمار في التقنيات وتطوير المواهب وإعادة تنظيم العمليات وإدارة التغيير لخلق قيمة وخبرات جديدة للعملاء والموظفين.

كما يعرف التحول الرقمي بأنه عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمتها. [1]

ويقصد به الاستخدام الموسع لتقنيات المعلومات المتقدمة مثل التحليلات ووسائل التواصل الاجتماعي أو الأجهزة الذكية المدمجة، بالإضافة إلى تحسين التقنيات التقليدية المحسنة بهدف تمكين وتحسين العمليات الرئيسية للأعمال.[2]

يعرف التحول الرقمي بأنه تغيير في طريقة الاداء وتفكير الأفراد في العمل، من خلال تحسين بيئة العمل والتركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويوضح هذا التعريف أن التحول الرقمي معتمد على مجموعة من التعديلات التي يجب أن تحدث في المؤسسة أو الهيئة الراغبة في تحويل آلية العمل بها من الشكل التقليدي إلى الشكل المتقدم المعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات.[3]

**ثانيا: فوائد التحول الرقمي**

هناك فوائد عديدة ومتنوعة للتحول الرقمي تعود على الأفراد والمؤسسة، فهو يوفر التكلفة والجهد ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها، كما أنه يحسن الجودة ويبسط الحصول على الخدمات التي تقدم للجمهور كما يخلق فرص لتقديم خدمات إبداعية ومبتكرة بعيدا عن الطريقة

[1] محمد أحمد عبد الغني، تحليل أثر التحول الرقمي على فاعلية الأداء التنظيمي دراسة ميدانية، مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية، مجلد 3، العدد 4، 2023، ص 137.

[2] Chanias Simon. Mastering digital transformation: the path of a financial services provider towards a digital transformation strategy, In proceedings of the 25th European Conference on Information Systems (ECIS), Guimaraes, Portugal, 2017, P16.

[3] مصطفى محمد إبراهيم الهلالي، التحول الرقمي في عصر البيانات الضخمة مراجعة علمية، المجلة العربية الدولية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات، المجلد الأول، العدد الأول، 2021، ص 199.

التقليدية في تقديم الخدمات، والتي سوف تساهم في خلق حالة من الرضا على الخدمات المقدمة، كما يساعد التحول الرقمي المؤسسات على التوسع والانتشار في نطاق واسع للوصول إلى عدد أكبر من العملاء ليس على مستوى محلي فقط ولكن إقليمي وحتى دولي أيضا من خلال قنوات مختلفة ويمكننا تلخيص فوائد التحول الرقمي في النقاط التالية:[1]

1. التحول الرقمي استطاع تطوير نموذج العمل وتحسين الحياة المهنية للموظفين باستمرار وزيادة كفاءة سير العمل وتقليل الأخطاء وتطبيق التقنيات الجديدة بسرعة وتحسين الأداء وتوفير الجهد (الحوكمة الرشيدة).
2. يساهم التحول الرقمي في بناء إدارة وتطوير الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة.
3. زيادة الإنتاجية وتحسين المنتجات مما يحقق استمرارية الأعمال والخدمات.
4. إمكانية الاستفادة من التقنيات الحديثة لتحسين الأداء والتنبؤ والتخطيط للمستقبل (إدارة المخاطر).
5. تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين في المجال الاجتماعي.
6. توفير فرص ضخمة للمؤسسات على مختلف الجوانب ومن أهم هذه الجوانب (الفرص الاستثمارية وتطوير التقنيات والبنى الأساسية)، التي تدعم مشروعات التحول الرقمي والمطورة لشبكات الاتصال وتشجيع ثقافة الابتكار والإبداع على مستوى المؤسسات والمجتمع.[2]

**ثالثا: الفرق بين الرقمنة والتحول الرقمي**

رقمنة والتحول الرقمي من بين أبرز مظاهر التطور في المؤسسات الاقتصادية ولكن يختلفان من حيث النطاق والأهداف لذا سنبرزها في الجدول التالي الذي يبين لنا الفرق الجوهري بينهما.

[1] بن عامر فرح إيمان، غويمي حليمة، التحول الرقمي وأثره على أداء المؤسسة، مذكرة ماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، 2024، ص 12.

[2] سمير تيور، بن علي قريجيج، تقنيات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في مواجهة الأزمات الاقتصادية والتنبؤ بها، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 11، العدد 01، 2025، ص 162.

| | الرقمنة | التحول الرقمي |
|---|---|---|
| **المفهوم** | تحول المعلومات والبيانات والوثائق الإدارية من الشكل الورقي إلى الشكل الرقمي. | تغيير كامل في أساس عمل المؤسسات إلى الشكل الرقمي من الوثائق والبيانات إلى شكل تقديم المنفعة. |
| **الهدف الرئيسي** | تحسين الكفاءة الداخلية وخفض التكاليف الإدارية. | تحسين الكفاءة الداخلية وتحسين تجربة العملاء مع خفض التكاليف وزيادة الإيرادات. |
| **المجال** | تحويل المعلومات والبيانات. | تحويل العمليات والأنظمة والأعمال. |
| **التقنيات المستخدمة** | تقنيات رقمنة مثل الماسح الضوئي. | تقنيات رقمية وتحليلات تنبؤية. |

المصدر: صافر وسام، التحول الرقمي في المصارف الإسلامية ودوره في تحسين عمليات التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، سنة 2025، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ص94.

**المطلب الثالث: أثر الرقمنة على فاعلية نظام المراجعة الداخلية**

في ظل التطور والنمو المتسارع الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات وتزايد الاعتماد عليها، فان تقنيات المراجعة الداخلية المستخدمة داخل المؤسسات في ظل الرقمنة قد شهدت قفزة نوعية باستعمال برامج متابعة ومعالجة البيانات الذي أتاح للمراجعة الداخلية إختبار عينات بشكل أوسع، بعبارة أخرى الانتقال من الاختبار الجزئي إلى اختبار كافة العينات، وهذا ما ساهم في تقليل الأخطاء بشكل كبير واكتشاف حالات غش لم تكتشف من قبل بحكم كثرت العينات أو أن مرتكبيها هم موظفون متمرسون يتقنون إخفاء التجاوزات، وهذا ما أتاح تحقيق وتسهيل أهداف المنشأة التي لم تتحقق في ظل العمل التقليدي الرقابي.

**أولا: أثر الرقمنة على المراجعة الداخلية**

ويمكن توضيح تأثير الرقمنة على نظام المراجعة الداخلية في النقاط التالية:[1]

1. القدرة العالية على تخزين البيانات والمعلومات والملفات الالكترونية، وإمكانية الرجوع إليها في أي وقت بسرعة، دون الرجوع إلى الملفات اليدوية الذي يأخذ وقت أكبر في البحث عن تلك المعلومات.
2. اختصار الجهد والوقت من خلال المعالجة الإلكترونية للبيانات بدون أخطاء، وكذا مراقبة أكبر عدد ممكن من المعطيات.
3. المحافظة على أصول المؤسسة من خلال التأكد من سلامة بياناتها، وتحقيق أهدافها من خلال استخدام الموارد بكفاءة.
4. سرعة توصيل المعلومات بين مختلف الوظائف والأقسام وتبادل المعلومات فيما بينها عن طريق شبكات الاتصال (الانترنت).
5. اكتشاف الأخطاء والانحرافات والتقليل من فرص ارتكابها وذلك من خلال السياسات والتدابير الوقائية، وتصحيحها إذا وقعت في أسرع وقت ممكن.
6. تعزيز امن وسلامة المعلومات والبيانات من خلال استخدام أنظمة حماية المعلومات، من اجل الحفاظ عليها من التحريف أو الاختراق وسريتها وخصوصيتها.
7. تساعد الإدارة في اتخاذ القرار المناسب من خلال إمدادها بالمعلومات في الوقت المناسب.
8. التأكد من سلامة العمليات والمدخلات والمخرجات وذلك من خلال سلامة الملفات الدائمة، بالإضافة إلى الاعتماد على جميع العمليات من المختصين في المؤسسة.

**ثانيا: مزايا وعيوب استخدام الرقمنة في المراجعة الداخلية**

من المعلوم أن أي استعمال لوسيلة من شأنها زيادة الفعالية والكفاءة داخل المؤسسة له مزايا وعيوب، وسوف نقوم بالتطرق إلى مزايا وعيوب استخدام الرقمنة في المراجعة الداخلية:[2]

[1] بن جيلالي نعيمة، دور التحول الرقمي في تعزيز الرقابة الداخلية بالمؤسسة، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، 2024، ص 51.

[2] بن جيلالي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 49-51.

1. **المزايا:** هناك العديد من المنافع في استخدام الرقمنة وذلك لتحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة أثناء المراجعة الداخلية لتوفير معلومات آمنة ودقيقة أهمها:

أ. ارتفاع جودة قرارات الإدارة العليا بسبب التقارير المقدمة من طرف المراجع الداخلي نتيجة لارتفاع جودة المعلومات المتوصل إليها.

ب. تحسين الوقتية أي توفير المعلومات في الوقت المناسب وزيادة دقة المعلومات وتخفيض الخطر الذي يحيط بإجراءات المراجعة وتحسين الفصل بين المهام.

ج. القدرة على تحسين وتطوير أساليب المراجعة الداخلية عن طريق الاستفادة من الإمكانية التي يتيحها الحاسب الإلكتروني للرقابة الذاتية على عمليات التشغيل اليومية.

د. القدرة على تشغيل حجم كبير من العمليات المعقدة في وقت محدود وبتكلفة منخفضة، علاوة على انعدام الأخطاء التشغيلية والحسابية تقريبا، بتقليل الاعتماد على العنصر البشري.

هـ. الاستفادة من الإمكانيات الضخمة لتخزين المعلومات في صورة ملفات إلكترونية وسرعة استرجاعها.

2. **العيوب:** هناك العديد من العيوب أو المخاطر الناتجة من استخدام الرقمنة في المراجعة الداخلية وهي ما أوضحها معيار المراجعة الأمريكي رقم 94 SAS لسنة 2001 تحت عنوان تأثير تكنولوجيا المعلومات على اعتبارات المراجع عن نظام المراجعة الداخلية عند مراجعة القوائم المالية، حيث جاء في الفقرة رقم (19) أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يجعل الرقابة الداخلية أمام العديد من العيوب وهي كالتالي

أ. الاعتماد على نظم أو برامج تقوم بمعالجة البيانات بشكل غير دقيق.

ب. دخول أشخاص غير مصرح لهم في النظام أو البرامج بتدمير البيانات أو تغييرها أو تسجيل معاملات غير موجودة أو غير دقيقة أو غير مصرح بها.

ج. الفشل في إجراء تغيرات جوهرية في النظام أو البرامج.

د. الفقدان المحتمل للبيانات، أو حذفها عن طريق الخطأ.

هـ. خطر اختفاء الدليل المادي الملموس والتحول إلى استخدام الملفات الالكترونية.

و. مخاطر تتعلق بفيروسات الحاسب.

ز. مخاطر تتعلق بارتكاب الغش وسهولة التلاعب.

## المبحث الثاني: اكتشاف الأخطاء والغش في ظل الرقمنة

أصبحت المراجعة الداخلية في ظل التحول الرقمي أكثر تطورا وأهمية، حيث لم تعد تقتصر على الأساليب التقليدية بل أصبحت تعتمد على أنظمة رقمية متطورة تفرض على المراجع الداخلي مهارات جديدة وتقنيات حديثة في الكشف عن الأخطاء والغش، وفي المقابل يواجه هذا الأخير مجموعة من التحديات مرتبطة بطبيعة البيئة الرقمية وسرعة تطورها.

### المطلب الأول: الكفاءات والمسؤوليات المهنية للمراجع الداخلي في ظل الرقمنة

أدى التحول نحو البيئة الرقمية إلى تغير كبير في طبيعة عمل المراجع الداخلي، حيث أصبح مطالبا باكتساب مهارات جديدة تتماشى مع تطور الأنظمة المعلوماتية وتعقيد البيانات المحاسبية الرقمية، فنجاحه في أداء مهامه يعتمد اليوم على مدى قدرته على استخدام أدوات الرقمنة وفهم النظم الإلكترونية، ومن هذا المنطلق يتناول هذا المطلب أهم مهارات ومسؤوليات المراجع الداخلي في ظل البيئة الرقمية.

#### أولا: المهارات والكفاءات للمراجع الداخلي في ظل الرقمنة

على المراجع الداخلي في وقتنا الحالي مواجهة التحديات المختلفة، لذا يجب عليه ان يتحلى بمجموعة من الكفاءات والمهارات والمتمثلة في: [1]

1. يتمتع بالمعرفة الكافية في جميع المجالات حيث يتوقف نجاحه على مدى امتلاكه للمعارف والمهارات التكنولوجية ومن أهمها مواكبة التطور التقني خاصة في مجال المراجعة الداخلية لتعزيز أداء المنشأة.
2. استخدام البرامج الحديثة أو ما يسمى بالتحول الرقمي، هذا التحول الذي يشهده العالم قد يؤدي إلى اختفاء الكثير من الوظائف التقليدية في المستقبل، ومن ضمنها وظيفة المراجعة الداخلية بشكلها القديم.

[1] عماد محمد صديقي محمد، التحديات التي تواجه المراجع الداخلي وانعكاساته على هيكل الرقابة الداخلية في ظل الرقمنة، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الاسماعلية، مصر العدد 03، 2022، ص ص 313-314.

3. يجب على المراجع الداخلي امتلاك مهارات تكنولوجية تسمح له بالتواصل والاتصال الفعال مع الآخرين لضمان نجاح الفريق والتعاون معه ودعمه في بناء واتخاذ القرارات.
4. إن نجاح المراجعة الداخلية في ظل التحول الرقمي يتوقف على امتلاك المراجع لمهارات رقمية تجعله قادرا على التعامل مع مختلف الظروف والتحديات.
5. على المراجع أن تكون لديه مهارات معرفية وثقافية وخبرة عالية، مع القدرة على تحمل المسؤولية عند أداء عمله، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية، والتخلص من المشاكل، والوصول إلى الجودة المطلوبة، وتجنب تأخير الخدمات، ومواجهة الصراعات والخلافات في بيئة الأعمال المعاصرة.

**ثانيا: المهام والمسؤوليات المراجع الداخلي في ظل الرقمنة**

لقد القت تكنولوجيا المعلومات والاتصال مسؤوليات إضافية على المراجع الداخلي، ليس في نوع المهمة ولكن في وسائل أبرزها ما يلي:[1]

1. وضع نظام ضبط الداخلي لعملية تجهيز البيانات وإدخالها في الكمبيوتر وكذلك البرامج الضمنية لأن ذلك هو الأساس في تنفيذ عملية التدقيق.
2. التأكد من سلامة برامج التشغيل الالكتروني للبيانات من حيث مضمونها وملائمتها وتحقيق مقاصدها وله أن يستعين بأهل الخبرة والاختصاص في هذا الشأن.
3. التأكد من صلاحية تجهيزات التشغيل الالكتروني للبيانات (hard-ware) وله أن يستعين بمختصين في الاعلام الالي.
4. التأكد من أن سبل وأساليب تحليل البيانات بواسطة الحاسب الالكتروني تفي بالغرض المنشود.
5. التأكد من سلامة نظم حماية برامج وأجهزة الحاسبات الالكترونية، وكذلك عمليات التحديث والتطورات المستمرة مع الصيانة الدورية لضمان الكفاءة والجودة في المعلومات.

[1] صنهاجي هيبة، لعروم محمد أمين، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الخارجي، مجلة اقتصاد المال والاعمال، الجزائر، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2017، ص 75.

6. التأكد من سلامة ودقة نظام توزيع المعلومات وحمايتها وإمكانية استرجاعها للاستفادة منها في عملية التدقيق المستمر.
7. الاطمئنان من أن التعديلات التي تتم على برامج التشغيل الالكتروني للبيانات معتمدة من قسم السلطة 4 وأنها موضوعية وتتفق مع التطورات والمستجدات

**المطلب الثاني: دوافع الرقمنة وأليات اكتشاف الأخطاء والغش في المراجعة الداخلية**

هناك مجموعة من الدوافع التي تؤدي بالمراجع الداخلي لاستعمال التقيات الرقمية من أجل كشف مختلف اشكال الغش والفساد والتلاعبات وحتى الأخطاء التي تقع بالمؤسسة ويمكن ابرازها كالتالي:

**أولا: دوافع استخدام الرقمنة في عملية المراجعة الداخلية**

إن استخدام الرقمنة في مجال المراجعة الداخلية تساعد على تحقيق الأمور التالية: [1]

1. توفير الوقت اللازم لأداء عملية المراجعة مقارنة بالمراجعة اليدوية.
2. تمكن المراجع من استخدام أساليب وآليات أفضل لجمع البيانات ورفع قيمة مصداقية أدلة الإثبات.
3. كما تسهل الرقمنة فهم نظام المراجعة الداخلية أثناء عملية المراجعة الخارجية.
4. لمعرفة واكتشاف الأمور غير العادية، وتقليل احتمال التحايل والتلاعب بالحاسب الآلي نظرا لإمكانية وضع نظم رقابية محاسبية أفضل.
5. معالجة المشكلات المتعلقة بفقدان الدليل المستندي وعدم توافر مسار للمراجعة.
6. بالإضافة إلى التطور الهائل في نظم المعلومات المحاسبية أوجد نوعا من أساليب الغش والاحتيال لا يمكن التعرف عليه إلا من خلال استخدام الحاسب الآلي. [2]

**ثانيا: أليات اكتشاف الأخطاء والغش في ظل الرقمنة**

[1] صنهاجي هيبة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2] عوض الله الطيب الصديق عبد الله، المراجعة الداخلية الإلكترونية ودورها في كفاءة أداء النظام المحاسبي، مذكرة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، السودان، 2018، ص 31.

تبرز العلاقة بين الرقمنة وجودة المراجعة الداخلية من خلال تحسين عملياتها وهذا عن طريق استخدام تقنيات التحول الرقمي والمتمثلة أساسا في تقنية الروبوت وتقنية الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى احتياج مهنة المراجعة لهذه الثورة الرقمية، وإن من بين العوامل الرئيسية التي أدت بهذه المهنة إلى الاهتمام بالتحول الرقمي والانتقال من العمليات التقليدية إلى العمليات الرقمية في بعض عمليات التدقيق هي الضغوط المفروضة عليها والمتعلقة بتحسين جودة خدماتها، وباعتبار أن المراجعة من خلال التحول الرقمي تعد من الاتجاهات الحديثة في مهنة التدقيق، فإنها تشتمل على العديد من الآليات لتعزيز جودتها عبر التحول الرقمي أهمها:[1]

**1. تحليل البيانات الضخمة وتنفيذها:**

يقصد بالبيانات الضخمة كما عرفتها المنظمة الدولية للمعايير على أنها مجموعة أو مجموعات من البيانات لها خصائصها تتميز بها كالحجم، السرعة، التنوع، الصدق، القيمة، لا يمكن معالجتها بكفاءة باستخدام التكنولوجيا التقليدية لتحقيق الاستفادة منها.[2]

وعلى الرغم أن عملية تحليل البيانات مكلفة ويمكن أن تستغرق وقتا طويلا، وخاصة إذا كانت المنظمة تفتقر إلى أدوات التحليل اللازمة، هو السبب الذي يدفع المنظمات إلى تحليل بياناتها كل ثلاثة أشهر أو سنة، إلا أنها تقوم بتبسيط عملية تحليل البيانات، كما أن تكرار العملية بشكل مستمر سيؤدي إلى نتائج أفضل من خلال استفادة الشركة من المزيد من عمليات التدقيق في وقت قصير وبتكلفة منخفضة ونتائج جيدة، وتحديد المخاطر، وإجراء تقييمات مراجعة دقيقة بالإضافة إلى تقديم رؤى في الوقت المناسب، وكذا تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتوفير ميزة تنافسية عالية للمؤسسات ودعم إعداد التقارير المتكاملة بصورة أكثر

[1] ابراهي حرزلي، بن خليفة ياسين، وآخرون، أثر التحول الرقمي على مهنة التدقيق، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، السنة 2025/2024، ص 60.

[2] عمار محمد عادل الدمني، أثر تحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة عملية التدقيق الداخلي، مجلة جامعة البعث، سوريا، المجلد 43، العدد، 24، 2021، ص 85.

فعالية، وترشيد القرارات كل هذه العوامل يمكن أن تكون مفيدة للغاية في عملية صنع القرار، واكتشاف التهديدات والفرص.[1]

### 2. أنظمة التدقيق المستمر (Continuous Auditing):

ويقصد بها عملية مراجعة الإلكترونية شاملة تمكن المراجعين من توفير أو تقديم درجة من الاطمئنان أو التأكد حول المعلومات المستمرة بشكل آني أو بعد فترة وجيزة من الإفصاح عن تلك المعلومات.[2]

ويعتبر التدقيق المستمر هو نهج مبتكر يغير جذريا كيفية إجراء عمليات المراجعة الداخلي، بخلاف عمليات المراجعة الدورية والرجعية التقليدية، حيث تتضمن المراجعة المستمرة تقييم عمليات المؤسسة وضوابطها بشكل مستمر، وتستخدم هذه الطريقة التكنولوجيا لتوفير مراقبة وتقييم في الوقت الفعلي، مما يمكن المؤسسات من اكتشاف الأخطاء والاحتيال ومعالجتها عند ظهورها فورا بدلا من اكتشافها بعد مرور مدة زمنية، والهدف الأساسي من المراجعة المستمرة هو تعزيز فعالية وكفاءة أنشطة التدقيق من خلال توفير رؤى في الوقت المناسب للمخاطر والضوابط.[3]

### 3. تقنيات الذكاء الاصطناعي:

وهي أنظمة تستخدم تقنيات قادرة على جمع البيانات واستخدامها للتنبؤ أو التوصية أو اتخاذ القرار بمستويات متفاوتة من التحكم الذاتي واختيار أفضل إجراء لتحقيق أهداف محددة.[4]

ويتمثل دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التدقيق فيما يلي:[5]

---

[1] ابراهي حرزلي، بن خليفة ياسين، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] إسماعيل خير الله المليح أبو، الصادق محمد آدم علي، وآخرون، المراجعة المستمرة ودورها في تقليل مخاطر التشغيل الإلكتروني، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 6، العدد 5، 2025، ص 358.

[3] ابراهي حرزلي، بن خليفة ياسين، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 60- 61

[4] سعاد بوبحة، الذكاء الاصطناعي تطبيقات وانعكاساته، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 6، 2022، ص 94.

[5] ابراهي حرزلي، بن خليفة ياسين، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 61.

أ. **مساهمة الذكاء الاصطناعي في فحص شامل للمجتمع الإحصائي:** يتيح هذا النهج للمراجعين الاستفادة من تقنيات تعلم الآلة لتحسين دقة التحقق والتحليل الجيد، وبالتالي تحسن كفاءة وفعالية عملياتهم التدقيقية دون الاعتماد الكلي على الفحص اليدوي والعينات الصغيرة.

ب. **قدرة الذكاء الاصطناعي على كشف الاحتيال:** باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن للشركات والمؤسسات من تعزيز قدرتها على الكشف عن المعاملات الاحتيالية بشكل فعال مما يقلل من المخاطر المالية ويحصن من كفاءة عملية المراجعة.

ج. **التحول من المراجعة التقليدية إلى المراجعة المستمرة:** في الماضي اعتمد المراجعون على المعلومات التاريخية، ولكن مع تغير البيئات بشكل مستمر أصبحت المراجعة التقليدية غير كافية، إذ لا بد من التكيف مع التغيرات البيئية بشكل أسرع.

### 4. أنظمة إدارة التدقيق الرقمية (Audit Management Software):

تعتبر جودة التدقيق ضرورة حتمية في مهنة المراجعة، حيث يتطلب من المراجعين التأكيد على مدى مصداقية المعلومات المالية ملتزمين بمعايير المراجعة الدولية والمتعارف عليها، وحتى تكون جودة المراجعة في أعلى مستوياتها فهناك الكثير من العوامل التي تساهم في ذلك والتي من أهمها أنظمة إدارة التدقيق الرقمية:[1]

أ. توفر نظم إدارة التدقيق الرقمية البيئة التقنية اللازمة للقيام بأعمال المراجعة بشكل أكثر فعالية، حيث يتم توفير موارد الحاسوب والبنية التحتية اللازمة لتنفيذ مهام التدقيق بطريقة آمنة وفعالة، وبفضل هذه البنية التحتية المشتركة يتمكن المراجعون من الوصول للمعلومات المالية والأنظمة المحاسبية بطريقة سهلة وفي الوقت المحدد.

ب. رفع كفاءة الأداء وكفاءة العمل، حيث أن توفر محاسبة رقمية مرنة مواكبة للتغيرات وقابلة للتعديل في الوقت المناسب تساعد المراجع الداخلي في متابعة ظروف عمل المؤسسة، وهذا ما يجعل العمل أكثر كفاءة وجودة.

[1] ابراهي حرزلي، بن خليفة ياسين، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 62.

ج. تسهل نظم إدارة التدقيق الرقمية عملية وصول المعلومات المالية للمراجع، فهي أسرع عملا من المحاسبة اليدوية، حيث يستطيع المراجع الوصول إليها وتصحيحها في الوقت المناسب، وهذا ما يرفع من كفاءة وجودة المراجعة التي يقوم بها.

**5. تقنيات الحوسبة السحابية (Cloud Computing):**

عرفها المعهد الوطني للتكنولوجيا NIST على أنها نموذج لتمكين الوصول الدائم والملائم للشبكة بناء على طلب ومشاركة مجموعة من مواد الحوسبة (الشبكات، الخوادم، وحدات التخزين، التطبيقات والخدمات)، والتي يمكن توفيرها بسرعة وإطلاقها بأقل جهد إداري أو تفاعل مزود الخدمة.[1]

تتمثل فوائد الحوسبة السحابية في:[2]

أ. توفير مساحة تخزينية للمعلومات عالية الجودة.

ب. سهولة الاستخدام والمرونة ويتضمن ذلك تحديثات آنية للبرامج وإتاحة الإصدار الأخير، بالإضافة إلى أن واجهات تشغيل التطبيقات السحابية تشبه التطبيقات المبنية على متصفح الويب أو التطبيقات المبنية على النوافذ.

ج. انتقاء الحاجة إلى عمل نسخ احتياطية للمعلومات المخزنة على الحواسيب الشخصية أو وسائط التخزين الخارجية كالأقراص، أو إتاحة الوصول إلى المعلومات وسهولة استرجاعها في أي وقت ومن أي مكان تتوافر فيه شبكة الأنترنت.

د. إتاحة معظم البرمجيات التشغيلية والتطبيقية وبصورة مجانية في أغلب الأحيان مما يوفر على المستفيد التكلفة والوقت والصيانة.

[1] مها حسن حمزة، أثر التحول الرقمي على تحسين جودة المراجعة الداخلية دلائل مستحدثة من مؤسسات القطاع العام في الولاية الشمالية السودان، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 81، 2025، ص 16.

[2] بوالفول هرون، سعيداني جمال، استخدامات الحوسبة السحابية في المؤسسات الأوروبية مع دراسة فروقاتها بين أوروبا الشرقية والغربية، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 252.

هـ. إضافة إلى توفر عملية المشاركة بالمعلومات بين المستفيدين وسهولة تداولها وتناقلها عبر شبكة الأنترنت بغض النظر عن حجم تلك المعلومات وأشكال ملفاتها.[1]

**المطلب الثالث: تحديات وانعكاسات الرقمنة على المراجع الداخلي**

تعد الرقمنة من أهم التحولات في المؤسسات الاقتصادية خاصة انها اثرت على منهنه المراجعة الداخلية ووفرت تسهيلات لتحسين كفاءة وفاعلية العملية لهذا سنحاول ان نلم بمجموعة من التحيات التي تواجه هذه المهنة وتبيان اهم انعكاساتها.

**أولا: التحديات التي تواجهها مهنة المراجعة في ظل البيئة الرقمية:**

تواجه مهنة المراجعة تحديات كثيرة ومختلفة، ولهذه التحديات الأثر البالغ على المهنة والعاملين بها، ولهذا اهتمت الهيئات المهنية بهذه التحديات من أجل دراسة وقياس أثرها على مهنة مراجعة الحسابات، ومنها التحديات التي تتعلق بالتكنولوجيا الذكية والرقمنة ومنها ما يتعلق بالقوانين والتشريعات.[2]

1. **التحديات التكنولوجية والتقنية:** وهي التحديات التي نتجت عن التطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل تقنية دفتر الأستاذ الموزع، الذكاء الاصطناعي، أتمتة العمليات، التقنيات السحابية، تحليلات البيانات انترنت الأشياء...الخ، كلها لها أثر واضح على مهنة المراجعة وممارستها وتتضمن هذه التحديات ما يلي:[3]

أ. **التحديات المتعلقة بالبيانات الضخمة وتحليلاتها:** تعتبر البيانات الضخمة من التحديات التي تواجه المحاسبين والمرجعين في آن واحد حاليا، وذلك لأن البيانات الضخمة أدت إلى حدوث تغيير كبير في الطريقة التي ستقوم بها الشركات بتنفيذ أعمالها وسيتم إنهاء العديد من الوظائف والمهام من خلال القيام بها، فقد أدى ظهور البيانات الضخمة إلى حدوث تحول كبير في أسلوب إدارة الشركات والمؤسسات وطريقة اتخاذها للقرارات المختلف، وهو

[1] ابراهي حرزلي، بن خليفة ياسين، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] حملات سلوى، بوقفة علاء، تحديات مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر في ظل البيئة الرقمية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 08، العدد 02، 2025، ص 530.

[3] عماد محمد صديقي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 301 302.

ما انعكس على عملية المراجعة وأداء مراقبي الحسابات، ويجب ملاحظة أن كون تمثيل البيانات الضخمة اما يشكل تهديدا أو فرصة لمهنة المحاسبة وهو أمر متروك للمحاسبين.

ب. **التحديات المتعلقة بالحوسبة السحابية:** تتعلق الحوسبة السحابية باستخدام خدمات عبر الانترنيت بالاستعانة بخدمات طرف كموفر للخدمة لتسهيل عمليات الأعمال وجعلها أكثر كفاءة من حيث الموارد والتكلفة، وتوفر خدمات الحوسبة السحابية مرونة كبيرة في عمليات المحاسبة، وذلك من خلال مراجعة وإدارة البيانات المحاسبية والمعلومات المالية دون تثبيت أي برامج محاسبية أو مراجعة، إضافة إلى ذلك تسمح الحوسبة السحابية بالتفاعل الآني، مما يسمح للمحاسبين ومراقبي الحسابات بالاستجابة لظروف العمل المتغيرة بشكل فوري، ان التحديات المتعلقة بالحوسبة السحابية وعلاقتها بعمل المراجعة، تشير الى أن هناك ثلاثة أنواع من التحديات التي تواجه المراجع الداخلي عند ارتباطه بمهمة تتعلق بالحوسبة السحابية، والتحديات هي أمن التكنولوجيا والمعايير التنظيمية والإستراتيجية.

وتأثرت مهنة المحاسبة بشدة باستخدام نموذج الحوسبة السحابية بسبب تزايد المخاطر والتحديات المحتملة لاستخدام مثل هذا النموذج، والتي لا يمكن معالجتها وحلها من خلال الإجراءات التقليدية للحوكمة والمراجعة الجيدة، وتزداد التحديات في المراجعة السحابية بسبب العديد من المشكلات، مثل تعقيد بنية السحابة، والحاجة إلى تعديل معايير المراجعة وتطويرها وظهور التحديات الإستراتيجية مثل تنوع الخدمات، والأحجام المختلفة للبيانات.[1]

2. **التحديات القانونية والمهنية للمراجعة (التشريعات):** إن التطور السريع للتبادل الإلكتروني للبيانات والمعلومات في صورة الانترنيت والتفاعل بين الشركات والزبائن وبالتالي فإن القوانين السارية المفعول الآن في الجزائر مازالت لا تواكب هذه التطورات الحاصلة في هذا المجال، نظرا لاعتمادها على المستندات الورقية وبالتالي تخلق عقبات تعترض استعمال وسائل الإبلاغ الإلكتروني في الشركات الناشطة عبر الانترنيت، وبالنسبة للمرسوم التنفيذي رقم 09-110 الخاص بالمحاسبة الالكترونية، تطرق للرقابة على التطبيقات ولم يعالج

[1] عماد محمد صديقي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 303.

الرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات، كما اعتبر جميع نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية مغلقة ولم يشر لنظيرتها المفتوحة الموصولة بالأنترنيت، والمخاطر اللازمة، ومن ناحية أخرى نجد عدم كفاية هذا المرسوم حيث أنه لم يشر لا من قريب ولا بعيد للإفصاح الإلكتروني للتقارير، فالمراجع لا يملك أي نص تشريعي يستند إليه لإبداء رأيه حول هذا النوع من الإفصاح. [1]

**ثانيا: انعكاسات تقنيات التحول الرقمي على التدقيق الداخلي**

إن استخدام تقنيات التحول الرقمي لها أثر كبير وانعكاسات على مستوى التدقيق الداخلي وسنتطرق إلى أهم هذه التقنيات:

**1. استخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة التدقيق الداخلي**

يركز المدققون الداخليون في استخدام الذكاء الاصطناعي على المخاطر المرتبطة به بدلا من التركيز على كيفية مساعدة الأعمال في الاستفادة من القيمة المحصلة لهذه التقنية، إن الضغط المتزايد على المدققين لتعزيز القيمة التي يجلبونها إلى مؤسساتهم، تجعل البعض يتساءل عما إذا كانت هذه التقنية قد تفيدهم في تحقيق أهدافهم. [2]

يعمل الذكاء الاصطناعي الذي يستفيد من الخوارزميات لتحديد نمط وفهم الشذوذ داخل مجموعات البيانات، إذ يساعد المدققين الداخليين على تحديد مجال الخطر بشكل أكثر كفاءة وتنفيذ العديد من المهام الأخرى بسرعة، حيث سابقا كان المدققون يعتمدون على أخذ عينات عشوائية يدويا لمعرفة المعاملات التي يجب مراجعتها والتي كانت أقل فعالية.[3]

**2. استخدام أتمتة العمليات الروبوتية ضمن أنشطة التدقيق الداخلي:**

[1] حملات سلوى، مرجع سبق ذكره، ص 531.

[2] وئام باهي، كريمة العابد، وآخرون، واقع التدقيق الداخلي في بيئة التحول الرقمي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2023 /2024، ص 37.

[3] هروال محمد أمين، زياني عبد الحق، واقع وظيفة التدقيق الداخلي في ظل التحول الرقمي قراءة تحليلية لمخرجات التجربة الرقمية الهولندية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 8، العدد 1، 2023، ص 344.

توفر عملية أتمتة العمليات الروبوتية العديد من الفرص والتحديات في مجال المراجعة الداخلية إذ تعطي فرصة للمراجع الداخلي أن يكون شريك استراتيجي ومستشار موثوق به يتعاون مع مسؤولي الأقسام الأخرى في المؤسسة حول طرق تعزيز بيئة الرقابة الداخلية وتحسين كفاءة وفعالية العمليات الإدارية من خلال إعادة تصميمها وتشغيلها آليا باستخدام هذه التقنية مع إعادة هندسة عمليات المراجعة الداخلية لتلاءم بيئة العمل الجديدة في ظل تبني هذه التقنية لتفي بمتطلبات التأكد من حسن سير العمل، إضافة إلى ما سبق يعد من أهم مزايا أتمتة العمليات باستخدام الروبوتات وتوسيع قدرة المدقق ومنحه مزيدا من الوقت للتركيز على المزيد من الأنشطة ذات القيمة المضافة التي تحتاج إلى الحكم المهني والفحص المباشر من المدقق الداخلي.[1]

### 3. استخدام التحليلات التنبؤية ضمن أنشطة التدقيق الداخلي

تعتمد تقنية التحليل التنبؤي بالدرجة الأولى على البيانات حيث تحلل البيانات السابقة والحالية من أجل التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، إن توظيف هذه التقنية ضمن أنشطة التدقيق يمكن أن يساعد في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لزيادة كفاءة وتحسين التدقيق الداخلي ويساعد مراقبة العديد من اللوائح والممارسات والإجراءات إضافة إلى اكتشاف المخاطر والاحتيال والغش.

تسمح تحليلات البيانات للمدققين الحصول على معلومات متعلقة بالمخاطر بشكل مسبق وفي الوقت المناسب وبالتالي الحصول على معلومات لاتخاذ الإجراءات لمعالجة هذه المخاطر باستخدام تحليلات البيانات.[2]

### 4. استخدام تقنية البلوكشين ضمن أنشطة التدقيق الداخلي:

إن استعمال تقنية البلوكشين في مجال التدقيق حل جيد للمشاكل التقليدية (تكاليف التدقيق المرتفعة، مخاطر التدقيق العالية وقيود برنامج التدقيق)، يمكن أن تقلل التقنية من عبء عمل

[1] وئام باهي، كريمة العابد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] هروال محمد أمين، زياني عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 345.

التدقيق وتقصير دورته وتقليل تكلفته بشكل كبير، يمكنه أيضا تحقيق تحديث غير قابل للتلاعب بالبيانات في الوقت الفعلي للشبكة بأكملها والحد من الاحتيال المالي وتحسين دقة حسابات الشركة عموما، إن استعمال هذه التقنية يؤدي إلى استبدال العديد من عمليات التدقيق الأساسية مما يوفر مجموعة من المزايا أهمها:[1]

أ. توفير وقت المدقق وجهده مما يوجه تركيزه في تحليل البيانات واتخاذ القرارات التي تتطلب حكما احترافيا.

ب. نقل تركيز الموظفين الماليين إلى اتخاذ قرارات الشركة وإدارة القيمة مما يعزز بشكل غير مباشر من تحسين الجودة المهنية والقدرة الشاملة للموظفين الماليين.

ج. يوفر بيانات غير قابلة للتلاعب وآمنة وموثوقة كون التقنية تتميز بالشفافية مما يجعل هذه البيانات أكثر مصداقية ودقة.

[1] وئام باهي، كريمة العابد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكننا القول ان الرقمنة أحدثت في البيئة الاقتصادية تغيرات عديدة بالخروج من النمط التقليدي إلى النمط الآلي الحديث و لها أهمية في تحقيق مستويات عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات وتساعد في تقليص التكاليف والجهد والوقت هذا ما يسمح للمؤسسات بمواكبة التحولات الرقمية وتحقيق الاستدامة وعليه يمكن القول انها أصبحت سببا في نجاح المراجعة الداخلية وكشف الأخطاء والاحتيال بالاعتماد على أنظمة رقمية حديثة فقد سهلت الرقمنة مهمة المراجعة الداخلية بتحليل البيانات الضخمة والمراجعة المستمرة والاعتماد على عدة تقنيات مثل الذكاء الصناعي والحوسبة السحابية لضمان فحص شامل وتدقيق اني. ان الانتقال الرقمي الذي تشهده المؤسسات لا يخلو من عقبات وتحديات قانونية او تقنية تجبر المراجع الداخلي على التكيف السريع مع هذه الانعكاسات المتمثلة في اتمتة العمليات والتحليلات التنبؤية وغيرها وعليه فان المراجع الداخلي نجاحه موقوف على تطوير كفاءاته التي تصنع الفارق في حماية أصول المؤسسة من ثغرات الغش والاحتيال.

# الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لأثر الرقمنة على فعالية المراجعة الداخلية في إكتشاف الأخطاء والغش

## تمهيد:

شهدت البيئة الاقتصادية في الآونة الأخيرة تحولات جذرية نتيجة الثورة التكنولوجية، مما دفع المؤسسات الاقتصادية إلى تبني الرقمنة كخيار استراتيجي لتحسين الأداء وضمان الشفافية. وفي ظل هذا التحول الرقمي، لم تعد الأساليب التقليدية للرقابة كافية لمواجهة المخاطر المستحدثة، مما أعاد تسليط الضوء على الدور المحوري للمراجع الداخلي ليس فقط كأداة للتحقق، بل كصمام أمان لاكتشاف الأخطاء والحد من ظواهر الغش والتلاعب.

تعتبر تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية نموذجا للمؤسسات التي تسعى لمواكبة هذا التطور، حيث تتعامل مع حجم ضخم من البيانات المالية واللوجستية المتعلقة بالأمن الغذائي. سنحاول توضيح في دراستنا الميدانية كيفية تطور آليات المراجعة الداخلية لتتماشى مع الأنظمة المعلوماتية الجديدة، ومدى قدرة المراجع الداخلي على استغلال الأدوات الرقمية في رصد الثغرات التي قد تؤدي إلى ضياع حقوق المؤسسة أو المساس بنزاهة بياناتها.

## المبحث الأول: التعريف بتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية

سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم عرض لتعاونية البقول والحبوب الجافة من خلال التعرف إلى نشأتها وما هي مهامها الأساسية وهيكلها التنظيمي وأهم الخدمات التي تقدمها، بغية تكوين نظرة شاملة حول بيئة العمل داخل المؤسسة ومدى اعتمادها على الوسائل الحديثة في التسيير، حيث تم اجراء مقابلة مع نائب مدير الإدارة والوسائل العامة السيد شريط م الذي افادنا بالمعلومات التالية:

### المطلب الأول: بطاقة فنية حول المؤسسة

#### أولا: لمحة تاريخية عن نشأة التعاونية

تعتبر تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية (CCLS Berrouaghia) من أعرق المؤسسات الفلاحية في المنطقة، حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى الحقبة الاستعمارية، وتحديدا بموجب عقد الملكية رقم (08) المؤرخ في 16أوت 1908 .أُسست التعاونية في بدايتها تحت رئاسة المعمر "قينيوشوفالي (Guignochovalley) "ببلدية البرواقية (ولاية تطيري في الماضي)، واعتمدت رسميا من قبل الإدارة الفرنسية في 22مارس 1956.

وعقب استعادة السيادة الوطنية، تم استرجاع هذه المنشأة الحيوية لتوضع تحت مظلة الديوان الوطني المهني للحبوب(OAIC) ، الذي تأسس بموجب المرسوم الصادر في 12جويلية 1962، ليعاد تنظيمها لاحقا حسب المقتضيات القانونية الجديدة، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 96-459 المؤرخ في 18ديسمبر 1996.

#### ثانيا: الطبيعة القانونية والموقع

تعد التعاونية كمؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي، وهي شركة مساهمة يحكمها القانون التجاري، وتتمتع بـ:

1. **الشخصية المعنوية** :مما يمنحها كيانا قانونيا مستقلا.
2. **الاستقلال المالي والإداري** :لضمان مرونة تسيير عملياتها الميدانية.

3. **الوصاية** :تخضع مباشرة لوصاية الديوان الوطني المهني للحبوب(OAIC) ، ومن خلفه وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

4. **الموقع** :تتربع التعاونية على مساحة إجمالية قدرها **50,230متر مربع**، وتقع في طريق محطة القطار بمدينة البرواقية، وهو موقع اختير بعناية لتسهيل عمليات الشحن والتفريغ.

**المطلب الثاني: إمكانيات المؤسسة الأهداف والغايات**

تعد مهنة تخزين الحبوب من أقدم المهن التي عرفها التاريخ فقد كان التخزين في بادئ الأمر فرديا وبوفرة المنتوج وزيادة حجمه ارتأ الفلاحون توفير الجهد والمال بإنشاء مكان مخصص لتخزين بينهم وهذه هي نواة إنشاء التعاونية الحبوب والبقول، فهي أقدم المؤسسات الاقتصادية وهي المسؤولة عن تنظيم سوق الحبوب والبقول الجافة وتضمن الامن الغذائي وتسعى لضمان جودة المنتجات بأسعار مناسبة، ويمكن القول أن المؤسسة لها عدة اهداف وغايات يمكن حصرها فيما يلي:

**أولا: الامكانيات:**

تعد الإمكانيات المتوفرة داخل التعاونية من العوامل الأساسية التي تساهم في تحقيق أهدافها، خاصة في مجال التخزين والتوزيع وضمان الأمن الغذائي. ويمكن تصنيف هذه الإمكانيات إلى :مادية، بشرية، وبنية تحتية.

**1. الإمكانيات المادية (القوة التشغيلية واللوجستية)**

تعتبر الإمكانيات المادية العصب المحرك للتعاونية، حيث تمثل مجموع الأصول والمعدات التقنية التي تمكننا من تحويل الرؤية إلى واقع ملموس، وضمان استمرارية النشاط التجاري والإنتاجي بكفاءة عالية. وتتجسد هذه الإمكانيات بشكل أساسي في منظومة التخزين المتطورة:

أ. **منظومة وسائل التخزين الاستراتيجي:**

تمتلك التعاونية شبكة تخزين متكاملة مصممة وفق المعايير التقنية لضمان الحفاظ على جودة المحاصيل وحمايتها من التلف، وتتوزع كالتالي:

- ✓ **صوامع تخزين الحبوب :(Silos)** تعتمد التعاونية على صوامع معدنية/إسمنتية متطورة مجهزة بأنظمة تهوية ومراقبة لدرجات الحرارة، مما يضمن تخزين كميات ضخمة من الحبوب لفترات طويلة مع الحفاظ على خصائصها الغذائية، وهي الركيزة الأساسية لدعم الأمن الغذائي .
- ✓ **مخازن البقول الجافة** :وحدات تخزين متخصصة ومجهزة ببيئة جافة تماما، ومصممة لحماية البقوليات من الرطوبة والتلف، مما يضمن وصول المنتج للمستهلك النهائي بجودة عالية ومعايير صحية صارمة.
- ✓ **مخازن التوزيع المحلية** :مراكز لوجستية وسيطة موزعة جغرافيا لتقريب المنتجات من نقاط البيع والمستهلكين، مما يساهم في خفض تكاليف النقل وتسريع عملية التوريد والاستجابة لطلبات السوق المحلية

**ب. الأسطول والعتاد الفلاحي المتطور**

لا تكتفي التعاونية بدور الوسيط، بل تتدخل كشريك ميداني من خلال توفير أسطول متكامل من الآلات الزراعية الحديثة التي تهدف إلى مكننة الإنتاج ورفع الكفاءة.

- ✓ **وحدات الحرث والبذر** :تشمل الجرارات الفلاحية ذات القدرات العالية وآلات البذر والتسميد الدقيقة. تضمن هذه المعدات وضع البذور والأسمدة في أعماق مدروسة وبكميات دقيقة، مما يرفع من نسبة الإنبات ويقلل الهدر في المدخلات الزراعية
- ✓ **منظومة الرش والمعالجة** :تضم معدات المعالجة والرش المتطورة، والتي تعد صمام الأمان لحماية المحاصيل من التلف، حيث تضمن تغطية شاملة ومنتظمة للمساحات المزروعة في أوقات قياسية.

- ✓ **آلات الحصاد والجمع (الحاصدات)** :تمثل ذروة الدعم الميداني، حيث توفر التعاونية حاصدات حديثة تساهم في تقليل الكميات الضائعة أثناء الحصاد وتضمن جمع المحصول في أوقات قياسية

**ج. التجهيزات التقنية:**

- ✓ – أجهزة الإعلام الآلي؛
- ✓ – أنظمة تسيير المخزون شبكة وطنية أي تابعة للمديرية العامة (G.MAT)؛
- ✓ – برامج محاسبية رقمية PC COMPTA التسيير المحاسبي PC PAIE تسيير الأجور؛
- ✓ برامج تسير لكل المصالح من خلال منصة رقمية موحدة تتيح للمراقب الداخلي الاطلاع على المعلومات في حينها وكذلك تسرع من اكتشاف الأخطاء والغش بشكل جد سريع وفعال عبر شبكة داخلية من خلال المقارنات التي تجريها اليا لمختلف التطبيقات الخاصة بالمصالح وحتى المقارنات مع GMAT برنامج تسيير المخزونات الوطني وحتى مع كشوف الأرصدة.

**2. الإمكانيات البشرية**

المورد البشري هو العنصر المحوري في نجاح تعاونية الحبوب والبقول الجافة، حيث تعتمد عليها في تنفيذ مختلف الأنشطة الإدارية والتقنية والميدانية وتكتسي هذه الإمكانيات أهمية خاصة في ظل التحول الرقمي، الذي يتطلب كفاءات قادرة على التعامل مع الأنظمة الحديثة.

**الجدول رقم (03-01): الإمكانيات البشرية التي تضمها التعاونية الحبوب والبقول الجافة**

| الإمكانيات | الدور الذي تلعبه |
|---|---|
| الإطارات الإدارية<br>تشمل الفئة المسؤولة عن التخطيط والتسيير واتخاذ القرار، ومن بينها:<br>• مدير التعاونية<br>• مساعد المدير<br>• نواب المديريات<br>• رؤساء المصالح | • وضع الاستراتيجيات<br>• الإشراف على تنفيذ البرامج<br>• ضمان التنسيق بين مختلف المصالح |
| **الإطارات التقنية:**<br>تشمل الكفاءات المتخصصة التي تساهم في الجانب الفني للتعاونية، مثل:<br>• مهندسو الزراعة<br>• تقنيون في التخزين والحفظ<br>• مختصون في مراقبة النوعية<br>• تقنيون في الصيانة<br>• أعوان الإعلام الآلي | • ضمان جودة المنتجات<br>• صيانة المعدات<br>• تشغيل الأنظمة الرقمية |
| **الأعوان التنفيذيون:**<br>تمثل هذه الفئة اليد العاملة الأساسية، وتشمل:<br>• عمال المخازن | • تنفيذ العمليات اليومية<br>• تسيير المخزون ميدانيًا<br>• ضمان سير العمل |

| | |
|---|---|
| • أعوان التحميل والتفريغ<br>• سائقو الآليات<br>• أعوان الأمن | |
| **المراجع الداخلي (عنصر محوري في الدراسة)**<br>يعد المراجع الداخلي عنصا أساسيا ضمن الموارد البشرية، حيث: | • يعمل بشكل مستقل<br>• يراقب مختلف المصالح<br>• يقيم مدى فعالية الرقابة الداخلية<br>• يقيم أداء مختلف المصالح |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق الداخلية المقدمة من قبل المؤسسة

**ثانيا: الأهداف والمهام الأساسية للتعاونية**

تتمثل الغاية الأسمى لنشأة التعاونية في تكريس مبدأ التضامن المهني بين الفلاحين، وهي مؤسسة لا تهدف أساسا لتحقيق الربح التجاري بقدر ما تهدف إلى الخدمة العمومية، وتتلخص مهامها في:

**1. المهام والابعاد التعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية**

تهتم التعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية إلى دعم الإنتاج وتلبية احتياجات السوق ولها عدة ابعاد التي تحدد مسارها حيث سيتم التطرق إلى بعض المهام والابعاد لهذه المؤسسة وتتمثل في:

أ. **المهام التجارية واللوجستية** :القيام بعمليات شراء، تخزين، وبيع الحبوب والبقول الجافة، مع ضمان التدخل لضبط السوق واستقرار أسعار هذه المواد الاستراتيجية. كما انها تقوم بالتسويق وفق مخطط خاص بالديوان الوطني المهني للحبوب الذي يتبعه لضمان الامن

الغذائي لمتعاملين محددين هم المطاحن العمومية المطاحن الخاصة والفلاحين، إضافة الى تمويل مربو المواشي بمادة الشعير.

ب. **الدعم والمرافقة التقنية** :تزويد الفلاحين بالمدخلات الضرورية من أسمدة ومبيدات وبذور معالجة.

ج. **تطوير الإنتاج** :المساهمة في رفع المردود الفلاحي من خلال توفير العتاد اللازم وتقديم الإرشاد التقني والميداني للمزارعين في إقليم اختصاصها

2. **الأبعاد الإستراتيجية**

أ. تحقيق الامن الغذائي، بذل كل الجهود لإعادة الاعتبار للإنتاج المحلي وذلك لتوفير كل الاحتياجات الفلاحية منها البذور؛

ب. تعزيز مكانتها في السوق الوطنية من خلال التوزيع موازاة مع التطور التكنلوجي في ميداني التسيير والإنتاج الزراعي؛

ج. توفير احتياجات المطاحن العمومية والخاصة من الحبوب لتفادي النقص في التموين؛

د. الاستقرار والاستمرارية للحفاض على الزبائن بتوفير المنتوج؛

هـ. توسيع نطاق التخزين، زيادة عدد الزبائن.

**ثانيا: مهام التعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية**

للتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية مجموعة من المهام المتمثلة في:

1. ارضاء حاجات الزبائن عن طريق النوعية الجيدة والتكلفة والوفرة؛
2. تلبية طلبات الممولين وتسهيل وسائل دفع الفواتير؛
3. بيع وشراء المحاصيل الزراعية مثل الحبوب الجافة؛
4. القيام بحملتي الحرث والبذر وكذا الحصاد والدرس؛
5. تمويل المطاحن بالمادة الأولية قمح صلب ولين؛
6. تمويل مربي الماشية التابعين للاختصاص الإقليمي بمادة الشعير العلفي؛
7. المرافقة التقنية ودعم المسار التقني للمحاصيل؛

**ثالثا: غايات الأساسية لتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية**

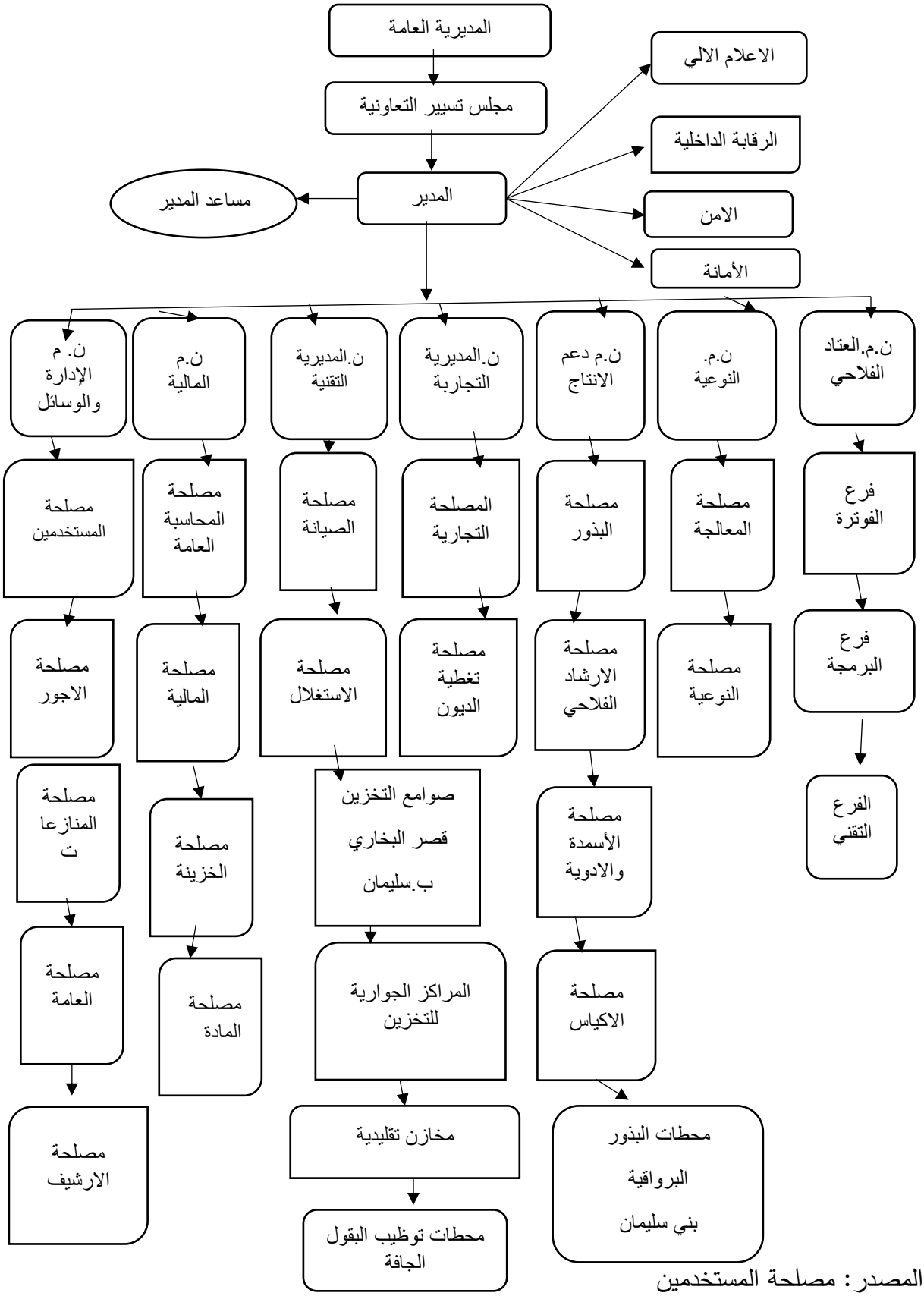
1. تزويد الفلاحين بالبذور النظامية والعادية المصادق عليها من طرف المعهد الوطني للتصديق على البذور؛
2. توفير الأسمدة ومبيدات الحشائش الضارة للحقول؛
3. جمع محاصيل البذور عبر كامل تراب الولاية وتخزينها؛
4. تلبية جميع متطلبات الموالين من الاعلاف؛
5. توفير المكننة الازمة لإدارة المحاصيل حرث بذر حصاد ودرس؛
6. ضبط سوق البقوليات من ناحية الوفرة والسعر وتحقيق الامن الغذائي؛

**المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والتحليل الوظيفي لتعاونية الوطنية للحبوب والبقول الجافة**

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى هيكلة التعاونية الوطنية للحبوب والبقول الجافة من خلال التعرف على الأقسام الأساسية لهذه المؤسسة تحليل الوظائف المختلفة بها.

**أولا: الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية**

**الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية**




المصدر: مصلحة المستخدمين

**ثانيا: التحليل الوظيفي**

تسعى التعاونية الى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والمالية التي تمتلكها من خلال نظام يسمح لها بالتوجيه والمتابعة ومن اهم الوظائف التي تتوفر عليها التعاونية كونها مؤسسة اقتصادية هي:

وظيفة المالية –وظيفة الموارد البشرية –وظيفة الدعم التقني –وظيفة التجارة

1. **وظيفة المالية**

هي الوظيفة التي تهتم بأمور المال والمحاسبة والبيع والشراء، ونظرا للتكاليف التي تشمل أجور العاملين وغيرها، وتشمل هذه الوظيفة عدة فروع لتقسيم العمل وضمان جودة التعاون، ومن اهم المصالح التابعة لها :

أ. مصلحة المحاسبة العامة؛

ب.مصلحة المالية؛

ج. مصلحة الخزينة؛

د. مصلحة تسيير المخزونات (مصلحة محاسبة المادة)؛

2. **وظيفة الدعم التقني للإنتاج:** وظيفة الدعم التقني للإنتاج هي من يهتم بالامور التقنية للمؤسسة كالإنشاء والتخزين والمعالجة والمرافقة التقنية (توفير العتاد الفلاحي والأسمدة والمبيدات) وتدخل فيها ثلاث نيابات للمديرية:

أ. نيابة مديرية البذور ودعم الإنتاج: وتشمل المصالح:

- ✓ مصلحة البذور؛
- ✓ مصلحة الارشاد الفلاحي؛
- ✓ مصلحة الأسمدة والمبيدات؛
- ✓ محطات توضيب البذور؛
- ✓ مصلحة الاكياس؛

ب. **نيابة المديرية التقنية:** وتؤطر مراكز التخزين مع الصيانة تشمل كل من:

- ✓ مصلحة الاستغلال؛
- ✓ مصلحة الصيانة؛

ج. **نيابة مديرية العتاد الفلاحي:** وتحتوي على المصالح الاتية:

- ✓ مصلحة الفوترة ومتابعة الديون؛
- ✓ مصلحة البرمجة والزبائن؛
- ✓ المصلحة التقنية؛
- ✓ حظيرة العتاد الفلاحي؛
- ✓ ورشة الصيانة؛

د. **وظيفة الموارد البشرية: لدى** المؤسسة وظيفة تسمى بنيابة مديرية الإدارة وتبقى وظيفة مجمل المصالح تصب في العناية بالموارد البشرية من تسيير أجور والاهتمام بالنزاعات في العمل وتشمل المصالح التالية:

- ✓ مصلحة تسيير المستخدمين؛
- ✓ مصلحة الأجور؛
- ✓ مصلحة الشؤون الاجتماعية؛
- ✓ مصلحة الشؤون القانونية؛

هـ. **الوظيفة الاستشرافية والرقابية:** يقصد بها المصالح التابعة مباشرة لإدارة التعاونية او بمعنى اخر لسلطة المدير مباشرة ونذكر منها:

- ✓ الأمانة (السكرتارية)
- ✓ مصلحة الامن الداخلي؛
- ✓ خلية الاعلام الالي (خلية الرقمنة)؛
- ✓ مصلحة الرقابة والتدقيق؛

## المبحث الثاني: واقع الرقمنة في التعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية وأثرها على أساليب المراجعة الداخلية

يشهد قطاع الحبوب، باعتباره الركيزة الأساسية للأمن الغذائي، تحولا جذريا فرضته الطفرة التكنولوجية الحديثة، ولم تعد الرقمنة مجرد خيار تكميلي، بل أصبحت ضرورة استراتيجية حتمية لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة لضمان كفاءة سلاسل الإمداد واستدامة المخزون الحركي من خلال إن الانتقال من النظم التقليدية القائمة على المعالجة اليدوية والرقابة الدورية إلى الأنظمة الرقمية المدمجة يمثل قفزة نوعية في أسلوب الإدارة والتسيير، فتبني الحلول الرقمية بدءا من ميزان الجسر الإلكتروني وتتبع التدفقات اللوجستية للمخزون، وصولا إلى أتمتة القيود المحاسبية والتسويات البنكية لا يساهم فقط في تسريع العمليات التشغيلية، بل يعيد تشكيل بيئة المراجعة الداخلية بشكل كامل.

### المطلب الأول: الانتقال الرقمي في التعاونية للحبوب والبقول الجافة بالبرواقية

شهدت تعاونية الحبوب والبقول الجافة تحولا تدريجيا في بنية نظامها المعلوماتي، انتقل بها من النطاق التقليدي المحدود إلى بيئة رقمية متكاملة، على اثر مقابلة تم اجراءها مع رئيس مصلحة الاعلام الالي السيد علوي م:

#### أولا: المرحلة البدائية (النظام الكلاسيكي الورقي)

امتدت هذه المرحلة من تاريخ النشأة الى مطلع التسعينات وبالتحديد سنة 1993 وتمثلت هذه المرحلة في الاعتماد الكلي على السجلات الدفترية والوثائق الورقية لتسجيل حركة المخزون، التدفقات المالية، وعمليات الوزن. وهي مرحلة اتسمت بالبطء الشديد، وارتفاع هامش الأخطاء البشرية، وصعوبة المراقبة الآنية، فضلاً عن ضعف نفاذ التدفق المعلوماتي بين المصالح حتى يمكن القول ان الرقابة كانت شبه منعدمة.

#### ثانيا: مرحلة الرقمنة الجزئية (البرامج المكتبية):

تزامنت مع صدور القانون 88-01 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات وكخطوة أولى نحو التحديث، تم إدخال البرامج المكتبية مثل Wordو Excel ورغم أن هذه المرحلة ساهمت في تنظيم التقارير وتسهيل الحسابات وتخزين البيانات نسبياً، إلا أنها ظلت "رقمنة معزولة (Isolated Digitalisation)، حيث تفتقر هذه الملفات للمزامنة التلقائية والربط الآلي بين الأقسام، مما يترك مجالا للتعديل اليدوي غير المراقب.

**ثالثا: مرحلة البرمجيات المتخصصة (الأنظمة القطاعية):**

في مطلع القرن العشرين وبداية من سنة 2000 تم الانتقال إلى تبني برمجيات متخصصة لمعالجة العمليات الحساسة في التعاونية، ومن أبرزها:

1. **نظام التسيير المحاسبي (pc compta):** للتقيد المحاسبي وهو برنامج جد فعال لا زال الى يومنا هذا يعتبر من البرامج الموثوقة، فقد تم تحديثه سنة 2025 ليتماشى مع التطورات الواقعة في التكنلوجيا وهو اول نظام شبكي اعتمدت عليه التعاونية كونه لديه خاصية تقنية دفتر الأستاذ الموزع ويمكن ادخال البيانات عن طريق حسابات لعدة

**الشكل رقم (03-02): واجهة برنامج المحاسبي (pc compta)**

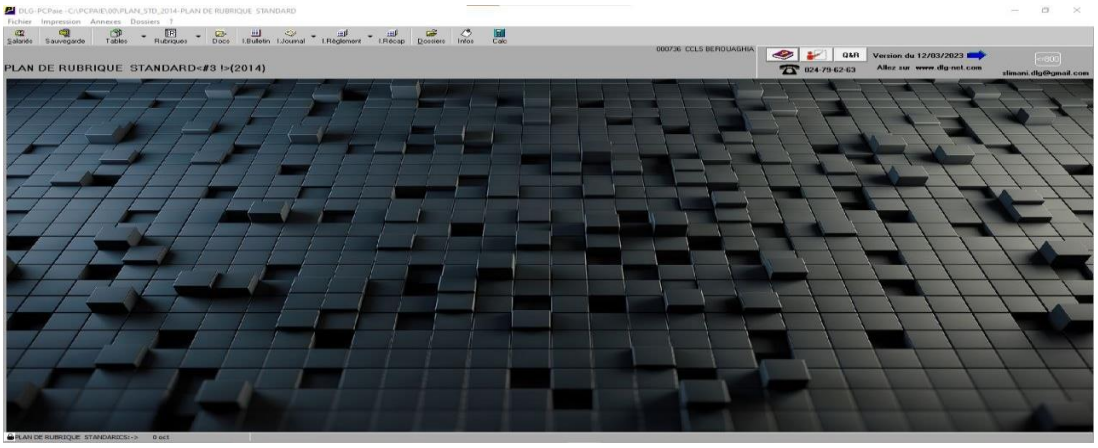



**المصدر: البرنامج المحاسبي بالمصلحة المحاسبة العامة**

الشكل السابق عبارة عن واجهة للبرنامج المحاسبي pc compta المختص في التسجيلات المحاسبية بالمؤسسة وهو برنامج محاسبي رقمي بالمؤسسة.

2. **نظام تسيير الأجور (Pc paie):** وهو الشقيق الأصغر لنظام التسيير المحاسبي الأسبق pc compta تم تحديثه سنة 2025، ويتمتع بنفس الخصائص بحجم عمليات اقل وكذلك يمكن ربطه بالبرنامج السابق من اجل تحويل المعلومات بشكل يقلل من الأخطاء اثناء جمركة البيانات.

**الشكل رقم (03-03): واجهة البرنامج المحاسبي Pc paie**

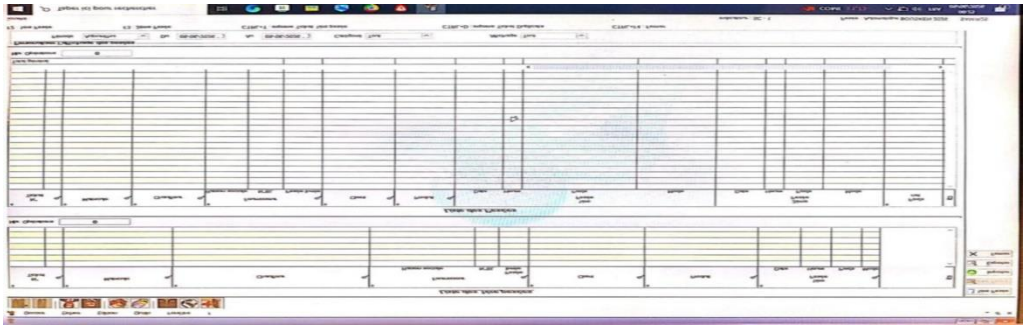



المصدر: البرامج المحاسبي بمصلحة الأجور

هذا البرنامج يضمن رقمنة الملفات الإدارية الخاصة بالعمال ومتخصص في إعداد الرواتب المستخدمين وشهادات العمل.

3. **نظام تسيير ميزان الجسر(Système de Pont Bascule)** : لضبط وحوسبة عمليات الوزن بدقة عند الدخول والخروج، ومنع التلاعب بالحمولة.

**الشكل رقم (03-04): نظام تسيير ميزان الجسر**

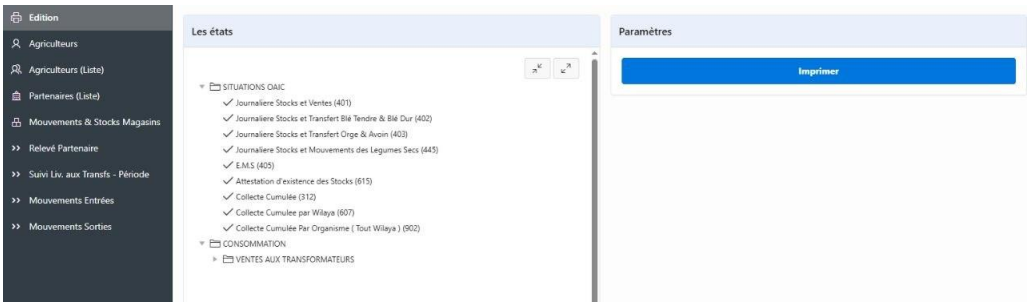


المصدر: معلومات مقدمة من المكلف بالميزان بالمؤسسة

هذا الشكل عبارة عن الواجهة للتطبيق الميزان المتخصص في تقييد الوزن الخام ووزن الشاحنة فارغة ويقوم باحتساب الوزن الصافي أليا.

4. **برنامج تسيير المخزونات :(GESTION MATIER)** الذي مكن من تتبع حركة الحبوب داخل المستودعات والمخازن وضبط كمياتها دورياً .رغم كفاءة هذه البرامج، إلا أنها ظلت تعمل كـ "جزر معلوماتية" منفصلة، تتطلب نقلاً يدوياً للبيانات بين مصلحة الاستغلال التي تشمل مختلف مراكز التخزين ومصلحة تسيير المخزونات او ما يعرف

**الشكل رقم (03-05): واجهة برنامج تسيير المخزونات (GESTION MATIER)**




المصدر: مصلحة المادة (حركة المخزون).

الشكل هو عبارة عن واجهة لمنصة وطنية GMAT لتسير المخزونات

5. **المنصة الرقمية المدمجة والبيئة السحابية الآمنة:**

تتويجا لهذا المسار، قامت التعاونية بتني نظام تسيير مدمج (Enterprise Resource Planning)يرمز له ب(ERP) يربط جميع المصالح عبر منصة رقمية موحدة وعالية الكفاءة، وتتميز بالخصائص الاستراتيجية التالية:

**الشكل رقم (03-06): واجهة المنصة الرقمية المدمجة**



المصدر: مصلحة الرقابة الداخلية بالتعاونية

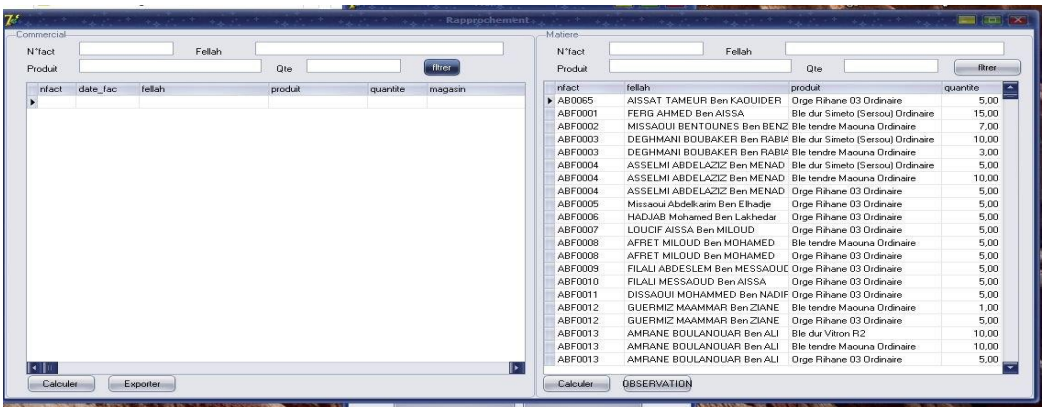
الشكل هو عبارة عن لوحة تحكم خاصة بمدقق الحسابات تتيح له الرقابة على جميع المصالح والولوج إلى جميع التطبيقات واستنباط جميع الأخطاء والشوائب.

أ. **التخزين الحسابي والقدرات الاستيعابية:** الاعتماد على أنظمة سحابية Cloud Computing كان ابتداء من سنة 2025 تضمن تخزين كميات ضخمة من البيانات ومعالجتها بسرعة، مع إمكانية الوصول إليها من طرف أصحاب القرار في أي وقت.

ب. **الأمن السيبراني وحماية البيانات:** تحصين المنصة بجدار حماية سيبراني قوي لمنع الاختراقات، أو تسريب البيانات، أو التلاعب الخارجي بقواعد البيانات.

ج. **آليات كشف الأخطاء والغش تلقائيا:** يتميز النظام بالقدرة على إجراء مقارنات تقاطعية ذكية وآلية (Cross-Matching) بين بيانات المصالح المختلفة مثل مطابقة بيانات ميزان الجسر فورا مع كميات المخزون المسجلة في الـ GMAT وكذلك مقارنة حركة المخزون مع الفوترة من خلال المقاربة بين GCOM برنامج خاص بتسيير المصالح التجارية GMAT لتسيير المخزونات، كذلك مقارنة القيود في اليومية بكشف حسابات المؤسسة لدى البنك أو ما يعرف بالمقاربة البنكية الالية.

**الشكل رقم (03-07): المطابقة بين المصالح التجارية ومصالح تسيير المخزونات**




المصدر: مصلحة الرقابة الداخلية بالتعاونية

الشكل هو عبارة عن تطبيق رقمي تم تحديثه متأخرا ليصبح أكثر فاعلية هذا التطبيق يبين لنا الأخطاء التي تحدث بين الفوترة والتسليم.

د. **تحديد المسؤوليات والمساءلة الرقمية مع تعزيز المصداقية بالبصمة الإلكترونية:**

- ✓ يرتبط كل إجراء داخل النظام بـ اسم مستخدم (User Name) محدد، مما يتيح تتبع الأثر الرقمي ومعرفة الهوية الدقيقة للموظف الذي قام بأي تعديل أو مخالفة.
- ✓ إدراج تقنية البصمة الإلكترونية (Digital/Biométrique Signature) كشرط أساسي للمصادقة على العمليات الحساسة (كأوامر الصرف، وصولات الاستلام، والتسويات البنكية)، مما يضفي حجة قانونية ومصداقية مطلقة على المعاملات ويمنع إنكارها.

**المطلب الثاني: الأليات الرقمية المتاحة للمراجع الداخلي بالتعاونية**

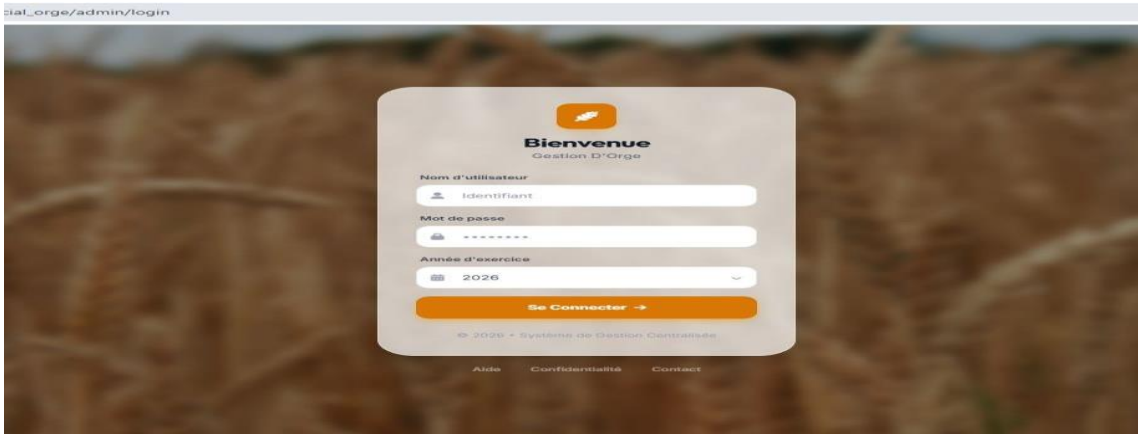
أدى التحول الرقمي داخل التعاونية إلى نقلة نوعية في أدوات المدقق، حيث تحول الاعتماد من الفحص المستندي اليدوي القائم على العينات، إلى استخدام آليات رقمية تسمح بالرقابة اللحظية والفحص الشامل لكافة العمليات الميدانية في معلومات تحصل عليها من خلال مقابلة مع مدقق الحسابات السيد د ر.

وتتمثل أهم هذه الآليات فيما يلي:

**أولا: نظام معلومات التعاونية المدمج ومسار التدقيق الرقمي (Audit Trail):** يتيح نظام تسيير موارد المؤسسة المعتمد بالتعاونية للمدقق إمكانية الرقابة المستمرة من خلال:

1. **الولوج الآني للبيانات:** مراقبة حركات المخازن والتدفقات المالية بين إدارة التعاونية ومختلف نقاط التجميع ونقاط البيع لحظة بلحظة.
2. **تتبع البصمة الإلكترونية:** تفعيل خاصية "مسار التدقيق"، حيث يسجل النظام هوية وتوقيت كل عملية (كإدخال مخزون أو تعديل بيانات)، مما يسهل على المدقق كشف أي تجاوز للصلاحيات أو خرق لـ "مبدأ الفصل بين المهام".

**الشكل رقم (03-08): بوابة الولوج إلى المنصة الرقمية**




المصدر: خلية الإعلام والاتصال بالمؤسسة

**ثانيا: الموازين الإلكترونية المرقمنة (Ponts-bascules connectés):** تعتبر آليات قياس الوزن عند الاستلام (حملات الحصاد) أو كميات محولة من تعاونيات أخرى من أهم أدوات الرقابة الرقمية:

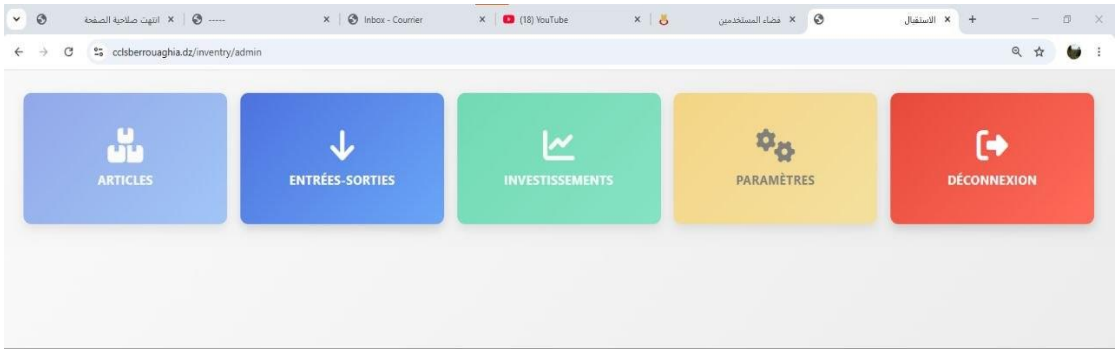
1. **الربط الآلي:** تربط الموازين مباشرة بالنظام المعلوماتي للتعاونية لتسجيل الأوزان تلقائيا دون أي تدخل بشري كتابي بحيث اننا نجد في قصاصة الوزن حرف A معناه ان عملية الوزن كانت آلية Automatique وحرف M معناه ادراج بيانات الوزن كان يدويا Manuel هذا وحده دليل على محاولة الغش (انظر الملحق رقم 01 و02).
2. **المطابقة وكشف التلاعب:** تتيح للمدقق مقارنة الأوزان المسجلة آليا وصولات الاستلام وكذلك تسجيل اوزان الشاحنات فارغة في الذاكرة بلوحة الترقيم، حيث يطلق النظام إشارات تنبيه فور وجود فروقات غير مبررة بين الوزن الإجمالي والصافي، مما يقضي على مخاطر التواطؤ لتضخيم أو تقليص الكميات.

**ثانيا: الجرد الرقمي ومستشعرات الصوامع الذكية (Smart Silos)**

تعد من أبرز الآليات التقنية لمواجهة صعوبة الجرد المادي التقليدي للحبوب (En vrac):

1. **المراقبة المستمرة للمخزون:** استخدام مستشعرات قياس مستوى الامتلاء والرطوبة داخل صوامع التخزين.
2. **الرقابة الوقائية:** يطابق المدقق الكميات الفعلية المقاسة عبر المستشعرات مع القيود المحاسبية، مما يسمح بالاكتشاف الفوري لأي عجز أو انخفاض مفاجئ في المخزون، فضلا عن حماية المخزون الاستراتيجي من التلف.

**الشكل رقم (03-09): واجهة المنصة الشق الخاص بالجرد**



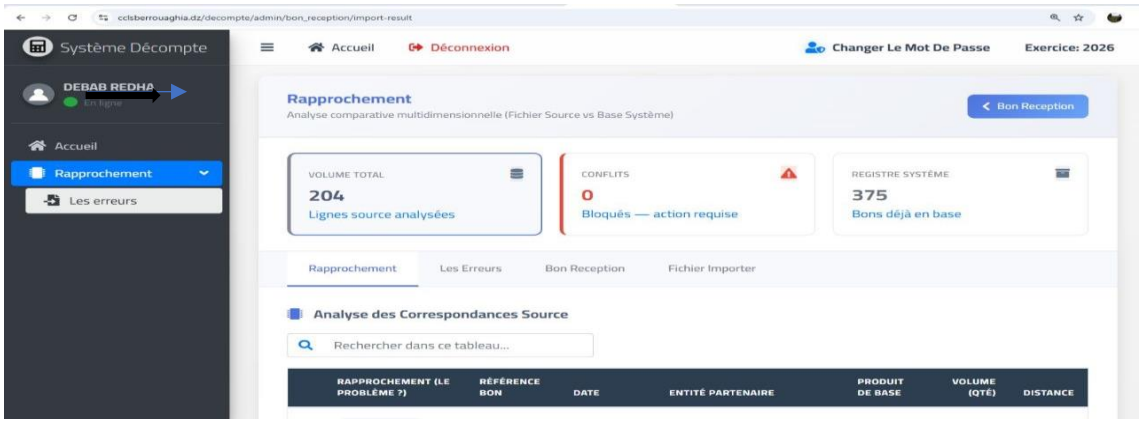

المصدر: نيابة مديرية المالية فرع الأصول المادية

هذا الشق يتيح الجرد الأني، أي بمجرد تحويل أصل من أصول المؤسسة من موقعه الأصلي إلى موقع جديد فإنه يقوم بحذفه من الموقع القديم وإدراجه في الموقع الجديد.

**ثالثا: آلية المطابقة الرقمية (way- Matching)**

في فترات الذروة (حملات الحرث والبذر أو الحصاد)، يستخدم المدقق البرمجيات لإجراء مطابقات آلية شاملة (بنسبة 100%) بدلا من العينات بحيث يطابق النظام تلقائيا بين: (الكمية المستلمة في الميزان ووصل الميزان وشهادة التحليل المخبري للمحصول وكشف الدفع المالي للفلاح) تمكن هذه الالية المدقق من رصد أي تلاعب بخصم نسب الشوائب أو كشف أي محاولة لصرف مستحقات لكميات لم تستلم فعليا.

**الشكل رقم (03-10): واجهة المنصة الخاصة بمراقبة سيرورة حملة الحصاد**




المصدر: مصلحة الرقابة الداخلية بالتعاونية

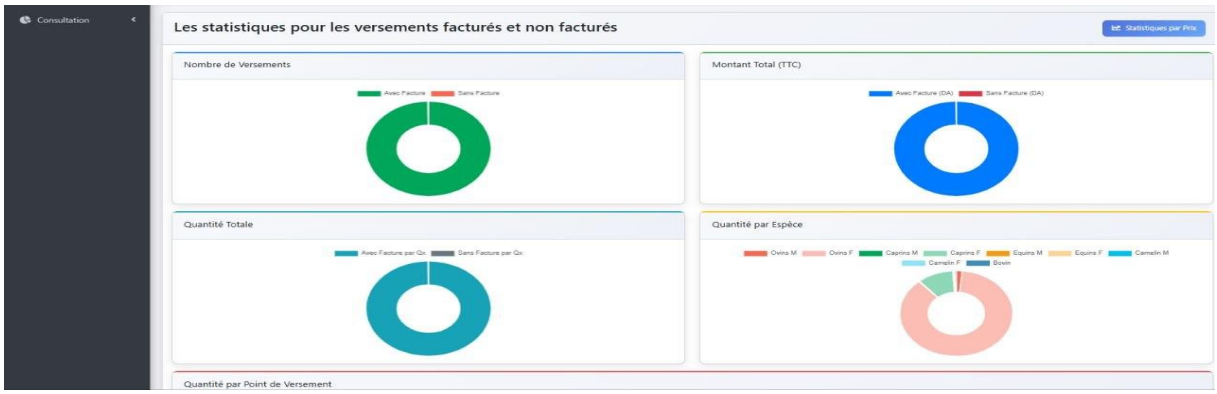
هذه البوابة الرقمية تتيح للمراجع الداخلي بالمؤسسة إمكانية الرقابة الانية

**المطلب الثالث: التحول من الرقابة بالعينات إلى الرقابة الشاملة والفورية**

يمثل الانتقال من منهجية المعاينة التقليدية إلى الرقابة الشاملة والفورية أحد أبرز ثمار رقمنة نظام الرقابة الداخلية في تعاونية الحبوب والبقول الجافة (CCLS)، هذا التحول مكن المدقق من تجاوز القيود الزمنية والبشرية وتحقيق كفاءة رقابية أعلى وفق المحاور التالية:

**أولا: الانتقال من الرقابة بالعينات إلى الرقابة الشاملة:**

**الشكل رقم (03-11): تطبيق يتيح للمراجع حجم الفواتير المنجزة وغير المنجزة مقارنة بالإيداعات البنكية**



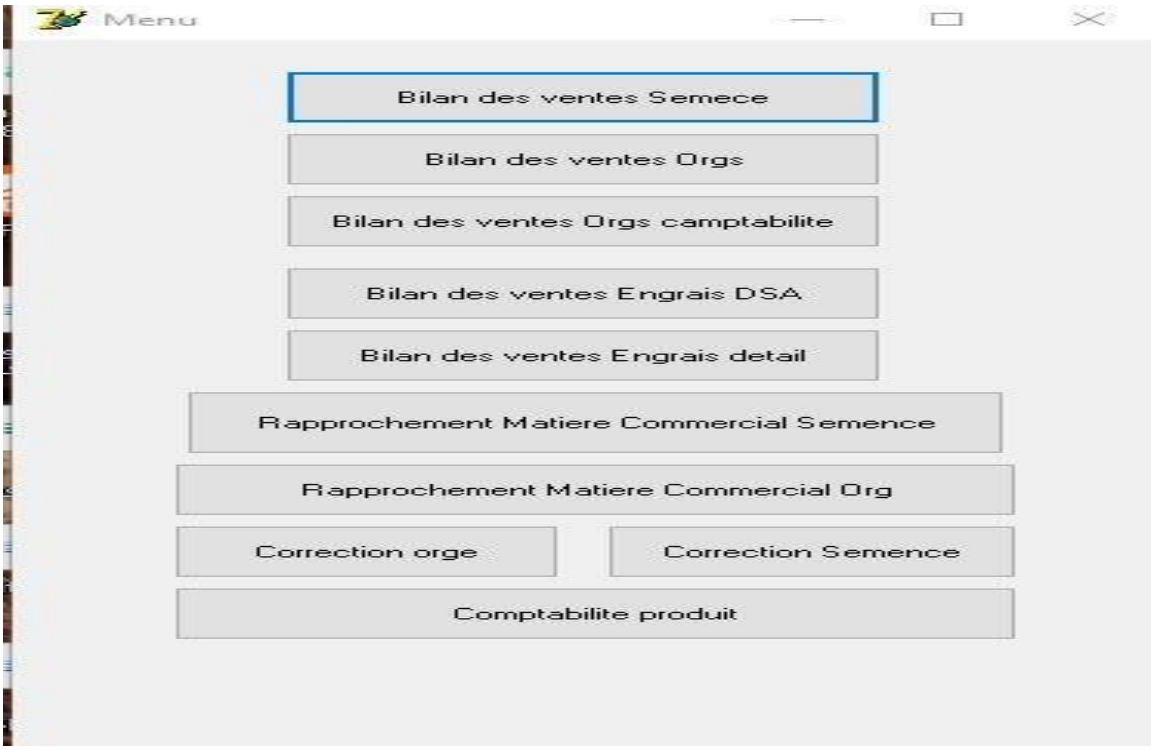

المصدر: مصلحة الرقابة الداخلية بالتعاونية

1. **الوضع التقليدي:** نظرا للتدفق الهائل لآلاف الشاحنات والفلاحين خلال حملات الحصاد والدرس مثلا، كان المدقق مجبرا على اختيار عينات عشوائية من سندات الاستلام وفواتير الصرف لفحصها، مما يترك هامشاً كبيرا لعدم اكتشاف الأخطاء أو التلاعبات في السندات غير المفحوصة علما ان اكتشاف الأخطاء كان يتم في نهاية الحملة أي بعد استكمال كل الإجراءات.
2. **الوضع الرقمي الحالي:** بفضل معالجة البيانات برمجيا، أصبح بإمكان المدقق إخضاع مجتمع الدراسة بالكامل للمراقبة الآلية. فالنظام يمسح كافة السندات، الأوزان والمدفوعات اللحظية دفعة واحدة، ويقوم بفرز وعزل العمليات الشاذة أو المشبوهة تلقائيا لتخضع للفحص الدقيق.

**ثانيا: الانتقال من الرقابة البعدية إلى الرقابة الفورية (Real-Time Control)**

1. **الوضع التقليدي:** كانت عملية التدقيق تجري بشكل بعدي (Ex-post)، أي بعد أسابيع أو أشهر من انتهاء العمليات المحاسبية وحملات الاستلام، مما يجعل اكتشاف العجز في مخزون الحبوب أو الخطأ المالي متأخرا وصعب المعالجة.
2. **الوضع الرقمي الحالي:** تحولت الرقابة إلى رقابة آنية وفورية (Real-time)، يستطيع المدقق من خلال لوحة التحكم الرقمية (Dashboard) متابعة عمليات الوزن والصرف في نفس لحظة حدوثها بالمراكز التابعة للتعاونية.

**الشكل رقم (03-12): نافذة رقمية تتيح للمراجع الداخلي الاطلاع على عمليات البيع بالمؤسسة**




المصدر: مصلحة المراقبة الداخلية بالتعاونية

الشكل يمثل نافذة رقمية من خلالها يستطيع المراجع الداخلي بالمؤسسة المقارنة بين الفوترة وحركة المخزون.

## المبحث الثالث: نتائج الرقمنة على تعاونية الحبوب (Ccls Berrouaghia):

تم اجراء مقابلة مع المراجع الداخلي السيد ر د بهدف جمع معلومات متعلقة بواقع تطبيق الرقمنة على أداء المراجعة الداخلية بالمؤسسة من خلال التعرف على الأنظمة الرقمية الحديثة في المؤسسة وفروعها في رصد وتتبع العمليات الشاذة والخاطئة، مع تقديم مقارنة إحصائية تبرز الفارق بين مرحلتي الرقابة التقليدية والرقابة الرقمية، وصولا إلى النتائج الفعلية المحصل عليها ميدانيا.

### المطلب الأول: أنظمة المطابقة الرقمية ومعاينة العمليات الخاطئة والشاذة

ترتكز المراجعة الرقمية الحديثة في التعاونية على مبدأ الإدارة بالاستثناء، حيث توظف برمجيات التدقيق لفحص مجتمع البيانات بالكامل وعزل الحالات الخاطئة، أو المشبوهة تلقائيا دون تضييع وقت المدقق في فحص العمليات السليمة والمطابقة للقوانين، وتتم معالجة ورصد هذه الحالات عبر الانظمة التالية:

#### أولا: نظام عزل الحالات الخاطئة عبر التنبيهات الذكية(Red Flags)

بمجرد حدوث خرق للقواعد البرمجية المدمجة في نظام التسيير، يقوم النظام آليا بـ "تجميد العملية" وإرسال تنبيه فوري إلى لوحة تحكم المدقق، وتتم معاينة الحالات الخاطئة في النقاط الحساسة الآتية:

1. **مستوى الوزن الميداني:** معاينة وعزل أي قسيمة وزن (Ticket de pesée) لا تتطابق فيها بيانات "الوزن الفارغ" للشاحنة مع وزنها المرجعي المسجل في قاعدة البيانات، أو الحالات التي يتجاوز فيها "الوزن الإجمالي" الحمولة القصوى المسموح بها قانونا للشاحنة.
2. **مستوى التحليل المخبري:** حصر وعزل ملفات الشحنات التي تم تعديل نسب الرطوبة أو الشوائب فيها يدويا بعد صدور التقرير الآلي للمخبر، حيث يظهر النظام فورا فجوة بين القيمة الأصلية المرمرة أليا والقيمة المعدلة.

3. **مستوى المعاملات المالية:** رصد أي محاولة لإصدار كشف المستحقات المالية للفلاح لا يقابله رقم تسلسلي مطابق لسند استلام الحبوب.

**ثانيا: فحص مسار التدقيق الرقمي للعمليات الشاذة**

عند اظهار النظام لأي عملية خاطئة أو معدلة، يتوجه المدقق مباشرة لفحص تفاصيل مسارها الرقمي لمعاينة المخاطر:

1. يتم تحديد "البصمة الإلكترونية للمستخدم الذي قام بالعملية، اسم المستخدم، عنوان الـ IP، التاريخ، والوقت بالثانية.
2. تحديد ما إذا كان الخطأ ناتجا عن إدخال عشوائي غير مقصود (خطأ بشري) أم أنه محاولة تلاعب متعمدة عبر استغلال صلاحيات خارج نطاق الوظيفة (شبهة غش).

**المطلب الثاني: مقارنة لحجم الأخطاء والغش قبل وبعد تطبيق الرقمنة**

شهدت التعاونية الحبوب والبقول الجافة في السنوات الأخيرة تحولا متسارعا نحو استخدام التقنيات الرقمية حيث ساهمت في تحسين جودة المراجعة الداخلية ومن هذا المنطلق سنقوم بمقارنة المراجعة التقليدية في اكتشاف الغش والخطأ والمراجعة الحديثة التي تعتمد على استعمال أحدث التقنيات الرقمية.

**الجدول رقم (03-02): المراجعة الداخلية قبل وبعد الرقمنة**

| وجه المقارنة | فترة التسيير التقليدي (قبل الرقمنة) | فترة التسيير الرقمي (بعد الرقمنة) | مؤشر التحسن النتيجة |
|---|---|---|---|
| **الأخطاء الحسابية في الفواتير** | عالية (حوالي 4% من إجمالي العمليات) | شبه منعدمة (أقل من 0.05%) | القضاء على الأخطاء البشرية بفضل برامج التحول الرقمي |
| **فروقات مخزون الحبوب (فقدان/تلاعب)** | عجز غير مبرر يصل إلى 3% سنوياً | عجز طفيف جداً (أقل من 0.2% ناتج عن الرطوبة الطبيعية) | التحكم في حركة دخول وخروج الحبوب |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **تزوير وصولات الاستلام (الغش)** | تكرر حالات التلاعب بالوزن ونوعية الحبوب | منعدمة بسبب الربط الإلكتروني المباشر للميزان | استحالة تعديل البيانات يدوياً دون اكتشاف ذلك |
| **أخطاء تصنيف جودة الحبوب** | أخطاء متكررة في تحديد درجة الجودة (عبر العنصر البشري | دقة عالية بفضل ربط أجهزة المختبر برقم استلام الشحنة | منع المحاباة وتوجيه التعويضات لمستحقيها |

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مقابلة رؤساء كل من مصلحة المالية ومصلحة النوعية ومصلحة الاستغلال كل حسب اختصاصه.

يلخص الجدول التالي تقييما مقارنا لطبيعة وحجم الأخطاء والممارسات الاحتيالية التي تم رصدها في التعاونية، بناء على الفارق بين مرحلة الرقابة المستندية التقليدية ومرحلة الرقابة الرقمية الشاملة.

**المطلب الثالث: النتائج الفعلية المحصل جراء الرقمنة**

أثمر تطبيق آليات الرقابة الرقمية داخل تعاونية الحبوب والبقول الجافة على تحقيق نتائج ملموسة انعكست إيجابا على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي، وأبرز هذه النتائج:

**أولا: تقليص الفروقات المادية للمخزون:**

انخفاض الحالات الشاذة المتعلقة بعجز مخزون القمح الصلب واللين في الصوامع بنسب قياسية، نتيجة لإحكام الرقابة على الموازين الرقمية والمراقبة المستمرة للمستشعرات.

**ثانيا: السرعة القياسية في رصد وتصحيح الأخطاء**

تراجع الزمن اللازم لاكتشاف الأخطاء المحاسبية أو الفنية من (أشهر وأسابيع) إلى (ثوان ودقائق)، مما مكن إدارة التعاونية من اتخاذ الإجراءات التصحيحية قبل تفاقم الخطأ أو تحوله إلى ضرر مالي.

**ثالثا: تصفير محاولات الاحتيال المالي**

حماية السيولة النقدية للتعاونية من خلال المنع المسبق لأي عملية صرف مالي غير مشروعة، بفضل الإغلاق البرمجي لثغرات المطابقة الثنائية والثلاثية والرباعية.

**رابعا: تفعيل الردع الرقابي**

تولد شعور بالانضباط والمسؤولية لدى كافة الموظفين والمتعاملين (فلاحين وناقلين) لمعرفتهم المسبقة بأن كل حركة على النظام تترك بصمة إلكترونية دائمة لا يمكن محوها، مما قلل من محاولات التلاعب بالبيانات.

**خلاصة الفصل**

شكلت هذه الدراسة التطبيقية بمقر تعاونية الحبوب والبقول الجافة (CCLS) فرصة حقيقية لملامسة الأثر الواقعي للتحول الرقمي على مهنة التدقيق والمراجعة الداخلية، ومن خلال معايشة البيئة الرقابية للتعاونية، يمكن الخروج بالاستنتاجات الختامية التالية:

رقمنة المصادر التشغيلية والمالية داخل التعاونية بدءا من الموازين الإلكترونية وصوامع التخزين الذكية وصولا إلى الأنظمة المحاسبية المدمجة لم تكن مجرد عصرنة شكلية، بل كانت تحولا جوهريا في فلسفة الرقابة، لقد مكنت هذه الأدوات الرقمية من إنهاء عهد الرقابة التقليدية بالعينات التي كانت تترك هوامش واسعة للأخطاء الممررة وسرقة المخزون الاستراتيجي، وحلت محلها رقابة شاملة فورية وموجهة بالاستثناء تعزل الخلل فور حدوثه.

وفي الختام، نؤكد أن نجاح الآليات الرقمية في تحقيق أهدافها داخل التعاونية يظل رهنا بالتطوير المستمر لأمن الأنظمة السيبرانية، مع ضرورة الرفع المستمر لكفاءة العنصر البشري (المراجعين) لمواكبة التحديثات البرمجية، لضمان حماية أصول التعاونية والمحافظة على الأمن الغذائي الذي تمثله هذه المؤسسة الحيوية.


خاتمة

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم اصبح من الضروري ان تواكب المؤسسات الاقتصادية هذا التطور من خلال تحديث أنظمتها ، حيث برز دور المراجع الداخلي في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية واكتشاف الأخطاء والغش والحد من التلاعبات والفساد المالي، وتدعم اتخاذ القرارات في المؤسسة فقد تم في الجانب النظري معالجة المفاهيم المتعلقة بالمراجع الداخلي والاخطاء والغش اما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المقابلة ودراسة الحالة بهدف الوقوف على واقع الرقمنة بتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية وإبراز دور المراجع الداخلي في اكتشاف الأخطاء والغش وقد سمحت لنا الدراسة بالتعرف على مختلف الاليات الرقمية المستخدمة ومدى مدى مساهمتها في دعم عملية المراجعة الداخلية وتحسين الأداء وتحقيق اهداف المؤسسة.

➢ **التحقق من الفرضيات:**

- **التحقق من الفرضية الأولى:** تم التوصل في الفرضية ان استقلالية المراجع الداخلي بالمؤسسة يعزز من فعالية أداء المراجعة الداخلية وأداء عمله ومهامه بكل موضوعية وهذا الامر ينعكس بشكل كبير على جودة النتائج والتقارير.
- **التحقق من الفرضية الثانية:** أظهرت نتائج الدراسة بأن استخدام التقنيات الرقمية بالمؤسسة يساهم في دعم عملية المراجعة الداخلية من خلال سهولة الوصول إلى المعلومات وهذا الامر ينعكس بشكل إيجابي في زيادة الدقة وموثوقية النتائج والحد من حدوث الأخطاء والغش بكفاءة وفعالية وعليه الفرضية صحيحة
- **التحقق من الفرضية الثالثة:** بينت الدراسة الميدانية بالتعاونية الحبوب والبقول الجافة ان المراجع الداخلي يعتمد على مجموعة من المنصات الرقمية والتطبيقات التي تدعم عملية المراجعة الداخلية ورصد الأخطاء واكتشاف حالات الاحتيال آنيا، هذا في الأخير يرفع من مستوى الأداء الرقابي داخل المؤسسة.

➢ **النتائج المتوصل اليها:**

- وفرت الرقمنة أليات رقابية أكثر صرامة وفعالية، حيث أصبح بإمكان المراجعين الداخلين تتبع العمليات بسهولة أكبر مما يحد من فرص التلاعب أو ضياع البيانات؛

- أظهرت النتائج ان الرقمنة عززت من قدرة المراجع الداخلي بالمؤسسة على اكتشاف الأخطاء والمخاطر وتعزيز المركز المالي؛
- استخدام التكنولوجيا والرقمنة بالمؤسسة ترفع من مستوى الثقة في البيانات والتقارير المحاسبية المستخدمة في المراجعة الداخلية؛
- أظهرت الدراسة أن إعتماد التعاونية على التقنيات الرقمية ساهم في آنية رصد الأخطاء والحد من التلاعبات والوصول إلى الصفرية في الأخطاء؛
- وصلت الدراسة إلى أن رقمنة القطاع الفلاحي بالخصوص تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية ساهمت في زيادة فعالية المراجعة الداخلية.

➢ **التوصيات والمقترحات**

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة بتعاونية الحبوب والبقول وبعد التحقق من فرضيات البحث نتقدم بالتوصيات التالية:

- تكثيف الدورات التكوينية المتخصصة في مجال المراجعة الداخلية لتعزيز مهارتهم في استخدام التقنيات المتقدمة مع الاستمرارية والاهتمام بالتحديث؛
- الرقابة الذاتية والمستمرة تعطي أريحية للمراجع الداخلي غير أنها تلزمه باليقظة الدائمة والاهتمام
- تعزيز ثقافة الرقابة الداخلية بين جميع موظفي المؤسسة لضمان التعاون الفعال مع فرق المراجعة.
- منح الإدارة العليا أهمية للرقابة الداخلية يتيح مصلحة التدقيق العمل بكل أريحية؛
- تحسين البنى التحتية الرقمية بالتعاونية الحبوب والبقول الجافة من خلال التحديث المستمر وتفعيل الأمن السيبراني للحفاظ على سرية البيانات؛
- العمل على دمج أدوات الذكاء الصناعي لدعم عملية التدقيق والكشف المبكر عن المخاطر والتلاعبات التي تقع بالمؤسسة.

**➢ أفاق البحث المستقبلية**

بعد إتمام دراستنا والمتمثلة في دور المراجع الداخلي في اكتشاف الأخطاء والغش في ظل الرقمنة يبقى المجال مطروحا لدراسة وعلى وجه الخصوص بغرض المحاولة التي تستحق التوضيح والدراسة نذكر ما يلي:

- دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلي؛
- أثر الرقمنة على وظيفة المراجع الداخلي؛
- أثر فاعلية المراجعة الداخلية عن جودة الإفصاح عن أخطار الامن السيبراني؛
- أثر جودة المراجعة الداخلية الحديثة في رفع من كفاءة والأداء المالي للمؤسسة؛
- تأثير الذكاء الاصطناعي على جودة المراجعة المالية؛
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المراجعة الداخلية.

# قائـــمة الـمصادر والـمراجـــع

**أولا قائمة الكتب:**

01- الفين أرينز، جيمس لوبك، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، المراجعة مدخل متكامل، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009.

02- إدريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، سنة 1996.

03- زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2009.

04- احمد يوسف كلبونة، رأفت سلامة محمود، عمر محمد زريقات، علم تدقيق الحسابات النظري، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2011.

05- أحمد الكبيسي، تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية، مجلة العربية 300، العدد 29، 2008.

06- الوقاد، سامي محمد وديان، لؤي محمد، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، 2010، عمان، الأردن.

07- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2018.

08- رضا خلاصي، المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

09- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005-2006.

10- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية المجلد الأول، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن ،2006.

11- فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

12- محمد فاتح محمود بشير المغربي، المراجعة والتدقيق الشرعي، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2016.

13- محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، الطبعة الولي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

14- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الرقمنة وحماية التراث الرقمي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2016.

15- نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، دار العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013.

**ثانيا: قائمة المجلات**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02، القانون 88-01، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.
2. الإتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة. معيار التدقيق الدولي رقم 240 (مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق)، 2003.
3. ابراهي حرزلي، بن خليفة ياسين، وآخرون، أثر التحول الرقمي على مهنة التدقيق، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، السنة 2025/2024.
4. إسماعيل خير الله المليح أبو، الصادق محمد آدم علي، وآخرون، المراجعة المستمرة ودورها في تقليل مخاطر التشغيل الإلكتروني، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 6، العدد 5، 2025.
5. بوالفول هرون، سعيداني جمال، استخدامات الحوسبة السحابية في المؤسسات الأوروبية مع دراسة فروقاتها بين أوروبا الشرقية والغربية، المجلد 10، العدد 01، 2021.
6. براق محمد، برابح بلال، المراجعة الداخلية ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة بومرداس الجزائر، المجلد 6 العدد الأول، 2022.

7. ضياف زهير، دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الطارف الجزائر، العدد الخاص بالملتقى الافتراضي الدولي، 2021.

8. حملات سلوى، بوقفة علاء، تحديات مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر في ظل البيئة الرقمية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 08، العدد 02، 2025.

9. خالد أحمد محمد حمودة، فاطمة شادي هدية حسن، زهرة عبد السلام نحمد حمودة، **دور** المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع العدد الخامس، 2018.

10. عميرة امين، دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار في ظل حوكمة المنظمات الاقتصادية، مجلة إدارة ودراسات الاعمال الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سوناطراك الجزائر، المجلد 04، العدد 02، سنة 2018.

11. رقية عامر عبد المجيد، دور المراجعة الالكترونية في الكشف عن الغش والخطأ المحاسبي، دراسة حالة بنك الخرطوم، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 03، العدد 11، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية، سنة 2019.

12. حميدوش علي، بوزيدة حميد، اقتصاديات الاعمال القائمة على الرقمنة متطلبات وعوائد تجارب دولية دروس وعبر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر المجلد 08، العدد 01، 2020.

13. سمير تيور، بن علي قريجيج، تقنيات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في مواجهة الأزمات الاقتصادية والتنبؤ بها، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 11، العدد 01، 2025.

14. سعاد بوبحة، الذكاء الاصطناعي، تطبيقات وانعكاسات، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 6، 2022.

15. شبرو ندير، بن خليفة بلقاسم، أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 240 الخاص بمسؤولية المراجع في الكشف ومنع الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية في التقليل من ممارسة المحاسبة الإبداعية، مجلة التنمية الاقتصادية، الجزائر، المجلد رقم 6، العدد01، 2021.

16. عماد محمد صديقي محمد، التحديات التي تواجه المراجع الداخلي وانعكاساته على هيكل الرقابة الداخلية في ظل الرقمنة، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، العدد 03، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الاسماعلية، مصر، 2022.

17. عوض الله الطيب الصديق عبد الله، المراجعة الداخلية الإلكترونية ودورها في كفاءة أداء النظام المحاسبي، مذكرة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، السودان، 2018.

18. عمار محمد عادل الدمني، أثر تحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة عملية التدقيق الداخلي، مجلة جامعة البعث، سوريا، المجلد 43، العدد، 24، 2021.

19. غالم نادية، برياطي حسين، مساهمة المدقق الخارجي في الحد من اثار الممارسات المحاسبية الإبداعية على جودة القوائم المالية على ضوء المعيار الدولي للتدقيق ISA 240، مجلة الاستراتيجية والتنمية، الجزائر، المجلد 13، العدد 1، 2023.

20. صافر وسام، التحول الرقمي في المصارف الإسلامية ودوره في تحسين عمليات التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الجغرافيا الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، سنة 2025.

21. صنهاجي هيبة، لعروم محمد أمين، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الخارجي، مجلة اقتصاد المال والاعمال، الجزائر، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2017.

22. مرابط عبد الرؤوف، الوافي شهرزاد، متطلبات تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الجزائر، الملتقى الوطني حول اليات تبني المراجعة في المنظمات، جامعة الجزائر03، سنة 2022.

23. محمد الرملى احمد عبد الله، اطار المقترح لمعايير المراجعة الداخالية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة أسيوط مصر، المجلد 08، العدد 02، كلية التجارة سوهاج، سنة 1994.

24. محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

25. منذر طلال مومني، جمال إبراهيم بدور، مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم240 والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه، مجلة دراسات العلوم الإدارية، 2008، مجلد 35 العدد 01.

26. ماهر عياش، محمد عبد الغني بهلول، واخرون، أثر مؤشرات عوامل مثلث الغش على تقدير الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية "دراسة تجريبية في بيئة التدقيق السورية"، اربد للبحوث والدراسات المجلد التاسع عشر، العدد الثاني ،2017.

27. مختار وقاف، زديرة خمار، الرقمتة وإشكالية العمل الجماعي في المؤسسة المعاصرة الأبعاد والتصورات، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد 09، العدد 02، 2024.

28. محمد أحمد عبد الغني، تحليل أثر التحول الرقمي على فاعلية الأداء التنظيمي دراسة ميدانية، مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية، مجلد 3، العدد 4، 2023.

29. مصطفى محمد إبراهيم الهلالي، التحول الرقمي في عصر البيانات الضخمة مراجعة علمية، المجلة العربية الدولية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات، المجلد الأول، العدد الأول، 2021،

30. مها حسن حمزة، أثر التحول الرقمي على تحسين جودة المراجعة الداخلية دلائل مستحدثة من مؤسسات القطاع العام في الولاية الشمالية السودان، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 81، 2025.

31. بن جيلالي نعيمة، دور التحول الرقمي في تعزيز الرقابة الداخلية بالمؤسسة، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، 2024.

32. هروال محمد أمين، زياني عبد الحق، واقع وظيفة التدقيق الداخلي في ظل التحول الرقمي قراءة تحليلية لمخرجات التجربة الرقمية الهولندية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 8، العدد 1، 2023.
33. يحي سعيدي، لخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 5، 2012.

**ثالثا: الاطروحات والمذكرات**

1. برابح بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014_2015.
2. بري ام الخير، دور نظام المعلومات المحاسبية في المراجعة الداخلية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017_2018.
3. بن عامر فرح إيمان، غويمي حليمة، التحول الرقمي وأثره على أداء المؤسسة، مذكرة ماستر أكاديمي، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، 2024.
4. بلحاج أم السعد، دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مطاحن ورقلة، مذكرة ماست، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018-2019.
**5.** توام زاهية، التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية ومدى تطبيقاتها في البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2015-2016.
6. حسام الدين إسماعيل سعيد محمد أبو هلالي، معوقات الرقمنة في المصارف الإسلامية، الجامعة الأردنية كلية الشريعة، قسم المصارف الإسلامية، سنة 2020-2021.

7. سوياد أمينة، دور مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفق معايير المراجعة الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2016.2017.

8. سي طيب الهشمي رضا، التحول الرقمي وإشكالية التغيير التنظيمي، أطروحة دكتوراه الطور، تخصص التنظيم والطفرة الرقمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد إسطمبولي معسكر، 2024/2023.

9. طماش أمينة، المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية، مذكرة الماستر العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، سنة 2019-2018.

10. كوثر احمد خلف الله عمر، المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل الحوكمة في المصارف، أطروحة دكتوراه، تخصص المحاسبة، جامعة الزعيم الازهري، كلية الدراسات العليا، السودان، 2016.

11. مختار خديجة، تحديد احتياجات التكوين بالمؤسسة المتحولة إلى الرقمنة في سبيل بنار البرامج التكوينية مركب تمييع الغاز الطبيعي GI2/Z سوناطراك نموذجا، أطروحة دكتوراه، تخصص علم النفس العمل والتنظيم، فرع علوم اجتماعية، كلية العلوم الانسانية الاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2022-2023.

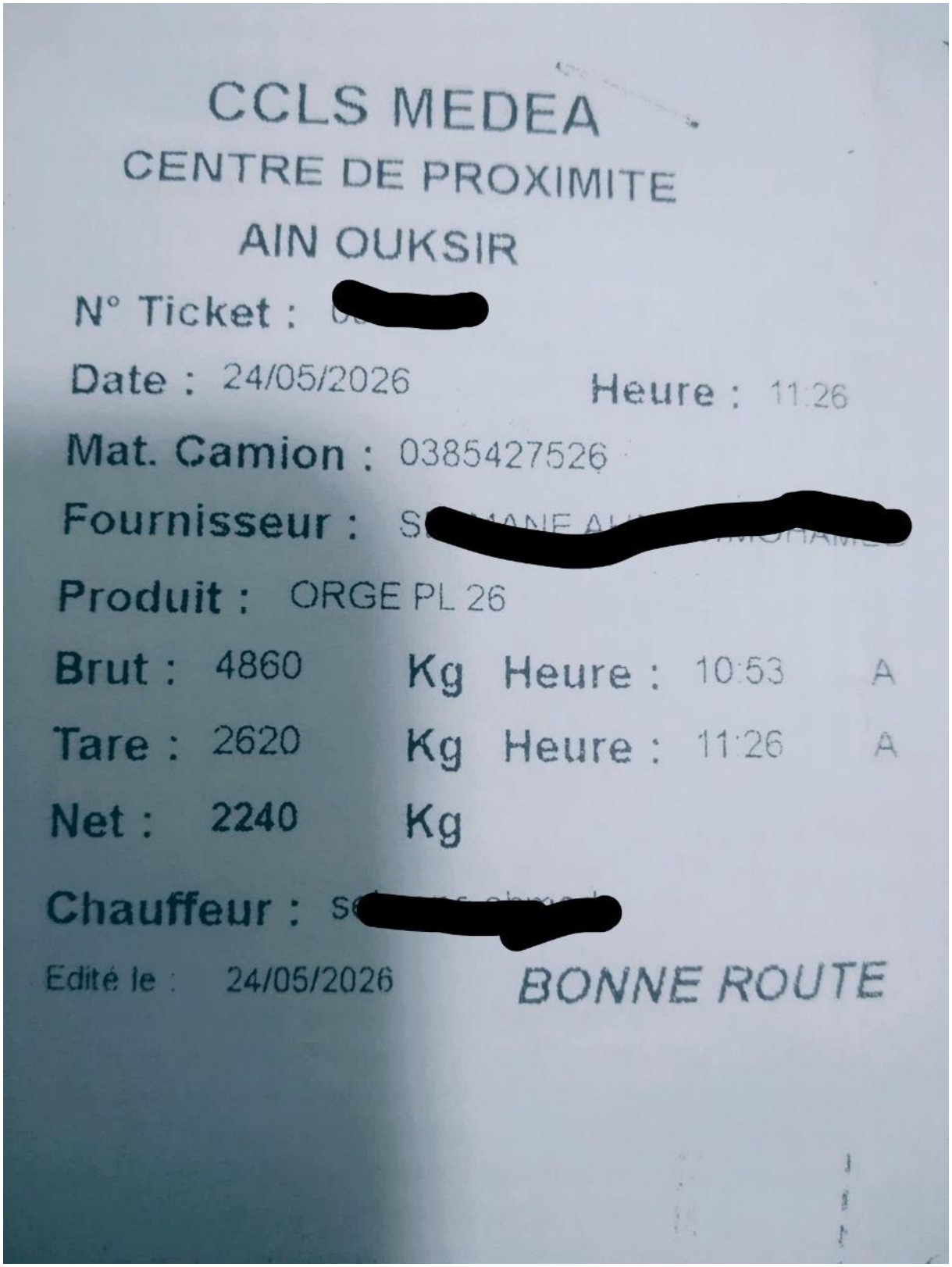
12. وئام باهي، كريمة العابد، وآخرون، واقع التدقيق الداخلي في بيئة التحول الرقمي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2023-2024.

**رابعا: المراجع الأجنبية**

1. Chanias Simon. Mastering digital transformation: the path of a financial services provider towards a digital transformation strategy, In proceedings of the 25th European Conference on Information Systems (ECIS), Guimaraes, Portugal,
2. Nadia smaili, la gouvernance comme moyen de prévention et de détection des irrégularités comptables pouvant mener à la fraude, thèse présentée en vue d`obtention du garde de philosophie doctor (ph.d) en administration, décembre 2006, HEC université Montréal, p.

# الـــمـــلاحـــــق

الملحق رقم 01: قصاصة الميزان بالتعاونية الحبوب والبقول الجافة


CCLS MEDEA
CENTRE DE PROXIMITE
AIN OUKSIR
N° Ticket : [redacted]
Date : 24/05/2026 Heure : 11:26
Mat. Camion : 0385427526
Fournisseur : [redacted]
Produit : ORGE PL 26
Brut : 4860 Kg Heure : 10:53 A
Tare : 2620 Kg Heure : 11:26 A
Net : 2240 Kg
Chauffeur : [redacted]
Edité le : 24/05/2026 BONNE ROUTE

الملحق رقم 02: وصل خروج



OFFICE ALGERIEN INTERPROFESSIONNEL DES CÉRÉALES
CCLS BERROUAGHIA

Bon de Sortie
N° : 000001/2026

Dock/Magasin : 56.P.V Legs Secs Chellalet El
Date du bon : 16/02/2026 Heure : 12:46
Opération : Vente Semences, Orge et LS
N° T.M : 10366260000001

Déstinataire :
DIVERS CONSOMMATEURS
CONSOMMATEURS
100009

N° Facture :
Wilaya : MEDEA Commune : CHELALET EL ADHAOURA
Transport : Autres Matricule :
Transporteur:
Chauffeur :

Produit :
Haricot blanc IMP_1
Sacherie :

Poids
00,19Qx

Observation Sce Sécurité Le Magasinier

SAIMI NOUREDDINE